

معضلة أفغانستان

طالبان والولايات المتحدة

مجموعة باحثين

تحرير

عبدالعزيز الحيص

معضلة أفغانستان

طالبان والولايات المتحدة

إن عودة طالبان إلى المشهد السياسي وتداعيات انسحاب القوّات الأجنبيّة من البلاد نهاية العام الجاري، ٢٠١٤. اثنتان من المسائل الملحّة التي تستدعي نقاشاً عاجلاً ومعمّقاً في المعضلة الأفغانيّة. ومن هنا أتى لقاء «منتدى العلاقات العربيّة والدوليّة»، الذي عُقد في الدوحة تحت عنوان «الحوار بين الولايات المتحدة وطالبان.. إلى أين؟». والذي سعى إلى مقاربة الموضوعات المستجدّة في الشأن الأفغاني بمشاركة باحثين ومختصّين قدّموا تحليلاتهم ورؤاهم لاستشراف آفاق الحل على المدى البعيد، وآفاق المفاوضات المحتملة بين الولايات المتحدة وطالبان في المستقبل المنظور.

الكتاب الحالي استعراض لأهمّ المشاركات في هذا المؤتمر، بالإضافة إلى إسهامات أخرى تلقي الضوء على موضوع بالغ التعقيد سياسيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً، وملحّ جدّاً إنسانيّاً. كما تتطرّق إلى موضوعات وثيقة الصلة بالشأن الأفغاني، كإشكاليّات العلاقات الأميركية - الباكستانية، ومأساة استخدام الطائرات بدون طيّار وازدياد عدد ضحاياها من المدنيّين الأفغان.

نأمل أن يسلّط هذا الجهد مزيداً من الضوء على اشكاليّات الوضع الأفغاني، ونأمل أن يحفّز على المزيد من التقصّي لآفاق الحوار وسبل التفاهم بين كل المعنيّين، وصولاً إلى إحلال السلام والسكينة في هذا البلد المنهك.



السعر: ١٢ دولاراً

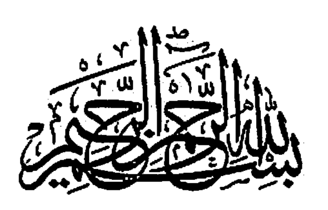
الحي الثقافي (كتارا)، مبنى ٢٨
ص.ب: ١٢٢٣١ الدوحة - قطر
هاتف: ٤٤٠٨٠٤٥١ ٩٧٤+
٤٤٠٨٠٤٦٥ ٩٧٤+
فاكس: ٤٤٠٨٠٤٧٠ ٩٧٤+
info@fairforum.org
www.fairforum.org

ISBN 978-9927-103-09-4



معضلة أفغانستان

طالبان والولايات المتحدة


بسم الله الرحمن الرحيم

معضلة أفغانستان

طالبان والولايات المتحدة

تحرير

عبد العزيز الحيص



عنوان الكتاب: معضلة أفغانستان - طالبان والولايات المتحدة.
تحرير: عبد العزيز الحيص.
١٩٢ صفحة - ١٦,٥ × ٢٤ سم.
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٤٣٨/ ٢٠١٣.
الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978-9927-103-09-4.

الطبعة الأولى ٢٠١٤

المحتويات

المشاركون

- **د. عبد القيوم مهمند** مدرّس وباحث في العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة يوتا. عمل زميلاً زائراً للأبحاث في المعهد الدولي للدراسات الإسلامية المتقدمة في ماليزيا، ومن آب/ أغسطس ٢٠٠٨ وحتى حزيران/ يونيو ٢٠١١، كان رئيس قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومنسق التعليم الإلكتروني، وأستاذ العلوم السياسية المساعد في الجامعة الأميركية في أفغانستان. درّس العلوم السياسية في جامعة يوتا وجامعة بريغهام يوث بين آب/ أغسطس ٢٠٠٣ ونيسان/ أبريل ٢٠٠٥. يتضمن مجال اهتمامه وأبحاثه الأمن الدولي وحل النزاعات، والعنف السياسي والإرهاب، والفكر الإسلامي السياسي.
- **جون فيفر** زميل في مؤسسة المجتمع المفتوح (٢٠١٢-٢٠١٣) ورئيس مشارك لمؤسسة السياسة الخارجية إن فوكس في معهد الدراسات السياسية. ألف عدة كتب ونشر مقالات كثيرة. من بين كتبه **الحملة الصليبية ٢,٠** (٢٠١٢)، و**كوريا الشمالية/ كوريا الجنوبية** (٢٠٠٣)، و**موجات الصدمة: أوروبا الشرقية بعد الثورات** (١٩٩٢). ظهرت مقالاته في صحف عدة مثل **نيويورك تايمز وواشنطن بوست وكرستشن سينس مونيتر وبوسطن غلوب والواشنطونيان والصالون والأميركن بروسبكت والنيشن** وغيرها الكثير من مؤسسات النشر الصحفي.

- **الملا عبد السلام ضعيف** عضو بارز سابق عمل في الشؤون الداخلية والخارجية لحركة طالبان. ولد في أفغانستان لكنه أجبر على الهرب إلى باكستان بعد الغزو السوفياتي. حارب في صفوف المجاهدين حتى الإطاحة بالحكومة المدعومة من السوفيات ثم انضم إلى حركة طالبان أثناء سعيها لاستلام السلطة. ترقى من موظف حكومي إلى الوزير المسؤول عن المفاوضات مع الشركات الأجنبية والفصائل المنافسة لطالبان، وعُيّن سفير أفغانستان لدى باكستان حتى هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. في عام ٢٠٠٢ سُلِمَ ضعيف إلى القوات الأميركية العاملة في باكستان وقضى أربع سنوات ونصفا في السجن، منها عدة سنوات في معتقل غوانتنامو، وأطلق سراحه دون محاكمة ودون توجيه أيّ تهمة إليه. صدرت سيرته الذاتية بعنوان **حياتي مع طالبان** عن دار نشر جامعة كولومبيا عام ٢٠١٠.
- **آليكس ستريك فان لينتشوتن** أسس جماعة «أفغان وير» عام ٢٠٠٦ بالاشتراك مع فيلكس كوين، وهي مؤسسة أبحاث إلكترونية وجماعة لمراقبة أجهزة الإعلام تهدف إلى إعطاء دور أبرز لأجهزة الإعلام الأفغانية المحلية. ألف بالمشاركة كتاباً بعنوان **عدو صنعناه** يبحث في تفاصيل العلاقة بين الولايات المتحدة وطالبان. يحضّر رسالة دكتوراه في قسم دراسات الحروب في كلية كينغز كوليج بجامعة لندن حول هوية حركة طالبان أفغانستان ١٩٧٨-٢٠٠١. عمل صحافياً مستقلاً في أفغانستان وسوريا ولبنان والصومال، وكتب للعديد من المجلات، مثل **فورين بوليسي**، **وإنترناشونال أفيرز**، وإيه. بي. سي. **نيهيتير**، **وصنداي تايمز وتابليت** (بريطانيا) **وغلوب وميل** (كندا).
- **مايكل سمبل** خبير آيرلندي في الشؤون الأفغانية والباكستانية ونائب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان عام ٢٠٠٧. زميل في مركز التغيير الاجتماعي وتحويل النزاعات التابع لجامعة كوينز في بلفاست، وزميل في مركز كار لسياسة حقوق الإنسان في كلية جون إف. كينيدي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد. يعمل في أفغانستان منذ عام ١٩٨٩

ويتفاعل مع القياديين في الحكومات الأفغانية المتعاقبة ومختلف الحركات المسلحة المعادية لها، ويشارك حالياً في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الداخلية مع حركة طالبان.

- **وحيد مجدا** مدير بوست نيوز، وهي «صحيفة إخبارية أفغانية»، ومعلق سياسي معروف، ومؤرخ أفغاني عمل في قسم الشرق الأوسط والشؤون الأفريقية في وزارة خارجية طالبان.

- **ليفيا ناسيوس** تعمل مع مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة لوند، وتحمل إجازتين من جامعة أوتاوا وجامعة ستراسبورغ. تتمتع بخلفية واسعة في قضايا حقوق الإنسان ودراسة الصراعات، وتعمل على مشاريع بحثية تتضمن الدراسات الدبلوماسية العليا، والتمويل المصغر، ودبلوماسية المساق الثاني. تتركز اهتماماتها الحالية على تأثير تقنية الطائرات بدون طيار والشركات العسكرية الخاصة على الحروب الحديثة، كما تهتم بتأويلات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- **حشمة الله مصلح** طاجيكي من أفغانستان (خراسان سابقاً) يعمل حالياً مدير مشروع ورئيس العمليات الدولية في مكتب الجزيرة للتطوير الدولي. يتمتع بخبرة واسعة في مجالات السياسة والإعلام والتنمية المدنية، وهو معلق معروف في الشؤون الأكاديمية والسياسية في أفغانستان وأستراليا وقطر. عمل مستشاراً للرئيس الأفغاني برهان الدين رباني عام ٢٠٠٢.

- **حسين حقاني** صحافي وأكاديمي ودبلوماسي باكستاني بارز، كان المساعد الخاص لرئيس الوزراء نواز شريف والناطق الرسمي باسمه (١٩٩٠-١٩٩٢)، ثم الناطق الرسمي باسم رئيسة الوزراء بناظير بوتو (١٩٩٥-١٩٩٦) قبل اغتيالها. عمل سفيرا لباكستان لدى الولايات المتحدة (٢٠٠٨-٢٠١١)، ثم استقال من منصبه بعد اتهامه بالخيانة العظمى إثر تسريب مذكرة سرية طالب فيها الولايات المتحدة بالتدخل لتغيير بنية الأجهزة العسكرية والأمنية الباكستانية. يعمل أستاذاً للعلاقات الدولية في جامعة بوسطن، ويشرف على مشروع الإسلام والديمقراطية في معهد هدسن في واشنطن.

مقدمة

لم ترتح أفغانستان أبدا في العقود الثلاثة الماضية. دخلت أفغانستان أزمتها منذ قيام الانقلاب الشيوعي في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٧٨، ثم جاء الغزو السوفياتي وبعده الاحتلال سريعاً في العام الذي يليه. وتبع ذلك في العقدين اللاحقين حرب أهلية طاحنة، أعقبها غزو أميركي واحتلال عسكري ثان لا يقل وحشية عن الأول. واليوم يظل الاحتراب في المشهد الأفغاني مرشحاً للتصاعد مع اقتراب موعد خروج القوات الأجنبية في شهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٤، حيث تنتهي رسمياً المهام القتالية للقوة الدولية المساعدة على إرساء الأمن في أفغانستان (إيساف)، وتدخل البلاد مرحلة انتقالية توضع فيها جميع العمليات العسكرية والأمنية تحت إشراف حكومة كابول، ويتم خلالها إجراء أول انتخابات رئاسية بدون وجود قوات احتلال على التراب الأفغاني، وبمشاركة محتملة لجميع الفرقاء الأفغان بمن فيهم حركة طالبان. لكن ربما هنا تحديداً تكمن جذور المعضلة الأفغانية مستقبلاً، فعودة طالبان إلى المشهد السياسي الأفغاني وما يترتب عنها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية تبقى مفتوحة على كل الاحتمالات، لاسيما في ظل المواجهة الاستراتيجية التي تعد لها الحركة مع الحكومة الأفغانية في كابول بعد انسحاب القوات الأجنبية.

ويأتي الانسحاب الأجنبي محفوفاً بالمخاطر، ويغلب التشاؤم على معظم المهتمين بالشأن الأفغاني. فمن جهة تغادر الولايات المتحدة أفغانستان دون أن تستطيع نقل البلاد إلى مرحلة السلام والاستقرار الموعودة، وبعد أن تكبدت على

مدى أكثر من عشر سنوات خسائر اقتصادية طائلة تفوق خمسمائة مليار دولار، علاوة على آلاف القتلى والجرحى من الطرفين، مع أن المسؤولين الغربيين هنا أيضا لم يكلفوا أنفسهم عناء إحصاء القتلى والجرحى المدنيين. ومن الجهة المقابلة، يزداد ضعف حكومة كرزاي طردا مع زخم الهجوم الطالباني والتقدم الذي تحرزه الحركة على الأرض في كل يوم تقريباً. أما خسائر أفغانستان ذاتها، فعصية على التقصي ولا تقل عن دمار بلد بأكمله.

المؤسف أن الحالة الأفغانية، على الرغم من حساسيتها وخطورتها وأهميتها الإنسانية، تتعرض لتنكر مريع من مختلف دول العالم، إذ تتجاهلها الإدارة الأميركية وباقي حكومات الدول المشاركة في قوات النيتو والإيساف، التي تركز جهودها حالياً على مسألة الانسحاب المنظم وسلامة وصول جنودها إلى بلادهم. كذلك يتجاهلها العالم العربي والإسلامي، الذي يغلّب صوراً نمطية عن أفغانستان، ويضع طالبان أو تحالف الشمال أو الحكومة القائمة في قوالب جامدة، دون أن يفهم من المشكلة إلا ما يرغب في فهمه.

المحاولة الجدية الوحيدة جاءت من دولة قطر، حيث تم افتتاح مكتب سياسي لحركة طالبان رسمياً في العاصمة القطرية الدوحة في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، بعد مشاورات استمرت ما يقرب العامين بين مسؤولين من قطر ومن الحركة. وكان الهدف أن يسهل المكتب إجراءات الحوار بين طالبان والولايات المتحدة، بعد صدور تصريحات متبادلة من جهات محسوبة على الطرفين أشارت إلى إمكانيته وأهميته. لكن ظروف افتتاح المكتب شابها شيء من التعثر والتأخير، ولم تتم الحوارات التي كان يفترض أن تبدأ منذ عامين، بسبب تعنت الطرفين وانعدام الثقة بينهما. ويتجلى ذلك بوضوح في تعثر عملية تبادل الأسرى الخمسة من أعضاء طالبان المحتجزين لدى الولايات المتحدة بأسير أميركي تعتقله طالبان. كما تعرض المكتب بعد افتتاحه في الدوحة إلى إغلاق مؤقت، بسبب بعض العقبات الإجرائية كإصرار طالبان على رفع علم «إمارة أفغانستان الإسلامية»، في حين كان يفترض أن يشكل المكتب قناة سياسية ودبلوماسية للحركة ذاتها. كذلك بقيت التصريحات الصادرة عن كلا الطرفين تحمل في

طياتها تناقضات واضحة، فهي تشير إلى أنهما يريدان الحوار ولكنهما في الوقت ذاته يريدان متابعة القتال، وهو أمر لا يستقيم على المدى البعيد.

في كل الأحوال، ما تزال حركة طالبان قوة يعتد بها في المشهد العسكري والسياسي الأفغاني. وهي تستمد قوتها جزئياً من قوة رافعها الاجتماعي، وهو الإثنية البشتونية (التي تشكل تقريباً نصف عدد سكان أفغانستان البالغ ٣٠ مليون نسمة) المعروفة تاريخياً بنفسها الطويل في مقاومة الاحتلال الأجنبي (البريطاني في الماضي القريب والروسي والأميركي في التاريخ المعاصر)، والتي تجد في طالبان المعبّر الأساس عن طموحاتها السياسية وهويتها الثقافية. ومما لا شك فيه أن قوة حاضنها الشعبي هذا، علاوة على قوتها المسلحة المعتبرة، يُحتمان أن تكون طالبان جزءاً رئيساً من الحل في أفغانستان. لكن هذا يتطلب أيضاً شرطاً أولياً بأن تتغير الحركة من الداخل، فتعدل طرائق تفكيرها ولا تظل ترى في خروج المحتل انتصاراً يزيد من تمسكها بمنطقها الانعزالي، سواء عن القوى الأخرى في أفغانستان أو عن العالم السياسي عموماً.

كما يتوجب عليها أن تقبل- علناً وبأوضح العبارات- مبادئ الديمقراطية وتداولية السلطة في البلاد. واحدة من أهم مشكلات طالبان اليوم تكمن في أنها لا تريد أن تفصح عن منطقها أو تصورها المستقبلي لأفغانستان إلا بعد خروج المحتل، وهذا ما يترك البلد مفتوحاً على مختلف أشكال المخاطر. فعلى الرغم من تصريحات زعيم طالبان الملا محمد عمر بعدم رغبة الحركة باحتكار السلطة، وبانفتاحها على باقي المجموعات الأفغانية والعمل على الحوار والتكامل معها «حسب ما تقتضيه مصلحة البلاد»- وهي تصريحات رحبت بها الحكومة الأفغانية وقابلتها بالسماح لمقاتلي طالبان بالترشح في الانتخابات المقبلة، بما فيها الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤- إلا أن المسألة قد تكون أعمق وأكثر تعقيداً. فقد يثبت المستقبل أن مشكلة طالبان تتماهى مع مشكلات العديد من الحركات الإسلامية التي تضعف أيدلوجياتها المنغلقة ثقتها بالديمقراطية، إن لم نقل تقوضها كلياً أو تتناقض معها أصلاً.

وقد تسهم نجاحات طالبان العسكرية الأخيرة، واستعداد الحكومتين

الأميركية والأفغانية لإجراء حوار معها، في زيادة ثقة الحركة بنفسها إلى حد يدفعها إلى التفرد بالسلطة. لكن المرحلة الجديدة قد لا تسمح لطالبان بالتصلب وأحادية الرؤية، وعلى الحركة إدراك حقيقة أن من يعاضدها لقتال المحتل اليوم سيختلف معها بعد خروجه غداً، حيث يتحول الصراع من نضال وطني إلى نزاع داخلي على المصالح والنفوذ والسلطة. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة مع تكاثر الجماعات المستقلة داخل مظلة الحركة، ومع وجود مناطق قبلية لا يتفق سكانها مع رؤية طالبان المستقبلية وإن توافقوا معها آنياً وظرفياً لقتال المحتل.

إن عودة طالبان إلى المشهد السياسي الأفغاني وتداعيات الانسحاب الأجنبي من البلاد، اثنتان من المسائل الملحّة التي تستدعي نقاشاً عاجلاً ومعمقاً. ومن هنا أتى لقاء «منتدى العلاقات العربية والدولية» المنعقد في الدوحة تحت عنوان «الحوار بين الولايات المتحدة وطالبان.. إلى أين؟» في الثامن عشر من تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢. فقد سعت الندوة إلى مقاربة الموضوعات الطارئة حديثاً على الشأن الأفغاني بمشاركة باحثين ومختصين قدموا تحليلاتهم ورؤاهم لاستشراف آفاق الحل على المدى البعيد، وآفاق المفاوضات المحتملة بين الولايات المتحدة وطالبان في المستقبل المنظور. الكتاب الحالي استعراض لأهم المشاركات في هذا المؤتمر، بالإضافة إلى إسهامات أخرى تلقي الضوء على موضوعات وثيقة العلاقة بالشأن الأفغاني، كالعلاقات الإشكالية بين الولايات المتحدة وباكستان، ومسألة الطائرات بدون طيار التي قد تستخدم على نطاق واسع في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأجنبية.

يميل المختصون في الشأن الأفغاني عموماً إلى الاعتقاد بأن المفاوضات لن تفضِي إلى نتائج ملموسة، نظراً لطبيعة حركة طالبان، وطبيعة المصالح الأميركية في أفغانستان، وتعقيدات المصالح الإقليمية في المنطقة. ومما يلفت النظر في غمرة الحديث عن المفاوضات ازدياد حدة العنف وتواتر الصور والتقارير الملتهبة من الداخل الأفغاني، وجزء كبير منها موجه لإثارة اهتمام أجهزة الإعلام. على سبيل المثال، في واحد من الأعمال شبه المسرحية شنت حركة طالبان هجوماً واسعاً على المناطق المحيطة بوزارة الدفاع الأفغانية في

٩ آذار/ مارس ٢٠١٣ بينما كان تشك هيغل يقوم بزيارته الرسمية الأولى بعد تعيينه وزيراً للدفاع في إدارة أوباما. وكان الهجوم بمثابة رسالة رمزية للوزير الجديد تعبر فيها الحركة عن رفضها لأجواء التفاؤل السائدة آنذاك، ولما سمّي بعملية «بناء الأمة» التي أسهمت فيها الدول الغربية. وثمة مشكلات على الجانب الأميركي أيضاً، فقبل زيارة هيغل بعام، أبدى العديد من السياسيين والمختصين الأميركيين البارزين، كمرشح الرئاسة السابق ميت رومني، رفضاً قاطعاً لإمكانية الدخول في أية مفاوضات مع حركة طالبان،[1] ما يؤكد عدم وجود توقعات كبيرة أو مزاج عام لدى الطرفين يوحي بأن المفاوضات يمكن أن تحقق نتائج إيجابية. ولا يبدو أن للولايات المتحدة خطة واضحة المعالم حول أفغانستان المستقبل، وهي تميل إلى التعامل مع الوضع القائم عن بعد. كما تتعالى في الدوائر السياسية الأميركية المحافظة أصوات باحثين ومختصين ينتمون إلى التيار الانعزالي التقليدي الذي يدعو إلى قصر اهتمامات أميركا بشؤونها الداخلية، في حين يعارض الجمهوريون الكلاسيكيون عملية بناء الأمة في أفغانستان وتبعاتها المالية الباهظة.

الباحثون في هذا الكتاب أضافوا بُعداً «غرامشياً» يمزج بين تشاؤم الفكر وتفاؤل الإرادة، حين قدموا أفكارهم ورؤاهم حول سيناريوهات المفاوضات المستقبلية وآفاق الحل في أفغانستان. شبّه بعضهم خطة الانسحاب الحالية باستراتيجية «الاحتماء في الحصون»، على غرار ما فعله الصليبيون، أو البريطانيون في حرب الاستقلال الأميركية. رأى بعضهم الآخر أن أفغانستان ضحية «الألعاب الكبرى» وتنافس القوى الإقليمية والعالمية لبسط وتوسيع نفوذها في المنطقة. كما قدم آخرون رؤى متداخلة في بعض جوانبها، لكنها جميعا سعت إلى الإسهام في شق طريق يصل إلى إنهاء صراعٍ عالمي شائك شغل المجتمع الدولي منذ عام ١٩٧٨.

---

(١) ديبورا تشارلز، «رومني يقول إن على الولايات المتحدة ألا تتفاوض مع طالبان،» وكالة أنباء رويترز، متوفرة على الموقع:
http://www.reuters.com/article/2012/01/17/us-usa-campaign-taliban-idUSTRE80G06P20120117 (accessed April 1, 2013).

يرى الدكتور عبد القيوم مهمند، مثلاً، تدهوراً مطرداً في الوضع الأفغاني مع بدء الطرفين سلسلة هجمات لن تحقق نتائج حاسمة أو مكاسب مستدامة. ويتفق مهمند مع عبد السلام ضعيف في أن الطرفين أدركا أخيراً أن الحرب لا يمكن حسمها إلا بالتوصل إلى تسويات وحلول وسط عبر المفاوضات، رغم اعترافه بأن عملية التفاوض تبقى إشكالية. كما يشارك مهمند جون فيفر الرأي في أن مقاربة «لننتظر ونر» التي ينتهجها الطرفان تشكل دافعاً لتطويل أمد الحرب والإحجام عن البدء بعمليات بناء الثقة الضرورية لإنتاج مفاوضات مثمرة. إن الحكومتين الأميركية والأفغانية تسعيان إلى «كسب القلوب والعقول» وإعطاء الإصلاحات الوقت الكافي لتؤتي أكلها، في حين تنتظر طالبان رحيل القوات الأجنبية لاستخدام قوتها الاستراتيجيتها في تدمير الحكومة الأفغانية. ويرى مهمند، في ظل الجمود الحالي وقلة البدائل، أن كلا الطرفين يضعان شروطا مسبقة وغير واقعية لبدء المفاوضات، خصوصاً رفض طالبان المتكرر التفاوض مع حكومة كرزاي، رغم إيمانه بإمكانية تحقيق سلام دائم لو توفرت الثقة بين الطرفين، وذلك عبر آلية انتقالية متعددة المراحل تشارك فيها المؤسسات المحلية في حكم البلاد.

وعلى النقيض من مايكل سمبل، يعتقد مهمند أن على الولايات المتحدة أخذ زمام المبادرة وإطلاق سراح سجناء طالبان من معتقلي غوانتنامو وقاعدة باغرام وغيرهما من السجون الأفغانية الكثيرة، وإزالة اسم طالبان من مختلف اللوائح الغربية السوداء للتنظيمات الإرهابية. كما يتوجب على الولايات المتحدة وقف محاولاتها بث الفرقة ودق إسفين بين الأطراف «المعتدلة» و«المتشددة» داخل طالبان ذاتها، مما يثير الشكوك وعدم الثقة بين مختلف الأطراف ويهدر مواردها. وعلى طالبان من جهتها طمأنة المخاوف الأميركية وعدم اعتبار وضع الولايات الحالي ضعيفا، حتى مع سحب قواتها العسكرية من أفغانستان. ويشير مهمند على وجه الخصوص إلى مقطع مشجِّع في النص الباشتوني لتصريح الملا محمد عمر في عيد الفطر، حيث ركز على أجندة طالبان المستقبلية وحذر من التعرض للمدنيين أو الإضرار بممتلكاتهم.

كذلك يرى مهمند، على عكس المشاركين الآخرين، أن أحد أسباب تصلب المواقف الأميركية هو مصلحة الولايات المتحدة ذاتها في الاستيلاء على الاحتياطيات الهائلة من الغاز والنفط في أفغانستان. ونظراً لانعدام الثقة بين الطرفين، يجد مهمند أن ثمة ضرورة في أن تكف الولايات المتحدة عن محاولاتها تدمير طالبان من الداخل والخارج، وبدء عملية مفاوضات جدية ومعقولة. وحسب رأيه، يجب على طالبان رفض الدستور الأفغاني الحالي دون إجراء تعديلات عليه، ورفض وقف إطلاق النار بشكل نهائي، ورفض الدخول في مفاوضات مع الحكومة الأفغانية؛ لأن ذلك يعتبر بمثابة استسلام وإنكار لهويتها كجماعة مقاتلة تحارب الاحتلال الأجنبي لأراضيها. كل ما يمكنها فعله على الأرض يبقى في الإطار التكتيكي ويتلخص في التخفيف من حدة الهجمات ضد الأميركيين لدى توفر دلائل ملموسة على جديتهم وحسن نواياهم. في أثناء ذلك، يطالب مهمند حركة طالبان بإدراك حدود قدراتها وطموحاتها، وحجم التكلفة الباهظة التي تدفعها أفغانستان ثمنا لتلك الطموحات غير الواقعية.

بعيداً عن هذا الاشتباك المباشر، يلحظ مهمند وجود صراعات إقليمية بين قطر والسعودية في تنافسهما مع باكستان على زعامة المنطقة والعالم الإسلامي عموما. كما يرى أن الحكومة الأفغانية برئاسة كرزاي تعاني معوقات شديدة، وتحتاج بالتالي إلى عملية التفاوض كي تحافظ على شرعيتها داخل أفغانستان. ولهذا يعتقد مهمند أنه يتوجب على الولايات المتحدة، باعتبارها السلطة النهائية في البلاد، المبادرة إلى إجراء مفاوضات ثلاثية المراحل قد تنجح في تحقيق سلام دائم وقابل للحياة- مع طالبان أولاً، لاحقاً مع الحكومة الأفغانية، ومع بقية اللاعبين في المرحلة النهائية.

من جهته، يقدم جون فيفر على الأقل ثلاث رؤى مختلفة للسياسة الأميركية تجاه طالبان وأفغانستان. يتألف السيناريو الأساس برأيه من تفاعل موقف وزارة الدفاع الأميركية، القائم على مقولة «ابق وقاتل»، والذي يخفف من غلوائه موقف الرئيس أوباما والكونغرس الأميركي القائم على مقولة «اضرب واهرب». وينجم عن هذا التفاعل سياسة أساس تقوم على مقولة

«لننتظر ونر»، وتستتبع سحب القوات الأميركية أحادياً من أفغانستان، ومراقبة ما إذا كانت عمليات بناء الأمة التي بدأت عام ٢٠٠١ ستثمر وتساعد الدولة الأفغانية وحكومتها على البقاء بعد رحيل القوات الأجنبية. السيناريو الثاني، الذي تفضله وزارة الخارجية الأميركية، يعتمد على تعديل استراتيجية قديمة من أيام الحرب الباردة، «فرّق تسد»، وتحويرها إلى «دق إسفين» بين حركة طالبان وتنظيم القاعدة. أما المقاربة الثالثة، أو سيناريو «المطبخ»، الذي تفضله بعض مراكز الأبحاث وبعض اللاعبين الخارجيين، فيركز على توسيع قاعدة المشاركة في المفاوضات إلى أقصى حد ممكن بحيث تشمل بالإضافة إلى اللاعبين المحليين نظراءهم الإقليميين والدوليين بصفاتهم ووظائفهم المختلفة.

تقود سيناريوهات فيفر الثلاثة إلى رؤى شديدة التباين لنهاية اللعبة في أفغانستان. فمقاربة «لننتظر ونر» تتعامل مع طالبان كعدو، وبالتالي يبقى الحل المفضل هنا زيادة عدد القتلى الأعداء إلى الحد الأقصى، وتقليص عدد الإصابات بين الأميركيين إلى الحدود الدنيا، ما يستتبع وضع خطط طويلة الأمد لإبقاء الجنود الأميركيين مختبئين في قواعدهم الحصينة التي تنطلق منها طلعات الطائرات بدون طيار وقوات العمليات الخاصة ضد «الأهداف المعادية» بمختلف تعريفاتها الفضفاضة. وتستنير هذه الفكرة بالسوابق التاريخية لقلاع الصليبيين والحصون الأميركية المتقدمة في أزمنة وأماكن أخرى من العالم. أما سياسة «الإسفين» فتستدعي صوراً لضباط من طالبان يقومون باعتقال أعضاء من القاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية الأجنبية العاملة في أفغانستان، أو طردهم أو قتلهم، أي الاعتماد جوهرياً على تكتيكات «الرؤوس على الرماح» بمختلف أشكالها لإغلاق المنطقة تماماً أمام هذه الجماعات. ويعترف فيفر بأنه حتى لو قامت طالبان بذلك، فمن غير المرجح أن يُرضي سلوكها مختلف الأجنحة السياسية الأميركية المؤثرة والمعروفة بعدائها للإسلام بحد ذاته. أخيراً، يستدعي سيناريو «المطبخ» صور حوارات حضارية وسلمية تدل على وجود مجتمع مدني فاعل، وهو- برأيه- الحل الأمثل والأسلم.

أما عبد السلام ضعيف فيشترك مع فيفر ومهمند في العديد من آرائهما حول آفاق المفاوضات في هذه المرحلة الحاسمة. لكنه يصر على اقتراحه إمكانية تحقيق الحرية والأمن والاحترام المتبادل بين الفرقاء كافة وبشكل كامل إذا استطاعوا مواجهة التحديات الأربعة التالية:

- رفض المطالب غير المشروعة لبعض الدول القوية، خصوصاً أميركا وحلفائها. ومع أن ضعيف لا يفصّل هذه المطالب ولا أساس عدم شرعيتها، غير أن الإيحاءات المتضمنة في ما يدعوه «الأطماع المبيتة» تتفق مع انهمام مهمند بالنوايا الأميركية المتعلقة بالوصول إلى الموارد الأفغانية.
- رفض المطالب غير المشروعة لبعض دول الجوار. كذلك لم يعّرف مقال ضعيف هذه المطالب، لكن الإشارات غير المباشرة تطال إيران وباكستان وتركمانستان وغيرها من دول الجوار ذات المصالح الحيوية في أفغانستان.
- تقوية أفغانستان ودعمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.
- إقامة نظام سياسي قوي ومستقر في أفغانستان على غرار النظام الذي سبق الغزو السوفياتي والذي يعتبر مقبولاً عموماً ولا يخضع لسيطرة الدول المتعطشة للسلطة.

كما يرى ضعيف أن المفاوضات في أفغانستان يجب أن تتم على مرحلتين، طور دولي وآخر محلي. كما يعتقد أن طالبان لن تبدأ المفاوضات الجدية في الطور الثاني المحلي مالم يحسم الطور الأول الدولي، وهذا الطور الأول لن يبدأ حتى توافق الولايات المتحدة على التفاوض مباشرة مع طالبان، الأمر الذي لم يحدث بعد لأن الجهود الأميركية تنصب على دعم حكومة كابول، مدفوعة جزئياً على الأقل برغبة إدارة أوباما في تفادي نيران السياسة الداخلية الأميركية.

يرجع ضعيف بعد ذلك إلى الوضع الأفغاني بعد عام ٢٠١٤، حين تنتهي المهمات القتالية رسمياً وتنسحب معظم القوات المسلحة. وما لم تبدأ المفاوضات سريعاً بين الولايات المتحدة وطالبان فإنه يتوقع احتمال تجدد الأعمال العدائية التي يمكن التخفيف من حدتها إذا أكدت الولايات المتحدة

استمرارها في الحفاظ على شكل من أشكال التواجد في أفغانستان، ووقف التعامل مع طالبان وباقي الأطراف الأفغانية عبر «النظام العميل» في كابول. حالما يتوصل الأميركيون إلى قرار من هذا النوع مع طالبان، يضيف ضعيف، يمكن أن يقود المفاوضات أشخاص أفغان محايدون لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي. ويقدم ضعيف بناء على ذلك اقتراحات للولايات المتحدة، ونظام كابول، وحركة طالبان، والدول المجاورة، والمجتمع الدولي، وكلها تتطلب التعاون الجماعي والتأكيد على ضرورة التعامل مع الواقع وتفضيل الحل الدبلوماسي.

تستدعي وصفة ضعيف صوراً عدة تلمع في الذهن وعلى رأسها تحول الولايات المتحدة من «استراتيجية الحرب» إلى «استراتيجية السلام» بحيث تستبدل الهجمات بطائرات من دون طيار والعمليات العسكرية الخاصة بالمفاوضات المباشرة العلنية أو السرية بين القادة الأميركيين، أو من ينوب عنهم، وقيادة حركة طالبان. لكن كيف تبتعد الحكومة الأفغانية عن الأعمال المسرحية لتنخرط جدياً في مفاوضات حقيقية، كما يقترح ضعيف؟ وكيف «تعدل» طالبان مواقفها بحيث تتماشى مع السياسات الدولية؟ وهل يقترح ضعيف في الواقع تنويعا على مقاربة «المطبخ» لدى فيفر ليبرر إشراك الهند وباكستان وإيران في المفاوضات؟ وكيف يمكن استبدال التدخلات السابقة وغير المفيدة لدول الجوار هذه بالعمل معاً كجسم محايد لا يسمح للدول الأخرى بالتدخل في الشؤون الأفغانية الداخلية؟ وكيف يمكن تحقيق كل ذلك في حين يتوجب على المجتمع الدولي إنهاء الطور الأول من المفاوضات الدولية قبل حتى التطرق إلى الشؤون الداخلية؟ للأسف، لا يقدم إسهام ضعيف المقتضب إجابات على هذه الأسئلة، مع أن الاستفاضة في الإيضاح عملية صعبة ومحيّرة ضمن تعقيدات الوضع الأفغاني الراهن.

يلاحظ فان لينتشوتن في مداخلته أن الإطار العام للمفاوضات حتى الآن يكرس الاهتمام بتأمين مصالح الولايات المتحدة بدل بناء السلام داخل أفغانستان، خصوصاً بين الجماعات المحلية التي تعزف عن التفاوض مع طالبان

كي لا تخاطر بإضفاء الشرعية عليها. ويتناقض هذا مع رأي كل من مصلح الذي لم يبدِ أي قلق من التفاوض مع طالبان، ورأي مهمند الذي يعتقد بأن الاهتمام الرئيس لحكومة كرزاي في تعاملها مع طالبان يكمن في ضمان شرعيتها.

إن التوصل إلى اتفاق بين طالبان والولايات المتحدة لن يمنع الحرب الأهلية المحتملة بين تحالف الشمال وطالبان بعد عام ٢٠١٤. لذا يجب العمل على فض الاشتباك بين الأفغانيين أنفسهم بغية التوصل إلى إجابات للأسئلة المفتوحة، مثل دور الإسلام في المجتمع، وطبيعة الحكم والحكومة المناسبة في أفغانستان، ومعنى الجهاد، ووضع الأجانب والمنظمات غير الحكومية العاملة في أفغانستان، وسبل الحد من التدخل الخارجي في الشؤون الأفغانية. ويجد فان لينتشوتن سوابق كثيرة للجهود الجامعة بين مختلف الفصائل الأفغانية، ويستشهد على ذلك بالعمل التعاوني الفاعل بين طالبان ووزارة التربية والتعليم الأفغانية لتعديل المناهج والكتب المدرسية، التي يرى أنها لا تزال خطوة تمهيدية لكنها تشكل الأسس المناسبة لمزيد من الجهود نحو تحقيق المصالحة الوطنية. أما ما إذا كانت هذه المصالحة ستفضي إلى نظام فدرالي، كما يدعو مصلح، أو إلى نظام مركزي كما يدعو باقي المشاركين، فذلك أمر تقرره الفصائل الأفغانية نفسها.

يفضل فان لينتشوتن، مثله في ذلك مثل مصلح، إجراء محادثات داخلية بين الأطراف الأفغانية المتنازعة، ويلفت النظر إلى أن هذا الجانب تأخر كثيراً عن المفاوضات الخارجية التي تجاوزته بمراحل، كما تشير إمكانية التفاهم بين الولايات المتحدة وطالبان. ويعتقد لينتشوتن أن المستقبل سوف يثبت أن النقاشات بين الأفغانيين أكثر أهمية من أية محادثات بين طالبان والولايات المتحدة. لكن، في حين يقترح مصلح إنشاء قوات أمن إقليمية، يرى فان لينتشوتن أن ميليشيات الجماعات الإقليمية المختلفة سوف تعيق المفاوضات الفعلية.

في التحليل النهائي، يرى مصلح أن أفغانستان تسير على درب التفكك العنيف وفق الخطوط الإثنية والقبلية، وأن ثمة احتمالاً أوسع بأن يمتد الانهيار الأفغاني ليطال باكستان وربما إيران والعراق. ويعتقد مصلح أن طالبان «شريك

تجاري» سابق للولايات المتحدة، ويضرب مثالاً على ذلك الاتفاق غير المعلن حول أنبوب الغاز الذي يمر عبر أفغانستان والذي لم يتأثر بالأحداث. واشنطن ترغب فعلياً بالتعاون مع طالبان، يقول مصلح، حالما تنأى الأخيرة بنفسها عن تنظيم القاعدة. وعلى عكس باقي المشاركين، يرى مصلح أن مشكلات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تبدأ بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وتمتد لتغطي المنطقة بأكملها، وأن رجع صداها ينعكس في أفغانستان حيث تتخذ الولايات المتحدة مواقف مؤيدة لأعداء تحالف الشمال، فتراعي على وجه الخصوص مصالح البشتون وباكستان، وتعادي الفدرالية التي يراها الحل الوحيد للمشكلات السياسية والأمنية في أفغانستان. ويقترح مصلح سبعة جوانب محددة لتفويض يعتقد أنه قد يحقق السلام النهائي ويتفادى الكارثة الإقليمية، وهي: اعتماد نظام برلماني، والسماح بإجراء انتخابات إقليمية تحدد حكام الأقاليم، والسماح للأقاليم بإدارة شؤونها الأمنية عبر أجهزة شرطة خاصة بها، وتبني اقتصاد مشترك، وبدء مفاوضات سلام مع طالبان، وإعادة التجنيد الإلزامي في الجيش الوطني، وإجراء انتخابات جديدة بعد إقامة حكومة وحدة وطنية.

يبدو أن رؤية مصلح في جوهرها نموذج فدرالي لأقاليم مترابطة ولكن مستقلة إلى حد ما، إذ يتحمل كل منها مسؤولية أمنه الداخلي وجهاز شرطته. وتتعاون هذه الأقاليم فيما بينها ضمن إطار الوحدة الوطنية للوقوف بوجه الأطماع الأجنبية، خصوصا الهندية والباكستانية، الساعية إلى استغلال موارد أفغانستان وثرواتها.

من جهته، يقدم مايكل سمبل تصوراً لحل وأسلوب عمل يضعه أمام اللاعبين الأساسيين في الأزمة الأفغانية من خلال دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين عمليتي السلام في شمال آيرلندا وأفغانستان. ويعتبر سمبل أن العوامل المفتاحية في تصوره تكمن في الدور الذي تلعبه قيادة حركة التمرد، والمقاربة القائمة على وقف إطلاق النار، وتحرير السجناء، والوساطة الخارجية، وهي عوامل جرى التعامل معها بطرق مختلفة في الحالتين الآيرلندية والأفغانية. بالنسبة للحالة الأفغانية، كان مؤتمر لندن حول أفغانستان المنعقد في شهر كانون

ثاني/ يناير عام ٢٠١٠ آخر تجسدات عملية السلام، حيث قدمت الحكومتان الأفغانية والأميركية إشارات واضحة على اهتمامهما بتوسيع الجهود السابقة لـ«رشوة» المقاتلين الساخطين والانتقال بدلا عن ذلك إلى عملية تسوية حقيقية. كما تطرق سمبل باقتضاب لما يراه الجهود المتسقة لإقامة مجلس السلم الأعلى والعقبات التي واجهته، بالإضافة إلى مسار المفاوضات المنفصلة الذي انطلق في قطر.

ويحدد سمبل نقاط التناقض الرئيسة التالية بين عمليتي السلام في أفغانستان وآيرلندا:

١- غياب قيادة طالبان الواضح وابتعادها عن أي شكل من أشكال المشاركة في عملية السلام.

٢- بقاء عملية إطلاق السجناء ضمن سياق التنازلات المطردة التي تطالب بها حركة طالبان وتقدمها الحكومة الأفغانية باستمرار. ولأن إطلاق السجناء لم يحدث ضمن إطار سياسي شامل، ولأن السجناء المحررين لم يتعهدوا بنبذ العنف وانتهاج السبل السلمية للتغيير، فإنهم لم يشكلوا بالتالي زخماً سياسياً يدفع باتجاه الحل السلمي، في حين لعب السجناء المحررون الذين تعهدوا بنبذ العنف دوراً مهماً في التسوية الآيرلندية.

٣- جاء وقف إطلاق النار الذي أعلنه الجيش الجمهوري الآيرلندي من طرف واحد عام ١٩٩٤ تتويجاً لمحادثات طويلة الأمد بدأت فعلياً عام ١٩٩٠. أما الاستراتيجية المتبعة في أفغانستان فيعتبرها سمبل بمثابة «حارب وفاوض»، دون أن تقدم طالبان التزاماً واضحاً وجدياً بوقف إطلاق النار. ولعل طالبان لم تأخذ هذه المقاربة على محمل الجد في كل الأحوال بسبب خشيتها حدوث انشقاقات داخلها ومتابعة بعض الفصائل القتال ضد القوات الأجنبية والحكومية بشكل منفرد.

٤- قدمت الفئات الخارجية الموثوقة وذات المصداقية لدى الطرفين إسهامات بالغة الأهمية لعملية السلام في آيرلندا. على عكس ذلك، بقيت الحكومة

الأفغانية والولايات المتحدة حتى الآن تقاومان بشدة تدخل الوسطاء الخارجيين، مع أنهم- برأي سمبل- قادرون على لعب دور مهم في تسهيل عملية السلام، لا سيما دولة قطر.

في الختام، يضيف ناسيوس وليفين إلى الكتاب الحالي فصلاً يوصّف الأهمية البالغة لمشكلة الطائرات بدون طيار وضرورة حلها لإحراز تقدم في عملية السلام الأفغانية. وبعد استعراض أصول تقنية الطائرات بدون طيار، والجدل السياسي الدائر في واشنطن حولها، وكيفية استخدامها في أعقاب الفترة الانتقالية في أفغانستان، يناقش ناسيوس وليفين نقاط الخلاف المتعلقة بجدوى استخدام هذه التقنية كأداة سياسية على الصعيدين العملياتي والاستراتيجي. يوسع ناسيوس وليفي النقطة التي أثارها فيفر في أن اعتماد وزارة الدفاع الأميركية على الطائرات بدون طيار كاستراتيجية بديلة لـ«وضع الجنود على الأرض»، ومحاولة قتل قادة طالبان عن بعد، قد يؤدي إلى نتائج عكسية وغير مجدية، نظراً لإسهام هذه التقنية في زيادة كراهية شعوب أفغانستان وباكستان للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن ناسيوس وليفين مهتمان أساساً بطبيعة هذه التقنية وأساليب استخدامها في أفغانسان، يبدو أنهما يشاطران فيفر وبقية المشاركين الرأي في أنها لن تحقق بحد ذاتها أهدافاً سياسية مهمة.

الدراسة الأخرى المضافة إلى بحوث الكتاب الحالي هي «الانفصال ليس صعباً: لِمَ لا يستحق الإبقاء على العلاقات الأميركية- الباكستانية كل هذا العناء؟» لحسين حقاني، السفير الباكستاني السابق في واشنطن. وتنبع أهمية الدراسة في السياق الحالي من إسقاطاتها المباشرة على الشأن الأفغاني، سيما وأن باكستان- كما اشتكى مصلح مراراً- تعتبر أفغانستان حديقتها الخلفية والمتخلفة، وجزءاً لا يتجزء من مجالها الحيوي وامتدادها الاستراتيجي في صراعها التاريخي مع الهند. ويؤكد حقاني هذه الرؤية بقوله إن جوهر الخلاف الباكستاني-الأميركي يكمن في أن الولايات المتحدة ترغب بتحجيم باكستان إقليمياً، ودفعها إلى توظيف المساعدات الأميركية داخلياً في تنمية اقتصادها وتدعيم أمنها الوطني،

بينما تصر باكستان على منافسة الهند كقوة إقليمية عظمى، الأمر الذي يدفعها لإحكام قبضتها على أفغانستان وتوسيع نفوذها فيها ولو باستخدام «الجماعات الجهادية». مع ذلك لم يمنع التباين الاستراتيجي من تعاون البلدين عن قرب شديد في مفصلين تاريخيين مهمين- في بداية الخمسينيات، حين قايض آيزنهاور ودالاس المساعدات الأميركية لباكستان بمعاداتها للشيوعية؛ وفي أواخر السبعينيات حين قام الطرفان الأميركي والباكستاني «بتوسيع حركة تمرد صغيرة نسبيا في أفغانستان بطلب من الولايات المتحدة،» يقول حقاني، ثم استخدماها معاً تحت اسم «المجاهدين الأفغان الذين دربتهم وكالة الاستخبارات الداخلية الباكستانية (آي. إس. آي.) وموّلتهم وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي. إيه.)».

قد لا يتفق مصلح مع حقاني في حيثيات تشكيل وتوسع حركة المجاهدين الأفغان، التي يدافع عنها؛ لكنه بالتأكيد يشاطره الرأي في أن دعم باكستان غير المحدود كان ولا يزال أحد أهم الأسباب في قيام واستمرارية حركة طالبان، التي يهاجمها بعنف. هذا الدعم هدد بإدراج باكستان على قائمة الدول الراعية للإرهاب أواخر التسعينيات، يضيف حقاني، ولا يزال يتحكم بحركات المد والجزر في علاقات البلدين منذ دخولهما عصر الحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١. في ذروة تعاونهما، عمل كبار المسؤولين في البلدين- بمن فيهم هيلاري كلينتون وليون بانيتا وجيمس جونز وجون ماكين وجوزف ليبرمان وديان فنستاين- على وضع «تفاصيل... استراتيجية الشراكة بين الدولتين،» يقول حقاني، «في حين قضى السناتور جون كيري (وزير الخارجية الحالي) ساعات لاحصر لها في بناء نماذج أولية للمفاوضات الأفغانية». أما في أسوأ مراحل الخلاف الباكستاني-الأميركي حول أفغانستان- المرحلة التي أعقبت العملية السرية في آبوت آباد ومقتل ابن لادن في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١- فقد تفادت الدولتان بصعوبة قصوى قيام انقلاب عسكري كان وشيكا في باكستان، وتخلت كلتاهما- نهائياً كما يدعي حقاني- عن وهم الصداقة والشراكة.

الدراسة تقدم موضوعاً هاماً لا محيص عن التفكر فيه حال الاهتمام بالقضية الأفغانية. فالفشل المحتمل للعلاقة الباكستانية الأميركية سيخلق تداعيات تؤثر بشكل مباشر على حاضر أفغانستان ومستقبلها. كما تثبت من ناحية أخرى أن الشأن الأفغاني لا يمكن حصره ضمن الحدود الوطنية/ القطرية، بل هو شأن إقليمي بامتياز ولا بد من حله لضمان السلم والاستقرار في قوس الأزمات الممتد عبر إيران إلى الشرق الأوسط. وهذا يؤكد طروحات ضعيف في أن للمعضلة الأفغانية امتدادات تتعلق مباشرة بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط والصراع العربي-الإسرائيلي.

بعد هذا الاستعراض السريع لإسهامات المشاركين في الكتاب الحالي، يجدر التنويه بأن منتدى العلاقات العربية والدولية لا يؤيد أو يعارض أياً من استراتيجيات الحل أو سيناريوهات الحوار أو حتى الآراء العامة المطروحة، فهي تعبر أساساً عن قناعات أصحابها. كل مشارك اجتهد بنية صادقة في تقديم أبحاثه وملاحظاته ورؤاه حول موضوع بالغ التعقيد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وملح جداً إنسانياً. هذا الكتاب مجرد تسجيل لهذه الآراء ومتابعة لوقائع المؤتمر الذي وردت فيه. نأمل أن يسلط هذا الجهد مزيداً من الضوء على إشكاليات الوضع الأفغاني، ونأمل أن يحفز على المزيد من التقصي في آفاق الحوار وسبل التفاهم بين كل المعنيين، وصولاً إلى إحلال السلام والسكينة في هذا البلد المنهك.

الفصل الأول

مفاوضات أم جلسات محظورة

عبد القيوم مهمند

أجبر الوضع السياسي والأمني الراهن وتصاعد مستويات العنف في أفغانستان جميع أطراف النزاع على إدراك حقيقة أن هذه الحرب لا يمكن كسبها عبر الاشتباك المسلح. وهذه الحرب لن تصل إلى نهايتها ما لم تبدأ المفاوضات السياسية بين الولايات المتحدة وطالبان، ولكي تنجح تلك المفاوضات لا بد من التعامل أولاً مع عوامل إعاقتها، مثل انعدام الثقة بين الطرفين، والمطالب والتوقعات غير الواقعية لكل منهما، وسعي الجانبين إلى تطويل أمد الحرب. كما ينبغي بذل جهود حثيثة لتحمل ضغوطات دول الجوار، لا سيما باكستان والمملكة العربية السعودية. حالما تتم إزالة هذه العقبات، لا بد من تبني مقاربة متعددة الخطوات لعملية تفاوض تضم في نهاية المطاف جميع الأطراف المتنازعة، فالهدف النهائي للمفاوضات يجب أن يكون التوصل إلى تسوية سلمية شاملة تعالج مظالم كل الفرقاء وتحقق سلاماً عادلاً ودائماً للجميع.

مقدمة

إن الحرب الحالية والاضطرابات السياسية وارتفاع مستويات الفتك والعنف في أفغانستان زادت من تعقيدات الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد منذ عام ٢٠٠١. وقد استخدمت الولايات المتحدة والقوات الدولية المساعدة على إرساء الأمن في أفغانستان (إيساف) تكتيكات مختلفة في جهودها المستمرة لهزيمة طالبان، ولا تزال تسعى إلى فرض الأمن وحكم القانون وإحلال السلام.

لكن الوضع ما يزال يتدهور باطراد على الرغم من تزايد الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، فحركة طالبان تستخدم الهجمات المباشرة والتفجيرات الانتحارية لإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بالقوات الأفغانية والأجنبية، وقد استطاعت مؤخراً اختراق الجيش الوطني وقوات الشرطة الأفغانية. مع ذلك لم تحقق حركة طالبان انتصارات باهرة أو مستدامة. النتيجة أن طرفي النزاع أدركا استحالة كسب الحرب في أفغانستان بالطرق العسكرية في ظل الظروف الراهنة، وأن إيقاف الحرب لا يمكن أن يتم إلا عبر المفاوضات والتسويات والحلول السياسية. بمعنى آخر، لقد تشكل إجماع لدى طرفي النزاع اليوم حول حتمية المفاوضات لإنهاء الحرب في أفغانستان، لكن الشكوك ما تزال تدور حول زمانها وكيفية إجرائها.

في هذا الطور من النزاع هناك عوامل عدة تقف حجر عثرة أمام إجراء مفاوضات جدية ومثمرة بين الولايات المتحدة وطالبان، وستظل الولايات المتحدة وطالبان تعملان في ظل الافتراض الزائف بأن حرب الاستنزاف الحالية ستفضي إلى النصر ما لم تتم إزالة العقبات التالية أمام المسار التفاوضي:

أولاً، ثمة شكوك جدية وشعور متبادل بعدم الثقة، إذ تعتقد الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي أن طالبان لن تلتزم بالاتفاقات التي يتم التفاوض عليها، وبأن المفاوضات مجرد وسيلة لتحقيق غاياتها السياسية والعسكرية. وتعتقد طالبان بدورها أن الولايات المتحدة ليست جدية بشأن المفاوضات، وأنها لا تهتم إلا بتعزيز أجندتها العسكرية والاستراتيجية، وأنها تحاول إضفاء الشرعية على حكومة كابول/ كرزاي بالحديث عن المفاوضات والسلام. لذلك لا بد من إجراءات تساعد على بناء الثقة وإيجاد سياقات مطمئنة للطرفين، كإطلاق سجناء طالبان من معتقل غوانتنامو وقاعدة باغرام وباقي السجون الأفغانية والأميركية، وإزالة اسم طالبان عن اللائحة السوداء ولائحة المنظمات الإرهابية وبقية لوائح وقوائم المراقبة، ووقف ملاحقة أعضاء طالبان المقيمين في كابول وباقي مناطق أفغانستان. يجب على طالبان بالمقابل وقف هجماتها على المرافق المدنية نهائياً وتخفيف هجماتها على المؤسسات

العسكرية، الأمر الذي يمكن اعتباره بمثابة إشارة من طالبان على استعدادها للتفاوض. ولا ينبغي فهم هذه الإجراءات من الطرفين على أنها مجرد دعوات لتقديم المزيد من التنازلات، فالإصرار على المزيد من المزايا والمكاسب سوف يقوض المفاوضات في النهاية.

ثانياً، تظن الولايات المتحدة أنها بإطالة أمد الحرب وإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية تستطيع «كسب قلوب وعقول» الشعب الأفغاني على المدى البعيد. كما تأمل في الآن ذاته أنها باستخدام القوة المفرطة ستوقف الزخم الذي اكتسبته طالبان مؤخراً وتعكس مساره، وبالتالي تؤمّن بيئة أكثر ملاءمة للمفاوضات في حال عقدها. فطالبان من وجهة النظر الأميركية ستقبل حتماً بالشروط المفروضة عليها في تلك المفاوضات ودون مقاومة تذكر إذا تم إضعافها عسكرياً. لكن استمرار التركيز على الحرب في السنوات الإحدى عشرة الأخيرة فشل في تحقيق السلام المنشود وفي إضعاف طالبان. على الطرف الآخر، تعتقد طالبان أن إطالة أمد الحرب حتى عام ٢٠١٤ سيمكنها من النصر وهزيمة نظام كابول حالما تغادر القوات الأجنبية أفغانستان.

ثالثاً، جاء الطرفان إلى طاولة المفاوضات بشروط مسبقة غير مقبولة تسد أفق النقاش والحوار منذ البداية. تطالب الولايات المتحدة طالبان بنزع سلاحها ونبذ العنف وقطع صلاتها بتنظيم القاعدة وقبول الدستور الأفغاني. وتطالب طالبان الولايات المتحدة وحلفاءها أولاً بسحب قواتهم العسكرية قبل الشروع بإجراء أية مفاوضات، وهو شرط غير واقعي على نحو مشابه. أضف إلى ذلك أن رفض طالبان التعامل مع إدارة كرزاي وحصر المفاوضات بالحكومة الأميركية يزيد من تعقيد هذه المفاوضات. ولعل المقاربة الأكثر مردوداً تكمن في إجراء المفاوضات على مراحل، بحيث تتأسس كل منها على ما حققته المرحلة السابقة، وينبغي أن تشمل في النهاية حكومة كابول وجماعة حكمتيار وباقي أطياف المعارضة الأفغانية.

رابعاً، تتابع الحكومة الأفغانية وباكستان والمملكة العربية السعودية ممارسة ضغوطات على الولايات المتحدة كي لا تتفاوض مع طالبان بدونها،

وهذا عامل إعاقة آخر لعملية التفاوض. ولا ترغب هذه الدول بالانضمام إلى المفاوضات في مراحلها التمهيدية فحسب بل الأهم أنها تريد إجراء المفاوضات تحت إشرافها. حكومة كرزاي وباكستان والعربية السعودية تريد كل منها لعب دور رئيس في مفاوضات السلام والتوصل إلى تسوية سلمية لإعادة تأكيد سلطتها وبسط نفوذها في المنطقة، لكن طالبان تقاوم ضم أي منها إلى عملية التفاوض بهدف تهميش أدوارها الإقليمية.

خامساً، يجب اتخاذ خطوات عملية ومبادرات جدية للتوصل إلى تسوية سياسية وتوقيع اتفاقية سلام. وينبغي وضع إطار عملياتي موضوعي من قبل الأطراف المتحاورة حالما تنجح في بناء الثقة وتخفيف حدة الشكوك المتبادلة. كما لا ينبغي اعتبار المفاوضات مبادرة إجمالية بل ينبغي مقاربتها كآلية انتقالية متعددة الخطوات. وفي هذا السيناريو تتطلب الترتيبات والاتفاقيات المفصلة بين الأطراف المتنازعة تدخل مؤسسات محلية محايدة ونزيهة لإدارة النزاع. هكذا تكون النتيجة سلاما شاملا ودائما.

الشكوك الجدية وانعدام الثقة

لقد فشلت المفاوضات التمهيدية حتى الآن لأن طالبان والولايات المتحدة تنظران إليها بعين الريبة، وتشككان كل منهما بنوايا الأخرى وبصدقيتها ومصداقيتها. فالولايات المتحدة تعتقد أن طالبان غير جدية في مسألة التفاوض، وتشير إلى العديد من الهجمات العنيفة التي قامت بها طالبان مؤخراً كدليل على ذلك، مثل اغتيال برهان الدين رباني في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١. وتجادل الولايات المتحدة وإدارة كرزاي في أن اغتيال رباني يثبت عدم اهتمام طالبان بعملية السلام، ورغبتها في استخدام المفاوضات ذريعة لتكثيف عملياتها القتالية وتحقيق مكاسب أكبر على الأرض. وتعتبر الولايات المتحدة وحكومة كرزاي طالبان مسؤولة عن قتل رباني على الرغم من أن الحركة لم تدّعي مسؤوليتها عن العملية بل أدانت صراحة اغتيال رباني.

من الجهة المقابلة، تجادل طالبان في أن الولايات المتحدة وحكومة كرزاي لاتؤمنان بمفاوضات السلام، بل تريدان استسلام قوات المقاومة بلا

قيد ولا شرط، علاوة على إضفاء الشرعية على حكومة كرزاي. بمعنى آخر، ثمة شكوك عميقة لدى الطرفين في أن المفاوضات لن تفضي إلى تسوية سياسية تحقق السلام في نهاية المطاف. لكن البديل يبقى مخيفا في حين تبقى المفاوضات ممكنة بالنوايا الصادقة والجهود المخلصة.

هناك مفهوم شائع في الدوائر السياسية والإعلامية الأميركية والبلدان المشاركة في القوات الدولية بأن طالبان لا يهمها إلا الانتصار في الحرب، فهي لا تريد اقتسام السلطة مع الأطراف المتحاربة الأخرى بل تسعى إلى مأسسة إدارة مركزية تذّكر بعهدها في السلطة. كذلك تسعى طالبان إلى إقامة حكم إسلامي متطرف يفرض الشريعة ويسقط حقوق المرأة وحقوق الأقليات، ويصّدر نموذجاً إسلامياً متشدداً إلى أرجاء المنطقة كافة. ويدعم خط التفكير هذا- للأسف- محللون بارزون أمثال أنتوني كوردزمان الذي كتب بأن «طالبان والإمارة الإسلامية المزيفة التي تتخذها واجهة لها ليستا مهتمتين جدياً بمفاوضات لا تحقق لهما المكاسب السياسية المتوقعة من الحرب، ولا تقدم لهما آفاق نصر بدون قتال» (كوردزمان، ٢٠١٢). مثل هذه المفاهيم وطرائق التفكير في الحقيقة تعيق المفاوضات بدل أن تدفعها إيجابياً إلى الأمام.

يجب على الولايات المتحدة الشروع بتقديم تنازلات لحركة طالبان كي تتجنب سوء الفهم وترسخ بناء الثقة معها. ويمكنها تحقيق ذلك بإطلاق سجناء طالبان من معتقلات غوانتنامو وباغرام وباقي السجون أو مرافق «الترحيل» السرية، وإزالة أسمائهم من أية لوائح سوداء أو لوائح مراقبة أو ملاحقة غربية. وسيساعد هذا في بناء الثقة على الأقل بالنسبة لطالبان، إذ لا بد لقادتها أولاً من بيئة ثقة يشعرون فيها بما يكفي من الأمان والطمأنينة للمشاركة في المفاوضات. كما يجب أن يقتنع قادة طالبان بأن مشاركتهم في المفاوضات أو كشف هوياتهم لن يؤدي إلى مضايقتهم أو ملاحقتهم أو اعتقالهم، خصوصا سكان كابول وبقية المدن الرئيسة على جبهات القتال. قد تشعر طالبان بأن خصمها المتجسد في الولايات المتحدة مهتم فعلياً بالتسوية السلمية عندما يوقف، أو حتى يخفف، من إجراءات ملاحقة الأشخاص المنتمين للحركة أو اعتقالهم أو التحقيق معهم.

إن الحديث عن مفاوضات سلام وفي الآن ذاته تخفيض عدد القوات الأميركية والدولية العاملة في أفغانستان، باعتقادي، أمر ستعتبره طالبان ضعفاً في الموقف الأميركي. وقد تظن طالبان أن تقليص الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة وحلفاؤها لأفغانستان وسحب قواتهم العسكرية بمثابة استعداد للرحيل. ولهذا الموقف مايبرره، خصوصا حين تجري مناقشته داخل دوائر القوات المسلحة الأميركية ذاتها. كما يقول دان غرين في مقال بعنوان «المفاوضات مع طالبان»:

> تأخذ الحملة ضد طالبان باطراد شكل انسحاب يحفظ ماء الوجه... فقصة الانسحاب الأميركي، بغض النظر عن الظروف والمشكلات الاقتصادية والمالية المستعصية التي تعانيها الولايات المتحدة باستمرار، خلقت انطباعا بأن الولايات المتحدة - في أحسن الأحوال- تعيش حالة انحدار وتراجع، وبأنها ستغادر أفغانستان بأسرع مما توحي به الأوضاع القائمة على الأرض (غرين، ٢٠١١).

لكي تخفف طالبان من حدة هذة التوترات، يمكنها توضيح موقفها بالإعلان رسمياً أنها لا تعتبر الحديث عن السلام وبدء المفاوضات ضعفاً في الموقف الأميركي، وبأنها لن تهدد مصالح الولايات المتحدة المشروعة في أفغانستان تحديداً والمنطقة عموماً. والرسالة التي بعث بها الملا محمد عمر في عيد الفطر خطوة مبدئية وإيجابية في هذا السياق، إذ تحدثت عن جوانب مختلفة من السياسات، والمسؤوليات، وحقوق الإنسان، والتعليم، ونظام الحكم، وحق الدفاع عن النفس عبر الجهاد. يقول الملا عمر:

> لن نألو جهداً، في الوقت المناسب وبعد انسحاب قوات الغزو، في محاولة،التوصل إلى فهم مشترك مع الفرقاء كافة لجعل أفغانستان وطناً للجميع، وإقامة نظام حكم إسلامي شامل يقبله الجميع... إن إمارة أفغانستان الإسلامية لا تسعى إلى احتكار السلطة والاستيلاء عليها... ولأن مسؤولية حماية أفغانستان والدفاع عنها تقع على عاتق

كل الأفغان فلهم جميعاً حق المشاركة في الحكومة وفي صناعة القرار... إن إمارة أفغانستان الإسلامية تعتبر التعليم عاملاً رئيساً في تقدم الشعب الأفغاني في عالم اليوم، وأحد أسباب ازدهاره ورفاهيته في عالم المستقبل... نرى أحياناً بعض المدارس تُحرق أو بعض الطلاب يُسممون، ويُتهم المجاهدون (طالبان)[1] بذلك. هذه في الحقيقة أكاذيب ودسائس يحيكها الأعداء... إننا ملتزمون بإعطاء النساء كامل حقوقهن المشروعة ضمن إطار المبادئ الإسلامية والمصالح الوطنية وثقافتنا النبيلة... وسوف نمهد كل الطرق أمام كل الوطنيين داخل الدولة أو خارجها لاستخدام معارفهم وخبراتهم المهنية والأكاديمية وتسخيرها لخدمة الوطن والشعب... وسوف نركز على عمليات إعادة البناء، وعلى بناء القاعدة التحتية، واستخراج المعادن، وإصلاح الأراضي القاحلة، والتصنيع، والحصول على المعارف التقنية... ويتوجب على الذين يخططون لتفتيت الدولة وتقسيمها إدراك أن إمارة أفغانستان الإسلامية، بدعم من الشعب الأفغاني، سوف تضمن ألا ينجح أحد بتقسيم بلدنا باسم الإثنيات أو الموقع الجغرافي... وتود إمارة أفغانستان، في إطار المبادئ الإسلامية واعتبارات حماية الحقوق الوطنية، إقامة علاقات طيبة مع دول العالم كافة، خصوصاً العالم الإسلامي ودول الجوار، تقوم أساساً على التعاون والاحترام المتبادل. إن إمارة أفغانستان الإسلامية ليس لديها أية نوايا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا تسمح للدول الأخرى في المقابل بالتدخل في شؤونها الداخلية. وتؤكد إمارة أفغانستان الإسلامية للعالم بأنها لن تسمح لأحد باستخدام أفغانستان ضد دولة ثالثة... وأنها تحترم القوانين والمبادئ والأعراف الدولية كافة، ضمن إطار القواعد والمبادئ الإسلامية واعتبارات المصالح الوطنية الأفغانية... نحن نهنئ الشعوب والحكومات الجديدة التي ظهرت بعد الثورات

(١) ما بين الأقواس إضافة من الكاتب.

الأخيرة في العالم العربي... وسيؤتي جهادنا أيضاً أكله إن جاهدنا بالطريقة نفسها التي جاهد فيها الرسول الكريم وصحابته... أولوا اهتمامكم الأول لحماية حياة وممتلكات وشرف أبناء شعبكم... تفاعلوا معهم بكل تعاطف وحب واحترام ورحمة... اكسبوا قلوبهم بقوة الأخلاق النبيلة... كفوا عن مضايقة الناس العاديين وأخبروا قادتكم بمن يضايقهم... وحتى أثناء قيامكم بالعمليات الجهادية، استخدموا تكتيكات لا تضر بحياتهم وممتلكاتهم... إن التعليمات الموجهة إليكم بحماية حياة المدنيين فروض دينية وشرعية يتوجب عليكم أداؤها، وأي انتهاك لها يستتبع على الفور خسارة في الدنيا والآخرة. (عمر، ٢٠١٢)

ركزت هذه الرسالة على الأجندة الخاصة لطالبان في أفغانستان وعلى سياساتها المحلية وابتعادها الواضح عن تشجيع الجهاد العالمي أو أي نوع من أنواع الإرهاب.

مشكلة أخرى تواجهها المفاوضات تتعلق بمحاولات الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية استمالة أعضاء من طالبان، لقاء المال أو المكاسب السياسية والاقتصادية. مثل هذه التصرفات تثير شكوك قادة طالبان وكوادرها في أن الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية تعملان على تصديع الحركة وشق صفوفها من الداخل بدل الاهتمام بمتابعة مفاوضات السلام. على هذا الصعيد، أطلقت حكومة كرزاي مبادرة «صممت خصيصاً لتحفيز المقاتلين 'المعتدلين' على ترك حركات التمرد، وقبول الدستور الأفغاني، وتسوية المظالم المحلية» (بيرنستاين، ٢٠١١). ويقتبس بيرنستاين أيضا تصريح القوات الدولية في أفغانستان بأن «برنامج السلام الذي بلغت اعتماداته ١٤١ مليون دولار قد أدى إلى ترك ٢٩٠٠ مقاتل سابق مواقعهم في صفوف طالبان منذ شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١». وتعتقد الولايات المتحدة وحلفاؤها أن عدداً كبيراً من الأفغان سيتركون طالبان فلا يبقى لها سوى قلة قليلة من المقاتلين المعزولين وغير القادرين على المقاومة. مثل هذه المناورات تسيء هنا أيضاً إلى إمكانية

إقناع طالبان بأن الولايات المتحدة وحلفاءها لا يحاولون تفتيت طالبان من الداخل ببث الفرقة بين «المتشددين» و«المعتدلين».

حسب توماس رتنغ:

> **ليس ثمة «فئة» منظمة أو جماعة محددة (أو أي صيغة «سياسية» أخرى) يمكن تمييزها عن غيرها داخل حركة طالبان بحيث يمكن اعتبارها «معتدلة» وتقف في مواجهة المتشددين «المتدينين». لقد أثبتت هذه التصنيفات عدم جدواها في تفسير الاختلافات في الرأي داخل الحركة، ولعل المقاربة الأكثر فائدة تكمن في التمييز بين مجموعة تيارات تتمثل ضمن قيادة طالبان العليا وفي صفوف القادة على مستويات أدنى. هناك من جهة أصحاب التفكير البراغماتي والسياسي ممن يؤيدون المفاوضات ويتفهمون أن الحل السياسي هو الحل الأمثل، لكنهم جميعاً يبقون إسلاميين محافظين. من الجهة المقابلة، يقف أصحاب المقاربة العسكرية الصرف، ويمزجونها في أغلب الأحيان مع نزعة شديدة لاستخدام أساليب إرهابية. (رتنغ، ٢٠١٠)**

علاوة على ذلك، لا يبدو أن سياسة تقسيم طالبان تسير على ما يرام، ومتابعة هذه المحاولة لا يفيد في بناء أية مصداقية أو تأييد للولايات المتحدة وحكومة كرزاي. إن الولايات المتحدة وحلفاءها ما يزالون يؤمنون بالاعتقاد الزائف بأن طالبان تقاتل من أجل المكاسب المادية لا لتحقيق أهداف عقدية وأيديولوجية. طبعاً، هناك دائماً أفراد على الهامش يستغلون النوافذ المفتوحة لتحقيق مكاسب مالية، لكنهم قلة مقارنة بالسواد الأعظم في المركز المقاوم. وليس ثمة ضمان بأن الأشخاص الذين «انشقوا» عن طالبان لن يعودوا أنفسهم إلى ساحة المعركة ثانية. بالتأكيد هناك عدد من كوادر طالبان قد لايتفقون مئة بالمئة مع السياسات قيد التنفيذ في جبهات القتال، لكن هذا لا يمكن تأويله بوجود انشقاقات بين المعتدلين والمتطرفين. لذلك، وبدلاً من تشويه الحقائق وتبديد الجهود العسكرية والمدنية، مع كم هائل من الموارد المالية، على

إضعاف طالبان وعزلها، ينبغي التركيز على مواجهة تلك العقبات والتغلب عليها. «إن التعامل الإيجابي الناجح،» كما يقول بارنز، «يقوي العناصر المؤيدة للحوار داخل الجماعات المسلحة، في حين يقوي العزل السياسي العناصر المتشددة. لذلك ينبغي أن تكون مستويات التدخل الدنيا، وليس التنازلات، هي العرف والسلوك المعياريين» (بارنز، ٢٠٠٩).

تعتقد الولايات المتحدة وحكومة كرازاي والقوات الدولية أيضاً أن طالبان حالياً حركة مفككة متشظية، وبالتالي ما الداعي للتفاوض معها إذا كان بمقدورهم كسب «المعتدلين» فيها إلى صفهم، وذلك عبر

> مزيج من تدعيم الإجراءات الأمنية، واعتماد أشكال مختلفة للتحفيز على المشاركة في العملية السياسية، وبناء أسس أفضل للفعالية الاقتصادية المستدامة في الأرياف؟ النتيجة بلا شك ستكون انخفاضا حادا في أعداد المنتسبين إلى حركة طالبان وإضعاف قدرتها على تجنيد المزيد من المتطوعين العاديين، وهي إشارة إلى عجز القيادة عن متابعة أهدافها... (برينستاين، ٢٠١١).

أضف إلى ذلك أن المفاوضات مع طالبان ستعني التنازل عن حقوق سياسية ومدنية أساسية للشعب الأفغاني، والموافقة على التطبيق المتشدد لقوانين الشريعة التي تؤثر بالتأكيد على النساء أكثر من الرجال. هناك أيضاً تخوف من أن عودة طالبان ستعني قمع الأقليات واضطهادها. طبعا، كل هذه المخاوف والاهتمامات مشروعة وليست بحال من الأحوال خارج السياق، فتجربة طالبان السابقة في الحكم معروفة جيداً للأفغان والمجتمع الدولي على حد سواء.

يمكن التخفيف من حدة سوء الفهم والمخاوف المشروعة هذه بطريقتين اثنتين: أولاً، دفع طالبان قبل البدء بعملية التفاوض إلى الإعلان صراحة عن أجندتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للشعب الأفغاني والمجتمع الدولي في آن. ثانياً، العمل على ألا تكون طالبان القوة الوحيدة الممسكة بزمام السلطة في التركيبة المستقبلية للحكومة، وذلك بالاتفاق على برنامج محدد وأجندة مستقبلية لأفغانستان تقررهما الأطراف المتنازعة بشكل

جماعي خلال عملية التفاوض. كما ينبغي أن تتجه جهود كل الأطراف إلى تقبل الجماعات كافة دون عزل أو إقصاء أي منها، وإلى الواقعية والاعتراف بالحقائق على الأرض، وفي مقدمتها قدرة حكومة كرزاي المحدودة على حفظ الأمن والنظام في أفغانستان.

إطالة أمد الحرب

يتفق العديد من المراقبين والباحثين والسياسيين والقادة العسكريين في أفغانستان والولايات المتحدة والبلدان المشاركة في القوات الدولية على أن السبيل الوحيد لإيقاف النزاع في أفغانستان يكمن في التفاوض مع حركة طالبان. لكن الولايات المتحدة تكابر باستمرار وتقاوم الاعتراف بهذه الحقيقة. باعتقادي، يدرك صناع السياسة والقادة العسكريون الأميركيون أن الموافقة على التفاوض مع طالبان يظهر الولايات المتحدة بموقف الطرف الضعيف، ولذلك يرفضون التفاوض ما لم تحقق القوات الأميركية والدولية تفوقا على أرض المعركة. لذلك أيضا أصبح الاتجاه الجديد للسياسة الأميركية إطالة أمد الحرب بدل التعامل الفاعل مع طالبان في المستقبل المنظور. إن تاريخ الحرب والدمار الذي لحق بأفغانستان على امتداد ثلاث وثلاثين سنة، حسب اعتقادهم، سوف ينهك طالبان ويدفعها للاستسلام في نهاية المطاف.

ثمة جهود غير معلنة لتحجيم طالبان والحد من قوتها وقدراتها عبر تقديم الوعود المالية والسياسية والاقتصادية. لكن إطالة أمد الحرب يخلق مشكلتين أساسيتين: أولاً، يتوجب على الولايات المتحدة والتحالف الغربي القيام بتصعيد عسكري كثيف وتحقيق نصر حاسم للتفاوض مع طالبان من موقع قوة. غير أن القدرة العسكرية للتحالف الغربي على تحقيق مثل هذا النصر غير مؤكدة، وبالتالي لن يؤدي تكتيك كهذا إلا إلى مزيد من الخسائر في الأرواح وفي حجم الدمار الهائل الذي لحق للتو بأفغانستان. ثانياً، لن يسعى صناع السياسة والقادة العسكريون الغربيون إلى الانخراط جدياً في عملية المفاوضات بكل الأحوال، وطالبان لا تدرك ذلك فحسب بل هي ذاتها تفكر بطريقة مشابهة. لذلك تبقى المفاوضات والسلام الذي تسعى إلى تحقيقه في المستقبل المنظور بعيدة المنال.

لقد كررت الولايات المتحدة مراراً في السنوات الإحدى عشرة الماضية أنها ستكسب الحرب وتهزم طالبان، وهذه العقلية العسكريتارية التي تركز على الحرب دفعت الولايات المتحدة وحلفاءها في أفغانستان إلى استخدام أساليب واستراتيجيات عنفية مختلفة، بما فيها الأسلحة الكيمياوية واليورانيوم المنضب (أفغانستان، ٢٠٠٢). لكن الولايات المتحدة، حتى باستخدام هذه الأسلحة الفتاكة، لم تفشل في هزيمة طالبان وكسب الحرب فحسب، بل تدهور الوضع الأمني داخل أفغانستان واستطاعت طالبان تحقيق مكاسب مهمة على الأرض. أضف إلى ذلك أن خيارات الولايات المتحدة والدول الحليفة في التعامل مع الحرب القائمة نفذت عمليا ولم يعد لديها خطة واضحة لكيفية التعامل مع طالبان بعد عام ٢٠١٤. وكما يقول كوردزمان: «لا يبدو واضحا أن لدى الولايات المتحدة والقوات الدولية خطط فعالة للتعامل مع الطبيعة السياسية للحرب التي تخوضها، ولا حتى خطط معقولة وموثوقة لتطوير قدرات الجيش وقوات الأمن الوطنية الأفغانية» (كوردزمان، ٢٠١٢).

لقد فشلت الجهود متعددة الأبعاد التي بذلتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لكسب الحرب بالوسائل العسكرية، وعجزت عن تحقيق السلام والاستقرار المنشودين منذ عملية الغزو عام ٢٠٠١. وقد قدم الرئيس باراك أوباما في خطابه أمام الأمم المتحدة استراتيجيته في أفغانستان تحت عنوان «الطريق إلى الأمام في أفغانستان وباكستان»، حيث حدد هدف الولايات المتحدة الأبعد بتمزيق القاعدة وتفكيكها وهزيمتها في كلتا الدولتين، وإيقاف الزخم الذي حققته طالبان وعكس اتجاهه، وعدم تمكينها من إسقاط حكومة كابول. كما حدد الرئيس أوباما طرق تحقيق هذا الهدف إذ قال: «أولاً، سوف نتبع استراتيجية عسكرية تحطم زخم طالبان وتزيد من قدرات وقوة أفغانستان في الأشهر الثماني عشرة القادمة. ثانياً، سوف نعمل مع شركائنا والأمم المتحدة والشعب الأفغاني وفق استراتيجية مدنية فعالة كي تستفيد الحكومة من تحسن الأوضاع الأمنية» (أوباما، ٢٠٠٩).

إن تحري الأمور على أرض الواقع يظهر العكس، فالحكومة ماتزال فاسدة، والسلطة القضائية معطلة، وطالبان أقوى من ذي قبل في العديد من

المناطق، كما تثبت الهجمات الأخيرة التي شنتها طالبان على القاعدة الأميركية في مطار جلال آباد نانغارهار في ٢ آب/ أغسطس ٢٠١٢، وعلى كامب باسشن في مقاطعة هلمند في ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، وكلاهما يظهران قدرتها على ضرب أهداف عالية التحصين. الحقيقة أن طالبان ما تزال على قيد الحياة، سليمة ومتماسكة، ويرجع الفضل في كل الإنجازات التي حققتها أصلا إلى صبرها وأناتها. لا أظن أن الأميركيين العاملين على الأرض في أفغانستان مقتنعون بكفاءة وفاعلية خططهم الحربية وبدعمهم للحكومة الأفغانية. السيد ماثيو هوه، الممثل الأميركي الأعلى للسلطة المدنية في مقاطعة زابل سابقا، أكد هذه النقطة في رسالة استقالته إلى السفير نانسي ج. باول (١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩)، حيث قال: «ما نزال، مثلنا في ذلك مثل السوفيات، ندعم دولة فاشلة ونؤمّن أسباب بقائها، ونشجع أيديولوجية ونظام حكم لا يرغب بهما الشعب الأفغاني ولا يعترف بهما أصلاً... إن الوجود العسكري الأميركي يسهم إلى حد بعيد في إضفاء الشرعية على حركة تمرد البشتون، وفي الترويج لرسالتها الاستراتيجية، كما يسهم دعمنا الحكومة الأفغانية بشكلها الراهن في إبعادها عن الشعب».

طالبان أيضاً تتبع استراتيجية إطالة أمد الحرب. هي أيضاً تعتقد أن باستطاعتها هزيمة نظام كابول وتحقيق انتصار عسكري حاسم على قوات الحامية المتبقة إن استطاعت إطالة أمد الحرب حتى عام ٢٠١٤. لكن ليس من المؤكد أن القوات الأميركية تنوي مغادرة أفغانستان في ذلك التاريخ، الأمر الذي يطرح مجموعة تساؤلات محيرة: ما طبيعة المصالح الأميركية في أفغانستان؟ وهل ستواصل الولايات المتحدة حملتها لتخليص أفغانستان من عناصر طالبان والقاعدة؟ أم ثمة دوافع أخرى؟ هذه القضايا موضوع نقاش ورقة أخرى، لكن بعض المعلومات ستساعد في فهم أسباب فشل طريقة تفكير طالبان.

إن كميات الغاز والنفط الهائلة في بحر قزوين وآسيا الوسطى هي التي جذبت المصالح الاقتصادية والأمنية الأميركية إلى المنطقة. وقد حاول صناع السياسة في واشنطن ورجالات النفط في الولايات المتحدة السيطرة على انتاج ونقل تلك الكميات الهائلة من احتياطيات الغاز والنفط. طبعاً، لا يمكن

إنكار ردة الفعل الغاضبة في الولايات المتحدة على هجمات ٩/ ١١ أو التقليل من أهميتها في غزو أفغانستان، لكن بالنظر إلى تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة وطالبان، لا سيما أنبوب الغاز عبر-الأطلسي، لا يمكن للمرء إلا الاستنتاج بأن تصفية ابن لادن والقاعدة ستوفر الاستقرار لأفغانستان ولمصالح الطاقة الأميركية مستقبلاً. وقد ألمح آندي رويل إلى ذلك بقوله:

«مع توسع رقعة الحرب في أفغانستان، ثمة نشاط دبلوماسي محموم للتأكد من أن أية حكومة مابعد-طالبان ستكون ديمقراطية وموالية للغرب. والطرف الخفي في هذه المعادلة الجيو-سياسية المتفجرة يبقى الموضوع الحساس المتعلق بتأمين مخزون النفط والغاز الهائل في المنطقة وتصديره إلى الخارج» (رويل، ٢٠٠٢).

بعد سنوات من المفاوضات والتعامل المشترك، توقفت طالبان عن التعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال، ولذلك كان من الضروري أن يُستبدل بها حكومة تحمي المصالح الاقتصادية الأميركية في أفغانستان. لكن كلا الرئيسين الأميركيين بيل كلينتون وجورج دبليو. بوش واجها معضلة إيجاد بديل لايحمي المصالح الأميركية فحسب، بل يحظى أيضا بقبول الأفغان ويسعى إلى إقامة سلطة مركزية في البلاد. وبعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر أصبح موضوع إيجاد بديل حيوي ثانوياً وتحول التركيز الأساس إلى استبدال طالبان. ولتحقيق هذا الغرض بدأت إدارة بوش التفاوض مع العناصر نفسها المسؤولة[1] عن الفلتان الأمني والمذابح والحرب الأهلية بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦.

(١) تشكل تحالف الشمال كائتلاف بين جماعات مختلفة بعد أن استطاعت طالبان هزيمة جمهورية أفغانستان الإسلامية عام ١٩٩٦. وتضمنت هذه الجماعات المتحالفة: الجمعية الإسلامية، والاتحاد الإسلامي، والوحدة الإسلامية، وميليشيا جنبيش، وجبهة الملة الناجية، ومجموعات أخرى أصغر حجما. أما القادة فكان في مقدمتهم برهان الدين رباني، وأحمد شاه مسعود، وقاسم فهيم، ويونس قانوني، وعبد الله عبد الله، وإسماعيل خان، وكريم خليلي، ومحمد محقق، وعبد الرشيد دوستم، وعبد رب الرسول سياف، وصبغة الله مجددي، وسيد أحمد جيلاني، وحجي عبد القدير، وعطا محمد نور، وآخرون. كل هذه الجماعات وهؤلاء الأشخاص يتحملون مسؤولية تدمير كابول، ومسؤولية القتل والاغتصاب والاختطاف والابتزاز والأعمال الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم التي ارتكبت في عهدهم (١٩٩٢-١٩٩٦). وقد نشرت الأمم المتحدة والعديد من منظمات حقوق الإنسان سجلات موثقة لجرائمهم.

إذا انسحبت القوات الأجنبية أحاديا من أفغانستان فعلى طالبان أن تدرك، أولاً، أن الولايات المتحدة ستبقي ما يكفي من الجنود للحفاظ على تماسك نظام كابول واستمراره؛ وثانياً، أن حكومة كرزاي قد تستطيع حماية نفسها بنفسها لبعض الوقت. تاريخ أفغانستان شاهد موثوق في هذا المجال، فحين انسحبت القوات السوفياتية من أفغانستان عام ١٩٨٩ استطاعت حكومة نجيب الله البقاء ومقاومة تقدم المجاهدين حتى عام ١٩٩٢، ولم يواجه نجيب الله نهايته إلا عبر المفاوضات والتعامل مع قادة المجاهدين. حسب اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الدائمة بين أميركا وأفغانستان، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية المساعدة في الدفاع وحفظ الأمن والاستمرار في محاربة حركة التمرد في أفغانستان، لكن الأهم من ذلك أن «القيام بعمليات عسكرية سوف يستمر ضمن الإطار القائم حالياً» (هاوس، ٢٠١٢). هذا يعني المزيد من العنف الذي يقود إلى حالة من الجمود وانسداد أفق الحل بحيث تتحول المواجهات العسكرية الحالية إلى حرب استنزاف طويلة الأمد بالنسبة للأفغان. أضف إلى ذلك أن قوات تحالف الشمال سابقاً، وباقي الجماعات المعارضة، تبقى عالية التسليح وقد ينجم عن محاولة هزيمتها عسكرياً خسائر باهظة تلحق بحركة طالبان.

إن تاريخ الحروب يعلمنا أن المفاوضات هي الحل الناجح والوحيد حين تدرك الأطراف المتورطة أنه لن يكون بمقدورها تحقيق أغراضها التكتيكية وأهدافها الاستراتيجية عبر متابعة القتال. الثورة الأميركية، والثورة الجزائرية، والحروب الأهلية في ناميبيا والسلفادور وأنغولا، والمفاوضات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كلها أمثلة تؤكد أن الأطراف المتحاربة أُجبرت على التفاوض بسبب فشل الحل العسكري البديل. لذلك، كما يقول بيرنستاين، «يجب أن تسير معارك المفاوضات السلمية وجولات الحرب العسكرية يداً بيد؛ فهما في النهاية، وهنا ربما تكمن المفارقة، وجهان لعملة سياسية واحدة» (٢٠١١). القوات الأميركية وحلفاؤها بالتالي ترتكب خطأً باستمرارها في سياسة الحرب وتصفية قيادة طالبان، لأنها قد تقتل القادة المؤيدين للمفاوضات.

إن الفشل في الاعتراف بكل تلك الحقائق الواقعة لا يمكن أن يؤدي

إلا إلى تراجع، وفي نهاية المطاف زوال تأثير الولايات المتحدة ونفوذها في أفغانستان. لذلك يتوجب عليها وعلى حلفائها وضع نهاية للحرب في أفغانستان والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة مع طالبان. كما يجب على الولايات المتحدة وشركائها في المجتمع الدولي تركيز جهودهم على تلبية الحاجات الاقتصادية الملحة وتحقيق فهم أعمق للثقافة السياسية والقيم الاجتماعية الحيوية والفريدة في أفغانستان.

الشروط المسبقة والمطالب غير الواقعية

تتلخص مطالب الولايات المتحدة وحلفائها بقبول طالبان الدستور الأفغاني، ونزع سلاحها، والموافقة على عملية تفكيكها التنظيمي من الداخل، وهي مطالب تخلق عقبات على طريق المفاوضات. إذا قبلت طالبان بهذه الشروط غير الواقعية فليس ثمة حاجة للحرب ولا للمفاوضات. وموقف طالبان الرافض للدستور غير واقعي بالدرجة نفسها وعلى نحو مماثل لموقف الولايات المتحدة القابل به والداعي إلى الموافقة عليه، فالدستور بحاجة لمراجعة شاملة ويجب تعديله في كل الأحوال. كذلك موقف طالبان بألا تبدأ المفاوضات إلا بعد رحيل قوات الاحتلال من أفغانستان مطلب لا يمكن تلبيته، وعلى طالبان الموافقة على التفاوض مع الولايات المتحدة الآن ودون أية شروط مسبقة.

إن قبول الدستور ونزع السلاح هما بمثابة استسلام طالبان الكامل، وتنازلها عن حق قتال قوات الاحتلال الأجنبي، وتسليمها بالوضع القائم، وتحولها من حركة مقاومة إلى مجموعة مواطنين عاديين. طالبان يجب ألا توافق على شرط قبول الدستور الحالي، فالمفاوضات لا يمكن أن تبدأ في إطار هذا الدستور؛ لأنه لا يعكس مصالح كل الأفغان، ولأن الذين شاركوا في تأسيس الجمعية الدستورية العليا (الجيرغا) لا يمثلون كل الشعب الأفغاني. طالبان لم تشارك في هذه «الجيرغا» التي وضعت مسودة دستور لا يعكس اهتماماتها ومصالحها وقضاياها. لكن تجاهل الدستور كلية لا يخدم مصالح طالبان أيضا، وعلى طالبان التعاون مع باقي الأطراف لتعديله بحيث يمثل حاجات ومصالح الباشتون ويلتزم بقوانين الشريعة الإسلامية.

على الرغم من مرور عمليتي انتخابات رئاسية في باكستان ماتزال العناصر الحاكمة ذاتها في السلطة، بعد انتخابها في مدينة بون بألمانيا عبر آلية غير ديمقراطية وغير تمثيلية. ويعرف الأفغان والمراقبون الدوليون تماما أن الفئات التي جُمعت على عجل في بون لمناقشة مستقبل أفغانستان «لم تكن تمثل الشعب الأفغاني بشكل مباشر أو غير مباشر» (روبن، ٢٠٠٤). الأخضر الإبراهيمي نفسه الذي ترأس المحادثات في بون «أكد مراراً أن لا أحد سيتذكر مدى عدم تمثيلية الاجتماع إذا استطاع المشاركون التوصل إلى صياغة عملية تفضي إلى قيام حكومة شرعية وتمثيلية» (روبن، ٢٠٠٤).

أما مطلب الولايات المتحدة بأن تنزع طالبان سلاحها وتقبل بعملية السلام المرحلية التي وضعتها حكومة كابول، فتعني عملياً استسلام طالبان التام للأميركيين ولحكومة كرزاي. بدون مقاومة ستبقى قوات الاحتلال في أفغانستان تمارس سياساتها وأجنداتها الخاصة، ولن توافق فعلياً على التفاوض حول أي شيء. في هذه المرحلة، من غير الواقعي أن يُطلب من طالبان نزع سلاحها ووقف هجماتها، لكن حالما ترى طالبان إشارات حقيقية تدل على أن الولايات المتحدة جادة في موضوع المفاوضات فعليها الحد من نشاطاتها العسكرية والموافقة على وقف إطلاق النار كي تبدأ المفاوضات.

كذلك يبقى شرط طالبان بانسحاب قوات الاحتلال قبل البدء بأية مفاوضات غير واقعي ويضع عقبات على درب التفاوض. إذا سحبت الولايات المتحدة وحلفاؤها كل قواتهم من أفغانستان فقد تهزم طالبان نظام كابول في النهاية، مع أنها ستتكبد خسائر فادحة من قبل القوات الحكومية وقوات تحالف الشمال. أضف إلى ذلك أن طالبان تتجاهل طرفاً مهماً في المعادلة، فسحب القوات الأجنبية سوف ينهي أيضاً شرعية الجهاد الذي أعلنته دفاعاً عن النفس ليبدأ صراعاً مريراً على السلطة.

إن رغبة طالبان بتحقيق نصر حاسم تبقى غير واقعية، وطموحة أكثر من اللازم، وستقود إلى المزيد من الموت والدمار في أفغانستان. لذلك يجب على طالبان إدراك الحقائق على أرض الواقع وتفهم حدود قدراتها. كما ينبغي التعامل

بحزم مع كافة أشكال المغالاة وافتقاد المنطق والواقعية، وإدارة المفاوضات بطريقة تسمح لكل طرف مشارك بالإحساس أنه «منتصر» في عملية السلام.

الضغط السياسي على الولايات المتحدة

بددت إدارة كرزاي الحد الأدنى من الدعم الذي حصلت عليه بداية عهدها لفشلها في تحقيق ما يلي:

١- إصلاحات سياسية وإدارية

٢- عملية إعادة بناء حيوية وقابلة للتطبيق

٣- استراتيجية تطوير اقتصادي مستدام

يريد كرزاي إضفاء الشرعية على نظام حكمه بعد هذا الفشل عبر المفاوضات مع طالبان. كما يريد أن يخلص نفسه من لقبي «الشاه شجاع» و«بابراك كارمل»[1] اللذين أطلقا علية لاستخدامه الولايات المتحدة في الوصول إلى السلطة.

خلال الحرب الأفغانية-السوفياتية (١٩٧٨-١٩٩٢) وفترة حكم طالبان (١٩٩٦-٢٠٠١)، كانت باكستان والمملكة العربية السعودية جهتين مؤثرتين لدى المجاهدين وطالبان، وكانتا لاعبين مهمين في صناعة القرار السياسي في أفغانستان. فقدت باكستان نفوذها بعد غزو الولايات المتحدة أفغانستان، وتنصيب حامد كرزاي، وتخليها عن أعضاء حركة طالبان وسجنهم أو تركهم بأيدي الولايات المتحدة. وواجه دور العربية السعودية كزعيم للعالم الإسلامي، أو الأمة الإسلامية، تحدياً واضحاً ببروز الدور القطري وصعود قطر إلى المسرح السياسي الإقليمي والدولي. لكن على العربية السعودية الاستمرار في استخدام مكانتها وثقلها في الأمة الإسلامية، وعلاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة، للمساعدة في جلب الأطراف المتحاربة إلى طاولة المفاوضات.

لقد أثبتت السنوات الإحدى عشرة الماضية لعموم الأفغان والعالم أجمع

---

(١) نصب البريطانيون الشاه شجاع «ملكا دمية» على عرش أفغانستان عام ١٨٣٩، ونصب الاتحاد السوفياتي بابراك كارمل «رئيسا دمية» بعد غزو أفغانستان في ٢٧ كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٩.

أن حكومة كرزاي لا تتمتع بالقدرات السياسية والاقتصادية الضرورية لتلبية حاجات الشعب الأفغاني. فالدولة عاجزة عن تقديم الخدمات العامة الأساسية، ودعم النشاطات الاقتصادية اليومية، ووضع برامج ضرورية وملحة تقدم نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة. لا تزال الدولة غارقة في خضم الصراع السياسي، والفقر، والتوترات الإثنية، والاستغلال، والفساد، وإساءة الحكم، وإهمال المواطن، والتدخل الأجنبي. لم يستطع كرزاي تنفيذ وعوده بتحقيق السلام والاستقرار والتطور الاقتصادي، بل استطاع أمراء الحرب وتجار المخدرات والمجرمون ملأ الفراغ المؤسساتي في إدارة كرزاي التي تعاني أيضا نقصا وقصورا في الإصلاحات الإدارية والسياسية. كما تنعدم العدالة الاجتماعية بسبب انعدام المحاسبة والمسؤولية، وتفشي الفساد والرشوة، وهيمنة المتعهدين الأجانب والمنظمات غير الحكومية وأمراء الحرب، وانتشار تجارة المخدرات على نطاق واسع. وكما يلاحظ برنستاين: «إن عدم قدرة الإدارة على توسيع دائرة الأمن لتشمل الأقاليم والقرى البعيدة عن العاصمة تقوض مصداقية كرزاي كزعيم وطني، وتدفع المزيد من الأفغان إلى معسكر المتمردين» (برينستاين، ٢٠١١).

باختصار، تفتقد حكومة كرزاي إلى الشرعية بنظر الشعب الأفغاني، ولا يستطيع كرزاي ولا حكومته إثبات جدارتهما إلا بالانضمام إلى عملية المفاوضات. ومن خلال المفاوضات وحدها يستطيع «كرزاي إنقاذ سمعته، وإضفاء الشرعية على حكومته، خصوصاً إذا نجح في دور الوسيط وحقق مصالحة مع المتمردين» (برينستاين، ٢٠١١). علاوة على ذلك، يدرك كرزاي جيداً أنه حالما تغادر القوات الأميركية والدولية أفغانستان، وتتقلص المساعدات الاقتصادية الدولية، فإنه يخاطر بفقد ما تبقى له من دعم داخلي.

يبقى العامل الأهم مكانة كرزاي في نظر الشعب الأفغاني، فالرئيس جرى تنصيبه «كدمية» من قبل الولايات المتحدة التي نفذ أوامرها بحذافيرها. واليوم يناضل كرزاي لخلق صورة جديدة تقدمه كشخص يقف ضد الأميركيين وبقية الأجانب، ويمد يد الأخوة لطالبان وباقي قوات المقاومة. ولكي ينجح في

اكتساب مكانته الجديدة، قال كرزاي صراحة في قندهار أنه في الماضي كان فعلاً «دمية» بأيدي الأجانب، لكنه أدرك خطأه الآن وأنهى علاقته بهم، بل أشار في مناسبات أخرى إلى الأميركيين والقوات الدولية في أفغانستان باعتبارهم «قوات احتلال». المفاوضات مع طالبان تكتيك آخر استخدمه كرزاي في استراتيجية تلميع صورته، و«بتشجيعه طالبان على المشاركة في العملية السياسية السلمية والشرعية، قد ينجح كرزاي في الآن ذاته بتفتيت سلطة طالبان وتسريع عملية تآكل تأييدها بين أتباعها، وذلك بفرض تكلفة سياسية باهظة عليها لعدم تعاونها وخروجها على قواعد اللعبة». وكما يقول بيرنستاين، الفكرة وراء هذه المقاربة «دفعُ طالبان إلى رفض عرض معقول جداً يحقق معظم مطالبها ويضعها بالتالي في موقع مربك أمام مؤيديها الأفغان الذين تحارب ظاهرياً باسمهم ومن أجلهم» (بيرنستاين ٢٠١١).

قد تحقق المفاوضات بغياب باكستان والعربية السعودية السلام والأمن في أفغانستان، ولكن على حسابهما. لذلك تريد باكستان لعب دور رئيس في مفاوضات السلام وفي التسويات السياسية اللاحقة لتعيد تأكيد نفوذها وتأثيرها في المنطقة. وباكستان ليست مهتمة في الواقع بتحقيق السلام في أفغانستان بل بمصالحها الحيوية فيها وبضمان الأمن والاستقرار داخل حدودها. طبعاً، باكستان تتمنى إدارة عملية السلام والسيطرة عليها لتوسيع منطقة نفوذها، واستخدامها في حال نشوب حرب مع الهند في تعميق حدودها الاستراتيجية داخل أفغانستان، والمؤكد أن وجود حكومة طالبانية صديقة لباكستان تحقق هذا الهدف.

حين أدركت باكستان أنها أُقصيت عن عملية التفاوض حاولت فرض ضغوطات مباشرة وغير مباشرة على الولايات المتحدة. أغلقت باكستان مباشرة طرق نقل المؤن والإمدادات القادمة إلى القوات الأميركية والدولية داخل أفغانستان؛ كما استخدمت نفوذها بشكل غير مباشر في التأثير على العربية السعودية لضمها إلى المفاوضات. على الرغم من هذه المحاولات للتدخل في الشأن الداخلي الأفغاني، «أعلنت طالبان أنها لا تستطيع تجاهل باكستان أو إزعاجها، مع أنها تسعى إلى استقلالية أكبر وتدخل أقل من قبل حكومة إسلام

آباد في عملية صنع قراراتها» (خان، ٢٠١٢). في نهاية المطاف تريد باكستان امتلاك القدرة على التأثير في صناعة القرار داخل حركة طالبان وفي توجيه مفاوضات السلام بما يخدم مصالحها.

كذلك تسعى العربية السعودية إلى تحسين موقعها الحالي ومكانتها المستقبلية في أفغانستان والأمة الإسلامية عموما. وعلاوة على دعم موقف باكستان في مفاوضات السلام، تريد العربية السعودية تأكيد نفوذها وتأثيرها على طالبان، والأهم من ذلك تأكيد دورها في «زعامة العالم الإسلامي». والمعروف أن العربية السعودية، بسبب مشكلاتها المحلية وغياب التعددية داخلها، فشلت في دعم وتشجيع الربيع العربي والاستجابة لأصوات الشعب، فتخلفت عن الركب في السباق السياسي لزعامة العالم العربي والإسلامي.

تاريخياً، كانت العربية السعودية حليفاً مقرباً لطالبان، وكانت واحدة من ثلاث دول اعترفت بحكومة طالبان عند وصولها إلى السلطة. بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ورفض طالبان إدانة العنف وقطع علاقاتها مع أسامة بن لادن، توترت العلاقات بين الطرفين وفشلت جولات المحادثات المتعددة في رأب الصدع وإصلاح ذات البين. والمؤكد أنه لو نجحت تلك المحادثات للعبت العربية السعودية دورا رائدا في عملية السلام، ولتغير ظاهريا مكان المفاوضات الرمزي من الدوحة إلى الرياض.

إن السياسات الاقتصادية والسياسية التي ينتهجها أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والموقف الفاعل والنشط إلى درجة غير اعتيادية لرئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، مكّنت قطر من التفوق الدبلوماسي على العربية السعودية وتجاوزها لتلعب دور الوسيط الإقليمي القوي في المنطقة. لقد أصبحت قطر مركز اتصال ومحور علاقات دول الأمة العربية، وتلعب اليوم دوراً رئيساً في صناعة الطاقة على المستوى الدولي، «وتمتلك أعلى ناتج إجمالي محلي للفرد في العالم» (ليستر، ٢٠١٢)، والمسؤولون القطريون دائماً «على أهبة الاستعداد للمساعدة، ويتمتعون بإعداد جيد وفهم دقيق لطبيعة علاقات الجوار المعقدة». كل هذا أزعج السعوديين

ودفعهم إلى ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة وطالبان لإعطائهم دوراً قيادياً في عملية التفاوض.

مقاربة مفاوضات السلام

نظراً لفشل الولايات المتحدة والقوات الدولية في تحقيق مستوى مقبول من الأمن في الداخل الأفغاني، وعجزهما الموازي عن صياغة خطة معقولة للتقدم في الحرب الدائرة، عليهما الاعتراف بالحقائق على الأرض والتخلي عن شروطهما المسبقة وغير المعقولة، والتركيز على مفاوضات سلام واقعية وبراغماتية. العديد من دول التحالف اليوم يدرك ضرورة إجراء مثل هذه المفاوضات. وزير الخارجية البريطاني (الأسبق) ديفد ميليباند، مثلاً، طالب بإجراء مفاوضات سياسية في الخطاب الذي ألقاه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في شهر آذار/ مارس ٢٠١٠، حيث أكد على «صعوبة فكرة التعامل السياسي مع من يشنون هجمات مباشرة أو غير مباشرة على جنودنا، لكن الحوار لايعني الاسترضاء والمهادنة، والفضاء السياسي لا تحكمه الهيمنة أو سلطة الفيتو» (دي يونغ، ٢٠١٢). وفي شهر أيار/ مايو عام ٢٠١٢، أعلن وزير الخارجية الأسترالي بوب كار أيضا أن «مشاركة طالبان في الائتلاف سيكون مرغوباً وموضع ترحيب،» وسوف «يقيم توازناً إثنياً وإقليمياً أكثر قدرة على البقاء والاستمرار في أفغانستان ما بعد عام ٢٠١٤» (فاسك، ٢٠١٢). لهذا ينبغي أن تُفهم المبادرات على أنها بالدرجة الأولى سعي حثيث لتحقيق تسوية واتفاقية سياسية عملية.

تحاجج طالبان في أن حكومة كرزاي، ومعها البنية السياسية الراهنة، لا تمثل الشعب الأفغاني، ولا تمتلك سلطة وصلاحية صنع القرارات في عملية المفاوضات والتسوية السلمية. الولايات المتحدة هي السلطة النهائية القادرة على فعل ذلك، ولهذا يجب إجراء المفاوضات مع الأميركيين أولاً. هذا صحيح، لكن المقاربة الأفضل ربما موافقة طالبان على عملية مفاوضات سلام متعددة الخطوات تتحادث فيها مع نظام كرزاي في مرحلة المفاوضات التالية.

إن النجاح في إنهاء الحرب وإحلال السلام الشامل والدائم في أفغانستان يحتم على الولايات المتحدة والقوات الدولية التخلي عن هدف إيقاف الزخم

الذي حققته طالبان مؤخراً والسعي إلى عكس اتجاهه على أرض المعركة لتأمين وضع تفاوضي أفضل. عليهما بدلاً من ذلك توفير بيئة تفاوضية ملائمة يشعر فيها قادة طالبان بما يكفي من الأمان والطمأنينة لبدء عملية السلام والتفاوض. يمكن بعد ذلك أن تسير المفاوضات على ثلاث مراحل، لكن لا بد أن تكون النقاط التالية واضحة في ذهن الأميركيين وطالبان على حد سواء، حتى قبل الشروع بعملية التفاوض:

هل تعترف الولايات المتحدة بحركة طالبان قوة معارضة مشروعة؟ إذا كان الجواب سلباً فسوف يستمر القتال؛ وإذا كان إيجاباً... فهل الولايات المتحدة على استعداد للتفاوض مع طالبان دون أية شروط مسبقة، أي دون نزع سلاحها؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فلا يمكن إجراء مفاوضات؛ وإذا كانت الإجابة بنعم... فهل الولايات المتحدة وحكومة كرزاي مستعدتان لمشاركة طالبان السلطة؟ إذا لم تكن كلتاهما على استعداد لذلك فلن يكون ثمة معنى للمفاوضات أصلاً.

إذا كانت الإجابة على السؤال أعلاه بالإيجاب فهل طالبان مستعدة للتفاوض دون شروط مسبقة، أي دون طلب انسحاب القوات الأجنبية قبل بدء المفاوضات؟ وهل طالبان مستعدة لاحتمال تقبل الدستور بشرط إجراء بعض التعديلات؟ وهل طالبان مستعدة لوقف هجماتها على المرافق العسكرية والمدنية؟ إذا كانت الإجابة سلبا فستستمر الحرب، وإن إيجاباً فلا بد من بناء آلية تفاوض تسير فيها المفاوضات عبر مقاربة متعددة الخطوات تتلخص بما يلي:

أولاً، إجراء مفاوضات مباشرة بين الولايات المتحدة وطالبان بهدف تحقيق المصالحة، وبذل جهود صادقة وصبورة لتشجيع قيام حوار فاعل ومستمر بينهما. في هذه المرحلة التمهيدية يجب أن توافق طالبان والولايات المتحدة وحلفاؤها على وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح سجناء طالبان، وإزالة أسماء قادتها من القوائم السوداء أو قوائم المراقبة الغربية. وبما أن أعضاء طالبان لن يقبلوا نتائج المفاوضات إلا بعد تصديق الملا عمر على اتفاقية السلام، فلا بد من ضمه إلى الفريق المفاوض أو الحصول على موافقته لإنجاح أية محاولات تفاوضية.

يمكن أن تنتقل المفاوضات بعد ذلك إلى المرحلة الثانية التي يجب أن

تضم الولايات المتحدة وطالبان والحكومة الأفغانية وبقية اللاعبين المفتاحيين، مثل قلب الدين حكمتيار وجماعة حقاني (إن لم يكن الأخير قد انضم لتوه إلى طاقم مفاوضي طالبان في المراحل الأولى). ولأن هذه العملية تقتضي إجراء مفاوضات دقيقة ومعقدة بين الأفغان، ينبغي تشكيل فريق سلام محايد للفصل في النزاعات بين مختلف الأطراف ولقيادة عملية السلام، على ألا يضم أعضاء من الحكومة أو الأحزاب السياسية المتحالفة معها، أو من طالبان، أو أحزاب المعارضة أو القيادات والجماعات الجهادية. يبقى الهدف من تشكيل هذا الفريق إيجاد آلية لخلق مؤسسات المشاركة في السلطة وتقاسمها بين الأطراف المتنازعة، وسوف يساعد إطار تقاسم السلطة هذا في بناء زخم ذاتي لعملية سلام ثابتة ومستمرة ويوسع آفاقها.

تضم المرحلة الثالثة كل الفئات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى جماعات المعارضة وأعضاء المجتمع المدني الأعم. وقد تعمل مختلف الجماعات أو العناصر التي لم تنضم إلى المرحلتين الأوليتين على إعاقتهما وتعطيلهما، ولذلك يجب إعداد استراتيجيات مسبقة لتخفيف الآثار السلبية المحتملة وتجنب أية أعمال عنفية قد تصدر عنها قبل ضمها إلى عملية السلام الموسعة ودمجها في المرحلة الثالثة. كما يمكن للمجتمع الدولي المساعدة في تطوير الأطر المؤسسية الضرورية لهذه المرحلة، ومعاونة الشعب الأفغاني على تطوير قدراته القيادية وتمكينها من العمل معاً وتجسير الشرخ السياسي والانقسامات الحادة، وبدء حوار داخلي بين الإثنيات، وترسيخ عمليات المصالحة والتماسك الاجتماعي.

الخاتمة

على الرغم من زيادة عدد القوات الأميركية وعديدها، واستخدامها مختلف التقنيات العسكرية المتطورة، فقد تصاعد العنف في أفغانستان وتباطأ التقدم السياسي والاقتصادي، دون توفر إشارات إلى أن الحملة العسكرية الراهنة ستستطيع هزيمة طالبان وتحقيق السلام والأمن وحكم القانون. على نحو مماثل، لم تحقق طالبان أية مكاسب مستدامة من وراء تكتيكاتها العسكرية المختلفة، بما فيها شن هجمات مباشرة وغير مباشرة واختراق أجهزة الشرطة

الوطنية والجيش الوطني. بعبارة أخرى، لا يمكن إنهاء الحرب في أفغانستان عن طريق التصعيد الحالي في العمليات العسكرية، سواء من قبل الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي أو القوات الدولية أو من قبل طالبان نفسها، في حين يمكن لجميع هذه الأطراف «الانتصار» في الحرب إذا تفاوضت وتوصلت إلى تسوية سياسية وحل سلمي. ومن مصلحة الشعب الأفغاني والفئات المتحاربة ذاتها التخلي عن رفض المفاوضات والتسويات والتوصل إلى حلول سياسية. في البداية، يجب تخفيف حدة الشكوك وعدم الثقة بين الأطراف والعمل على إزالتهما تماماً في النهاية، ويتحقق ذلك من خلال عمليات بناء الثقة وإيجاد مناخ للتفاهم عبر إطلاق الولايات المتحدة سراح سجناء طالبان من مختلف مراكز الاعتقال، وإزالة أسماء قادتها عن مختلف القوائم السوداء، والتوقف عن ملاحقتهم والتحقيق معهم. بعد ذلك، يتوجب على طالبان المبادرة إلى وقف هجماتها على المرافق المدنية والمؤسسات العسكرية. كما ينبغي إيجاد إطار تفاوضي ووضع نتائج المفاوضات موضع التنفيذ. يبقى الهدف النهائي لعملية المفاوضات المعقدة والمضنية هذه ليس فقط تسوية الخلافات بين اللاعبين الأساسيين، بل رسم مسار أفغاني شامل لحل النزاعات، وتقوية قدرات المجتمعات المحلية، وتشجيع الحوار بين مختلف الإثنيات، وإنعاش عملية المصالحة الوطنية، وبناء الثقة، وتمتين اللحمة الاجتماعية وزيادة التعاون بين مختلف فئات الشعب. يجب بمعنى آخر إقامة منتدى منظم لإدارة هذا النوع من الحوار الوطني العام، وتنسيق عملية السلام الشاملة بهدف بناء إجماع عام حول القيم المشتركة والمستقبل المشترك.

تلخيصاً لما ورد، حاوت توضيح كيف شكلت كل من الولايات المتحدة وطالبان سياساتهما ومطالبهما وأجنداتهما تجاه الحرب والنزاع في أفغانستان، وكيف أدت تلك التشكيلات إلى خلق عقبات ووضع عراقيل أمام عملية التفاوض وعملية السلام. كما حاولت إظهار أهمية المفاوضات التي يمكن على أساسها بناء أمن وسلام دائمين في أفغانستان.[١]

(١) أضاف الباحث عبدالقيوم مهمند بعض التحديثات على النسخة الإنجليزية من دراسته، وهي موجودة في الطبعة الإنجليزية من نفس الكتاب.. المحرر.

ثبت المراجع

أفغانستان، التلوث باليورانيوم. «التقرير الثاني عن رحلة ميدانية في أفغانستان: التدمير الدقيق والآثار العشوائية، والتحليل التراكمي لنظائر اليورانيوم في عينات بول المدنيين بعد عملية 'الحرية الباقية' في مدينة جلال آباد بأفغانستان،» مركز الأبحاث الطبية لليورانيوم، أيلول/ سبتمبر-تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٢. متوفر على الموقع:
www.umrc.net (accessed November 15, 2012).

بارنز، كاثرين. «إعادة التفاوض حول التسوية السياسية في التحول من الحرب إلى السلام". متوفر على الموقع:
http://www.c-r.org/sites/c-r.org/files/Renegotiating%20the%20Political%20Settlement_200903_ENG.pdf March 20, 2009. (accessed November 06, 2012).

بيرنستاين، جيفري م. «مفاوضة التمرد: الحجة على تسوية النزاع في أفغانستان وضمان إقامة سلام 'سلبي،» مجلة ييل إنترناشونال أفيرز (مجلة ييل للشؤون الدولية) ٧، رقم ١ (آذار/ مارس ٢٠١٢): ٢٣-٣٧.

مكتب إحصاءات العمل، «بيان صحافي: مكتب العمل الأميركي،» مكتب إحصاءات العمل منشورات إحصاءات مكتب العمل، تشرين أول/ أكتوبر، متوفر على الموقع :
www.bls.gov (accessed October 20, 2012)

كوردزمان، آنتوني. «تجنب هزيمة قادمة في أفغانستان،» سنتر فور ستراتيجيك إنترناشونال ستديز (مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية)، ٢٨ آب/ أغسطس، ٢٠١٢. متوفر على الموقع:

http://csis.org/files/publication/120828_Avoiding_Creeping_
Defeat_ Afghanistan.pdf (accessed November 5, 2012).

"التكلفة الأميركية للحرب الأفغانية: ٢٠٠٢-٢٠١٣". مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١٤ نيسان/ مايو، ٢٠١٢، متوفر على الموقع:
http://csis.org/publication/us-cost-afghan-war-fy2002-fy2013
(accessed October 22, 2012).

تكلفة الحرب. «التكلفة السنوية للحرب في أفغانستان". ذي كوست أوف وور (تكلفة الحرب)، ٧ نيسان/ أبريل، ٢٠١١، متوفر على الموقع:
www.costsofwar.org (accessed October 23, 2012).

ديت-كلوك. ديت كلوك (الديون على مدار الساعة). ١٠ تشرين ثاني/ نوفمبر، ٢٠١٢، على الموقع:
http://www.usgovernmentdebt.us (accessed November 10, 2012).

دي يونغ، كارن. «مسؤول بريطاني يطالب أفغانستان بالتفاوض مع طالبان وباقي المتمردين،» صحيفة واشنطن بوست، ١٠ آذار/ مارس، ٢٠١٢، على الموقع:
http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/
2010/03/10/ AR2010031003888.html (accessed November 18, 2012).

غرين، دان. «التفاوض مع طالبان،» آرمد فورسز جورنال (مجلة القوات المسلحة)، تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١. على الموقع:
http://www.armedforcesjournal.com/2011/10/7636875/ (accessed
October 30, 2012).

هيرب، جيرمي وكارلو باكستر. «ماكين: يجب على الولايات المتحدة التفكير بمغادرة أفغانستان بسرعة أكبر،» مجلة ذي هيل (التل)، ١٧ آذار/ مارس، ٢٠١٢. على الموقع:
http://thehill.com/blogs/defcon-hill/policy-and-strategy/250431-
mccain-us-should-consider-leaving-afghanistan-more-quickly (accessed
October 30, 2012).

هوه، ماثيو. «رسالة استقالة،» دوك ستوك هوم بيج (الصفحة الرئيسة لموقع دوك ستوك)، ١٠ أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٩، على الموقع:
http://www.docstoc.com/docs/ 13944018/Matthew-Hoh-
Resignation-Letter (accessed November 5, 2012).

جيرفز، روبرت. «نظريات عن سوء الفهم،» وورلد بوليتكس (مجلة السياسة العالمية) ٢٠، رقم ٣ (نسيان/ أبريل ١٩٦٨): ٤٥٤-٤٧٩.

---------- . الإدراك وسوء الفهم في السياسة الدولية. برينستون، نيو جيرسي: منشورات جامعة برينستون، ١٩٧٦.

---------- . «لِمَ يتصادم الذكاء مع صناع السياسة،» بوليتيكال سينس كورترلي (دورية العلوم السياسية) ١٢٥، رقم ٢ (٢٠١٠): ١٨٥-٢٠٤.

---------- . لم يفشل الذكاء. إثاكا: منشورات جامعة كورنل، ٢٠١٠.

جونز، آلكس. «ألولايات المتحدة تستخدم اليورانيوم المنضب وتحفر مقابر في أفغلنستان،» بوور ريتشارد بلوغ (مدونة المسكين ريتشارد)، ٣ شباط/ فبراير، ٢٠١٢، متوفر على الموقع:
http://www.infowars.com/us-uses-depleted-uranium-makes-graveyards-in-afghanistan/ (accessed March 6, 2013).

كيلمان، هيربرت. «مقاربة اجتماعية-نفسية لتحليل وحل النزاع،» دليل عمل تحليل وحل النزاع. د. ساندول وآخرون، نيويورك: روتلدج (تيلور & فرانسس)، ٢٠٠٨: ١٧٠-١٨٣.

خان، إف. زد. «التفاوض مع طالبان بدون باكستان؟» ب. ن. آرتكلز هوم بيج (الصفحة الرئيسة لموقع مقالات ب. ك.)، ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٢، على الموقع:
http://www.pkarticleshub.com/2012/02/02/negotiating-with-taliban-sans-pakistan/ (accessed November 9, 2012).

ليفي، جاك. «التعلم والسياسة الخارجية: كسح ألغام مفهوماتي،» إنترناشونال أورغنايزيشن (المنظمة الدولية) ٤٨، رقم ٢ (ربيع ١٩٩٤): ٢٧٩-٣١٢.

---------- . «إساءة الفهم وأسباب الحرب: روابط نظرية ومشكلات تحليلية،» وورلد بوليتكس (مجلة السياسية العالمية) ٣٦، رقم ١ (تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٣): ٧٦-٩٩.

لستر، تِم. «لم تستضيف قطر، أغنى دولة في العالم، المحادثات مع طالبان،» على الموقع:
CNN.com. January 3,2012.http://edition.cnn.com/2012/01/03/world/qatar-welcomes-taliban/index.html (accessed November 6, 2012).

ميركل، جيف. «تعديل يؤيده الحزبان (الديمقراطي والجمهوري) يطالب بتسريع تسليم السلطة في أفغانستان،» الصفحة الرئيسة لموقع إم. ميركل، ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١، متوفر على الموقع:
http://www.merkley. senate.gov/newsroom/press/release/?id=fab32297-c9bd-4c65-9e2e-ba249dfce810 (accessed October 10, 2012).

---------- . «مجلس الشيوخ يبعث رسالة إلى الرئيس: أعد القوات الأميركية إلى الوطن في وقت أسرع،» الصفحة الرئيسة لموقع جيف ميركل، ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١.
www.merkley.senate.gov (accessed October 30, 2012).

ميراكاي، داوود. مقابلة مع دون نيوز بعنوان «استخدام الجيش الأميركي المزعوم لليورانيو المنضب» (٣ كانون أول/ يناير ٢٠١٢).

مجاهد، الملا محمد عمر. «مشرد طالبانو د مناسبت به رارسيدو اختر كوجني د،» بيغام مجاهد عمر ملا محمد، خابريال ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٢ على الموقع:

khabarial. دطالب-مناسبت-به-رارسيدو-اخترد-كوجني-د،
com/2012/08/16/http://www.
(accessed October 15, 2012).

أوباما، باراك. «تعليقات الرئيس في خطابه إلى الأمم المتحدة حول سبل التقدم في أفغانستان وباكستان،» الصفحة الرئيسة على موقع البيت الأبيض ١ كانون ثاني/ ديسمبر ٢٠٠٩. متوفر على الموقع:
http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-address-nation-way-forward-afghanistan-and-pakistan (accessed November 3, 2012).

راسموسن، آندريس. تقارير راسموسن: "٦٧٪ يفضلون إنهاء دور الولايات المتحدة القتالي في أفغانستان بحلول العام القادم،" ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢، على الموقع:
http://www.rasmussenreports.com/public_content/politics/current_events/afghanistan/67_favor_ending_u_s_combat_role_in_afghanistan_by_next_year (accessed October 23, 2012).

رول، آر. الطريق إلى الثروة: أفغانستان المجلد ٧٤، في سياسة الطاقة، مارثا هوستتر، نيويورك: شركة إتش. دبليو. ولسن، ٢٠٠٢: ١١٤-١١٦.

بارنز، روبن. «صياغة دستور لأفغانستان،» دجورنال أوف ديموكراسي (مجلة الديمقراطية) ٥، رقم ٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤): ٥-١٩.

رتنغ، توماس. «إلى أي حد طالبان تنظيم قبلي،» أفغانستان أناليسس نتورك (شبكة تحليل الشؤون الأفغانية) ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٠، على الموقع:
http://aan-afghanistan.com/uploads/20100624TR-HowTribalAretheTaleban-FINAL.pdf (accessed November 6, 2012).

ساوثورث، مات. أعضاء الكونغرس الأقوياء ينقلبون ضد الحرب الأفغانية،» لجنة أصدقاء التشريعات الوطنية،» ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١. على الموقع:

http://fcnl.org/blog/2c/ Powerful_members_of_ Congress_turning_against_Afghan_war/ (accessed October 23, 2012).

صحيفة نيويورك تايمز. استفتاء صحيفة نيويورك تايمز/ شبكة أخبار سي. بي. إس،» صحيفة نيويورك تايمز ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢. على الموقع:
http://www.nytimes.com/interactive/2012/03/27/us/03272012_polling_doc (accessed October 17, 2012).

البيت الأبيض. «استمرار اتفاقية الشراكة بين الولايات المتحدة وجمهورية أفغانستان الإسلامية،» الصفحة الرئيسة لموقع البيت الأبيض، ١حزيران/ يونيو ٢٠١٢. متوفر على موقع:
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/2012.06.01u.s.-afghanistanspasignedtext. pdf (accessed November 5, 2012).

فاسك، لانيا. «بوب كار يؤيد دور طالبان في أفغانستان،» صحيفة الأسترالي (ذي أستراليان) ١٨١٨ أيار/ مايو ٢٠١٢، على الموقع:
http://www.theaustralian.com.au/national-affairs/defence/bob-carr-backs-taliban-role-in-afghanistan/story-e6frg8yo-1226360216437 (accessed November 8, 2012).

ويسترمان، دوغ. «اليورانيوم المنضب- أسوأ بكثير من ٩/ ١١،» غلوبال ريسيرتش (البحث العلمي العالمي) ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٦ (تاريخ الحصول ٦ آذار/ مارس ٢٠١٣).

وين، ت. «التقرير الثاني عن رحلة ميدانية في أفغانستان: التدمير الدقيق- الآثار العشوائية،» مركز الأبحاث الطبي لليورانيوم، تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. على الموقع:
www.umrc.net (accessed October 30, 2012).

ووزلي، آي. ويليام. «إتفاقية وضع القوات بين الولايات المتحدة وأفغانستان وفق قانون عام ٢٠١١،» وضع وتلخيص مشروع القانون، جلسة الكونغرس ١١٢ (٢٠١١-٢٠١٢)، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١١). على الموقع:
www.congress.gov (accessed November 5, 2012).

زارتمان، آ. ويليام. «مفاوضة الصراع الداخلي،» إنترناشيونال نيغوشيشنز (مجلة المفاوضات الدولية) ٦، رقم ٣ (٢٠٠١): ٢٩٧-٣٠٢.

«الوقت المناسب: الجمود المؤلم وما وراءه،» حل النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، بول سي. ستيرن ودانيل دروكمان، واشنطن دي. سي: منشورات ناشونال أكاديميز، ٢٠٠٠: ٢٢٥-٢٥٠.

الفصل الثاني

سياسة الولايات المتحدة تجاه طالبان بعد انتخابات عام ٢٠١٢

جون فيفر

فاز باراك أوباما في انتخابات عام ٢٠٠٨ جزئياً بسبب تعهده بإنهاء الحرب في العراق وتحويل اهتمام وزارة الدفاع الأميركية إلى أفغانستان. وفاز في انتخابات عام ٢٠١٢ جزئياً أيضاً بسبب تعهده بسحب القوات الأميركية من أفغانستان- بأسرع ما يمكن وبأكثر الطرق أماناً. وعلى عكس العراق، لم يكن ثمة «تم تنفيذ المهمة بنجاح» في أفغانستان، فالأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة، والفشل في تحقيق المعايير العسكرية الأساسية، وتصاعد الهجمات في الداخل من قبل قوات الشرطة والجيش الأفغاني على القوات الأجنبية (أو ما يعرف باسم هجمات «الأخضر على الأزرق»)، وإجماع قوات التحالف على ضرورة الانسحاب، والتغير في الرأي العام الأميركي، والتحالف غير المريح مع حكومة كابول، وتدهور العلاقات مع باكستان، والتحول في التوجهات الجيو- سياسية الأميركية باتجاه المحيط الهادي، كلها عوامل أسهمت في تقليص الفضاء الذي تحتله أفغانستان على أجندة صناع السياسة الأميركيين.

وعلى الرغم من أن معظم صناع السياسة في واشنطن يتمنون ببساطة لو تختفي أفغانستان عن خارطة المشكلات الأميركية، فإن عليهم اكتشاف حل مقبول سياسياً لتورط الولايات المتحدة هناك. من منظور إدارة أوباما، يكمن التحدي خلال السنتين القادمتين في تحقيق انسحاب الجنود الأميركيين وترك قوة «استشارية» صغيرة تركز إلى حد بعيد على مكافحة الإرهاب، وإبقاء السلطة في كابول بأيدي حكومة ديمقراطية، والحفاظ على معظم المكاسب التي حققها

المجتمع المدني الأفغاني. كما يبدو أن الإدارة الأميركية ملتزمة بقوة بهجمات الطائرات بدون طيار ضد قادة طالبان، وهو تكتيك يحظى بدعم واسع من الرأي العام الأميركي.

ثمة إجماع حول هذه الأهداف في الداخل الأميركي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، مع أن الخلافات في الرأي ماتزال قائمة حول الجدول الزمني لتنفيذها، وحجم الالتزامات الأمنية الأميركية، ومستوى المساعدات الاقتصادية والإنمائية لأفغانستان. ويتجه هذا الإجماع نحو تفضيل الانسحاب عاجلاً وليس آجلاً. فعلى الجانب الليبرالي، نشرت صحيفة نيويورك تايمز افتتاحية مطولة منتصف شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢ تجادل فيها بأن «تطويل أمد الحرب لن يؤدي إلا إلى إلحاق المزيد من الضرر والأذى بكل المعنيين». وعلى الجانب المحافظ، غيّر السناتور الجمهوري عن ولاية فلوريدا بيل يونغ رأيه فجأة بعد أن كان أحد أكبر مؤيدي الحرب في أفغانستان. ويأتي التحول الجذري في موقفه انعكاساً للتغير الأوسع في رأي الناخبين الجمهوريين (مجلة يو إس نيوز، ٢٠١٢) الذين أصبحوا يفضلون انسحاباً أسرع وتيرة. ولعل تأثير الفضيحة المحيطة بالجنرال بترايوس عجل باندفاع الجميع نحو بوابات الخروج.

بيد أن هذا الإجماع لا يشمل حالياً مسألة المفاوضات مع طالبان، إذ عرقل قادة الحزب الجمهوري في مجلس النواب الأميركي اقتراح تبادل السجناء في شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢، وهو اقتراح كان يمكن أن يقود إلى مفاوضات واسعة النطاق مع حركة طالبان. ومن المرجح أن يبقى الجمهوريون ينظرون بعين الريبة إلى أية نقاشات ثنائية مماثلة. كما يشكك الجمهوريون، تحت تأثير جماعة «حزب الشاي»، في مسألة توظيف الأموال في أية جهود ترمي من قريب أو بعيد إلى ما يشبه عملية «بناء-الأمة» في أفغانستان، بينما يستمر البنتاغون في التأكيد على أهمية الحلول العسكرية وتفضيلها على البدائل الدبلوماسية/ الاقتصادية.

تعتقد الولايات المتحدة أن طالبان لن تتفاوض بشكل جدي ما لم

تصبح في موقف أقوى نتيجة انسحاب القوات الأميركية، ومن غير المرجح أن تقبل حتى آنذاك بشروط مسبقة مثل نزع سلاحها. يقال أن الولايات المتحدة خسرت فرصتها لإجراء مفاوضات قبل صعود «موجة» أوباما أو بعدها بقليل. في الحالة الأولى، كان يمكن للمفاوضات أن تتقدم تحت تهديد الولايات المتحدة باستخدام قوة عسكرية معتبرة؛ وفي الحالة الثانية كان يمكن لواشنطن ربما التفاوض من موقع قوة أكبر، على نحو لا يختلف كثيراً عن الاستراتيجية التي اتبعها ريتشارد هولبروك في مفاوضاته مع الصرب، بمساعدة حلف شمال الأطلسي والجيش الكرواتي في المحادثات التي أدت إلى اتفاقات دايتون.

باختصار، يتوق ساسة واشنطن وصناع القرار فيها، باستثناء الموظفين المكلفين بالتركيز حصراً على شؤون الحرب وتطورات ما بعد النزاع العسكري في وزارتي الخارجية والدفاع، إلى تناسي أفغانستان والتحول إلى قضايا أخرى. ومع ازدياد عدد نشطاء القاعدة داخل الولايات المتحدة، أصبحت أفغانستان مشكلة إقليمية أكثر منها قضية أمن قومي (مع أن البنتاغون يقاوم هذا التوجه).

وتراجع أهمية أفغانستان على أجندات صناع السياسة الأميركيين وعلى عناوين صحفها وأجهزة إعلامها ليس بالضرورة شيئاً سيئاً، فقد يوسع في النهاية آفاق التوصل إلى تسوية تفاوضية، لأن ذلك يتيح للمسؤولين الرسميين الأميركيين متابعة استراتيجيات معينة بعيداً عن الأضواء السياسية والإعلامية، أو لأنه يخلق فرصة سياسية أمام الدول والمؤسسات الأخرى لتقوية قدراتها على العمل كوسطاء في حل الأزمة.

في الورقة الحالية سوف أقيّم ثلاثة سيناريوهات مختلفة قد تحدث في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٤، تاريخ انسحاب القوات الأجنبية رسمياً من أفغانستان. تتبنى وزارة الدفاع السيناريو الأول، وتتبنى وزارة الخارجية السيناريو الثاني، في حين تتبنى السيناريو الثالث أطراف إقليمية عدة. ولا تعتبر هذه السيناريوهات منفصلة تماماً، إذ تشترك ببعض العناصر الموجودة في كل منها، لكنها جميعاً تقدم طريقة مفيدة لفهم مختلف المسارات السياسية التي يجري التفكير فيها في واشنطن حالياً.

استراتيجية وزارة الدفاع الأميركية: لننتظر ونر

قد تقرر إدارة أوباما، بسبب المقاومة المحلية، عدم توظيف أي رأس مال سياسي كبير في المفاوضات الأفغانية، وتركز بدلاً من ذلك على تنفيذ انسحاب القوات الأميركية والإبقاء على علاقات أمنية ثنائية مع حكومة كابول. سوف تستمر الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الاقتصادية، وإن يكن من المرجح أن تنخفض إلى ما لا يزيد عن ٥ بليون دولار سنوياً، وتستمر في دعم القوات الأمنية وتقوية المؤسسات السياسية، لكن هذه الجهود الرامية إلى بناء الدولة ستكون على مستوى مادي منخفض بقدر معتبر. وستُبقي الولايات المتحدة على قواعد أميركية تُشن منها عمليات مكافحة الإرهاب عبر استخدام الطائرات بدون طيار، والقوات الجوية، والعمليات الخاصة، في حين ستضمحل أهمية عمليات مكافحة التمرد.

ستكون وزارة الدفاع الأميركية اللاعب الأساس في سيناريو «لننتظر ونرَ»، تماماً كما كانت قبل «موجة التصعيد» الأخيرة، فالجيش الأميركي مصمم على أنه إذا لم يستطع اعتبار عمليته في أفغانستان «انتصاراً حاسماً» فعلى الأقل لن ينظر إليها تاريخياً باعتبارها «هزيمة»، ويمكن إلقاء اللوم على الأفغان أنفسهم في كل ما يحدث بعد عام ٢٠١٤ حين تكون القوات الأميركية غادرت ساحة المعركة.

في هذا السيناريو تبقى طالبان «العدو»، وليس القاعدة فحسب، مع أن البنتاغون يفضل التركيز على الأخيرة في تصريحاته (صحيفة واشنطن بوست، ٢٠١٢). وفي غياب أخبار مشجعة على الأرض، ستبقى الطائرات بدون طيار تلعب دوراً أكثر أهمية، وقد طلبت وكالة المخابرات المركزية لتوها زيادة معتبرة في ترسانتها من هذه الطائرات (صحيفة واشنطن بوست، ٢٠١٢) التي ستبقى تستهدف قادة طالبان برغم نتائجها العكسية (مثل تأثيرها السلبي على الرأي العام وتصفية شركاء محتملين في المفاوضات، إلخ..). وسيستمر أيضاً برنامج السلام وإعادة الدمج، الذي شجع حتى الآن ٥٠٠٠ من أعضاء طالبان على إلقاء سلاحهم، في جذب المزيد من المشاركين مع احتمال ألا يكون معظم هؤلاء

«المتمردين» قد تورطوا في أعمال عدائية، وأن يكونوا مهتمين بالتعويض المالي لا أكثر. ومع انسحاب القوات الدولية وتوسع تأثير طالبان ونفوذها، من المرجح أن تتقلص فوائد برنامج السلام في أفغانستان إلى حدودها الدنيا.

يبدو أن واشنطن أيضاً راغبة في السيطرة على كانتون في أفغانستان تستطيع فيه حكومة كرزاي السيطرة على كابول والاحتفاظ بغيرها من المدن الرئيسة، في حين تسيطر طالبان على الأرياف. وستبذل الولايات المتحدة جهدها لتشجيع قيام تحول ديمقراطي في الانتخابات المقبلة في أفغلنستان، لكن الحكومة عموما اختارت الاستقرار على الديمقراطية في ظروف مشابهة، وبهذا تتقبل مستويات أعلى من الفساد كي تبقي على التأثير الأميركي وفق شروط واشنطن.

قد لا يتوفر دعم فاعل في واشنطن لمقاربة «لننتظر ونر» خارج دوائر البنتاغون، لكن في غياب بدائل حيوية سيعتمد صناع السياسة في واشنطن على هذه الاستراتيجية الافتراضية في الحفاظ على الوضع القائم.

وزارة الخارجية الأميركية: سيناريو الإسفين

يُجمِلُ سيناريو «لننتظر ونر» طالبان والقاعدة معاً كعدو واحد لحكومة كرزاي وقوات التحالف والحضارة الغربية عموماً. كما تُعامل طالبان أفغانستان وطالبان باكستان على نحو مماثل كعدو مشترك واحد. أما في النسخ المتطرفة من هذا السيناريو، التي تعتنقها قطاعات واسعة من الحزب الجمهوري، ينظر إلى الإسلام السياسي ككل على أنه تهديد للمصالح القومية الأميركية، سواء اتخذ شكل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أو حركة الاحتجاجات في البحرين، أو حزب الحرية والعدالة في تركيا.

بشكل عام، تبقى مقاربة وزارة الخارجية الأميركية للعالم الإسلامي بمعظمها أكثر تطوراً وتعقيداً، إذ تفضل التفريق بين «المسلمين الأخيار» و«المسلمين الأشرار» وتحاول دق إسفين بينهما. على سبيل المثال، في المناورة الافتتاحية لمفاوضاتها مع طالبان، ناشدت وزارة الخارجية طالبان قطع صلاتها بالقاعدة، الأمر الذي يمكن اعتباره جزءاً من استراتيجية الإدارة الأوسع للتفاهم

مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر والاعتراف عموماً بالدعم الشعبي الذي يحظى به الإسلام السياسي في أنحاء العالم الإسلامي كافة. كما انعكست هذه الاستراتيجية في السياسة الدولية مؤخراً مع إزالة شخصيات من طالبان عن قائمة عقوبات الأمم المتحدة. كذلك يفرق قرارا مجلس الأمن الدولي لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ بين طالبان والقاعدة.

قدم الباحث المعروف غايلز دورونسورو تفاصيل أكثر عن «سيناريو الإسفين» في تقرير أعدته مؤسسة كارنيغي عام ٢٠١٢، وأوصى فيه بقصر الهجمات بالطائرات من دون طيار وغيرها من وسائل مكافحة الإرهاب على تنظيم القاعدة وبقية الجماعات الجهادية المشابهة. ويجادل دورونسورو في أن على الولايات المتحدة دق إسفين آخر بين طالبان وباكستان، ويوصي بأن تتخلى واشنطن عن خططها لإبقاء قاعدة مهمة في المنطقة، فالحلول العسكرية فشلت في إزاحة طالبان في حين فشلت جهود بناء الأمة في خلق دولة ديمقراطية معقولة وقابلة للبقاء. لذا يتوجب على الولايات المتحدة التركيز على تضييق أهدافها العسكرية والاستعداد للأسوأ: عودة طالبان إلى السلطة.

يتشابه «سيناريو الإسفين» هذا مع الواقعية الجيو-سياسية خلال الحرب الباردة، إذ لم يأت تطبيع نيكسون للعلاقات مع الصين، مثلاً، نتيجة اقتناع الإدارة الجمهورية بأن الشيوعية الصينية أفضل نوعا ما من بقية أشكال الشيوعيات. ولم يتوقع نيكسون وكيسنجر أن يكون للمصالحة قيمة اقتصادية، فالانفراج في العلاقات مع الصين صمم أساساً لدق إسفين بين موسكو وبيجينغ.

في نسخة أخرى من مقاربة الحرب الباردة هذه، ميّز صناع السياسة في واشنطن أخيراً بين الشيوعيين الذين ركزوا على «الاشتراكية داخل الدولة الواحدة» (كما في يوغسلافيا، والشيوعية الأوروبية في إيطاليا، وحتى فيتنام) وبين الشيوعيين ذوي الطموحات الدولية (الاتحاد السوفياتي). الفئة الأولى كان يمكن التعامل معها، في حين كان لا بد من مقاومة الفئة الأخرى ولو عسكرياً إن اقتضت الحاجة.

تقدمت المفاوضات مع طالبان على أساس الافتراض ذاته. إذا كانت

طالبان على استعداد لقطع صلاتها بالجماعات المتطرفة ذات الطموحات العالمية، كالقاعدة مثلاً، فسيتم دعوتها للمشاركة في المفاوضات، أي إن صناع السياسة الأميركية سوف يختارون «أهون الشرين» بين ما ستفعله طالبان داخل أفغانستان وبين محاولة منع التهديد الأمني الأكبر للشبكة الإرهابية العالمية.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه استراتيجية أوباما في دق إسفين داخل الإسلام السياسي، بين من يركز على الجهاد الدفاعي وبين مناصري تصدير الجهاد، يكمن في واشنطن حيث ترفض المعارضة الجمهورية فكرة التعايش مع الإسلام السياسي، تماماً كحالهم سابقا مع الشيوعية. والحزب الجمهوري اليوم فقد إلى حد بعيد الجناح المعتدل الذي كان يمثله نيكسون، خصوصاً بعد هزيمة المحافظين المعتدلين الأساسيين، مثل ريتشارد لوغر، على يد حزب الشاي. هذه المعارضة الجمهورية المتشددة اليوم تعتبر الإسلام بحد ذاته، وليس فقط القاعدة، عدوا عالميا، وترفض الاعتراف بجماعة الإخوان المسلمين، ناهيك بطالبان، كطرف مفاوض. ومعارضة الكونغرس للمفاوضات المبدئية مع طالبان حول تبادل السجناء يسلط الضوء على هذا الموقف المتشدد. في الحقيقة المحافظون الأميركيون عموماً عبروا عن قدر معتبر من الغضب على أية إشارة لاستيعاب «الإسلام المتطرف» أو التعايش معه (صحيفة الديلي بيست، ٢٠١٢)، والإشارات الأسبق إلى أن أوباما «مسلم بالسر» تحولت بمجملها إلى إشارات بأن أوباما «مسلم بالفعل» عبر دعمه حركات الإسلام السياسي (صحيفة توم ديسباتش).

بالطبع، تعتمد هذه الاستراتيجية على مدى استعداد طالبان ورغبتها في نبذ القاعدة والتفاوض مع الولايات المتحدة بنوايا صادقة، وثمة دلائل عديدة على توتر العلاقات بين طالبان والقاعدة، وعلى احتمال أن تبقى طالبان تنتظر حتى عام ٢٠١٤ للجلوس على طاولة المفاوضات. وكما كتب أحمد رشيد:

> **يناصر العديد من قادة طالبان الحل السلمي ويفضلونه على شن هجوم دموي على كابول لانتزاع السلطة بالقوة- لأنهم يخشون حربا أهلية متعددة الأبعاد بعد عام ٢٠١٤، ويعرفون تماماً أن ليس باستطاعتهم كسبها اليوم بعد أن أصبحت الجماعات التي لاتنتمي**

إلى طائفة الباشتون في شمال أفغانستان أكثر قوة مقارنة بأواخر التسعينيات حين كانت طالبان تملك مقاليد السلطة (أخبار بي.بي. سي. ٢٠١٢).

سيناريو المطبخ: الاستراتيجية الإقليمية

إحدى المسلمات لدى اختصاصيي حل النزاعات هي أن وضع التعادل وانسداد الأفق بين أي طرفين متنازعين يمكن كسره بإضافة عناصر جديدة إلى أفق المفاوضات. وهذا يعني في الحالة الأفغانية أنه إذا فشلت طالبان والولايات المتحدة في إيجاد مصالح مشتركة عبر المفاوضات الثنائية فيمكن التوصل إلى حل عملي بأقلمة النقاش.

وتتمتع المقاربة الإقليمية لإنهاء الحرب في أفغانستان عبر المفاوضات بجاذبية معتبرة في عالم مراكز الأبحاث الأميركية، لكنها لا تحظى بكثير اهتمام في دوائر صناع القرار السياسي (معهد السلام الأميركي، ٢٠١١). فأبعد ما غامرت به إدارة أوباما في هذا المجال إضافة باكستان إلى حساباتها (عبر إيجاد المجال الجغرافي الباكستاني-الأفغاني المحدد، وعبر شن هجمات بطائرات من دون طيار على المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الباكستانية الفدرالية، وعبر ملاحقة أسامة بن لادن في باكستان).

وتواجه إدارة أوباما معضلة في باكستان، فهي من ناحية تعتمد عليها إلى أبعد الحدود في تأمين خطوط إمدادات قواعدها العسكرية في أفغانستان، وتقدم لها لقاء ذلك دعماً اقتصادياً وعسكرياً ببلايين الدولارات لضمان استقرارها وأمن ترسانتها النووية، لكن الولايات المتحدة لا تستطيع إجبار باكستان على ملاحقة المتشددين في المناطق الحدودية أو قطع صلاتها بالمتطرفين الأفغان.

ويعتبر كسب ود باكستان وتعاونها الخطوة الأولى والحاسمة بالنسبة لمن يفضلون المقاربة الإقليمية. وكما يقول كتاب افتتاحيات صحيفة نيويورك تايمز، يمكن تحقيق ذلك بسهولة أكبر في حال الانسحاب السريع والتام للولايات المتحدة من المنطقة. «إذا خرج عشرات ألوف الجنود الأميركيين من الأراضي

الأفغانية المغلقة فقد يتيح ذلك للولايات المتحدة موقفاً أكثر صلابة بوجود باكستان كحليف قوي إلى جانبها».

بالطبع، المفتاح لهذه الاستراتيجية يكمن في تهدئة الولايات المتحدة حماستها الزائدة للعلاقات الجديدة مع نيودلهي، مع أن تخفيف التوتر بين الهند وباكستان لا يمكن تحقيقه دون التعامل مع الوضع في كشمير. وتماماً كما فعل ريتشارد هولبروك في التفاوض على اتفاقية جانبية بين اليونان ومقدونيا خلال المفاوضات المبدئية التي أدت إلى اتفاقات دايتون، ينبغي على الولايات المتحدة استغلال رأس مالها السياسي لإعادة الحوار الهندي-الباكستاني حول كشمير. حتى الخطوات الخجولة لبناء الثقة في تلك المنطقة سيكون لها نتائج إيجابية من حيث تخفيف حدة التنافس الهندي-الباكستاني في أفغانستان.

إيران هي اللاعب المفتاحي الثاني في البعد الإقليمي، وقد أدرك هولبروك أهمية هذا العامل خلال الفترة القصيرة التي قضاها كأعلى دبلوماسي أميركي في المنطقة. وعدت إيران رسمياً بتقديم دعم لأفغانستان بقيمة بليون دولار، وقد قدمت لتوها ٥٠٠ مليون دولار من هذا المبلغ، لكنها قدمت أيضاً دعماً سرياً لطالبان عبر التدريب وأشكال المساعدات الأخرى. ونظراً لعلاقاتها مع كلا الطرفين، واهتمامها التقليدي بدعم الأفغان الشيعة لا البشتون السنة، يمكن أن تلعب طهران دوراً مهماً في المفاوضات الإقليمية.

عموماً، يجب أن تحدد المفاوضات الإقليمية المصالح المشتركة للأعضاء الجدد، وليس فقط ضم شركاء إضافيين إلى المفاوضات بغرض التنويع. وثمة قدر معتبر من المصالح المشتركة في المنطقة يمكن أن يشكل أساس اتفاقات تفاوضية، كمكافحة المخدرات (بمساعدة الروس، ٢٠١٢)، ومكافحة الإرهاب (الذي يروق للصينيين)، وتطوير مشاريع الطاقة الإقليمية (الذي يروق للجميع).

إن عدم مبالاة الولايات المتحدة بالبعد الإقليمي قد يتيح الفرص أمام وسطاء آخرين. دول الخليج، مثلاً، وخصوصاً قطر، أقدمت لتوها على خطوات مهمة في هذا المجال. كذلك العربية السعودية لعبت دوراً مهماً كقناة اتصال بين كابول وواشنطن وطالبان، وثمة أقاويل بأن العربية السعودية قد تكون وجهة الملا عمر

إذا تم إقناعه بقبول المنفى. تركيا أيضاً شاركت في ترأس مبادرة «جماعة العمل الأقليمية» وسهلت إجراء اجتماعات قمة بين أفغانستان وباكستان. ودول آسيا الوسطى- خصوصاً طاجيكستان- لعبت أيضاً دوراً مهماً بسبب صلاتها بالجماعات الإثنية المرتبطة بها داخل أفغانستان، حيث شاركت طاجكستان في «مؤتمرات القمة الرباعية» بقيادة روسيا، وقد انعقد آخرها في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٠.

غير أن قائمة المشاركين المحتملين يجب ألا تقتصر على دول الجوار أو على ممثلي الحكومات. تضمنت مجموعة الاتصال الدولية المكلفة بحل النزاع حول ميناداناو، مثلاً، أربع دول: الولايات المتحدة واليابان وتركيا والعربية السعودية. ما يثير الاهتمام عدم وجود دول من جنوب شرق آسيا في هذه المجموعة، في حين تم اختيار تركيا والعربية السعودية نظرا لأن غالبية سكانهما من المسلمين. كذلك ضمت المفاوضات منظمات المجتمع المدني، وفي هذه الحالة منظمات غير حكومية، ذات اهتمامات مختلفة تتركز على الشؤون الإقليمية، والإسلامية الدولية، وبناء الثقة، والوساطة بين مختلف الأطراف. وعملية ضم منظمات المجتمع المدني هذه لا تحقق مستوى خبرة مهم في المفاوضات (الوساطة، بناء الثقة) فحسب، بل تبدد أيضاً المخاوف من تجاهل المكاسب التي حققها المجتمع المدني الأفغاني أو ضياعها في غمرة مفاوضات السلام.

هذا النموذج الفلبيني مفيد في الحالة الأفغانية (معهد السلام الأميركي، ٢٠١١)، حيث الوسيطان التقليديان في حل النزاعات- الولايات المتحدة والأمم المتحدة- يعتبران متحيزين. كما أن لدول الجوار مصالح مشروعة في أفغانستان، ولذلك قد يسهم السماح لدول أخرى لا تشترك في التحالف العسكري، وليس لها ارتباطات اقتصادية أو أمنية في أفغانستان، برفع مستوى الثقة بين المتفاوضين.

تجنب الغياب

تتجه النية في الوقت الراهن إلى اتباع السيناريو الأول أو مقاربة «لننتظر ونر»، مع أن بعض عناصر سيناريو الإسفين وسيناريو المطبخ الإقليمي موجودة للتو. والتحدي في هذه النقطة بالنسبة للولايات المتحدة يكمن في أن يستطيع

موظفو وزارة الخارجية، الذين يتبنون فهما أدق يفّرق بين القوى المتنازعة ويدرك أبعاد الصراع الإقليمية، إيجاد سرديات مقنعة تعارض نزعة الكونغرس للهروب ونزعة البنتاغون للبقاء والقتال.

لسيناريو الإسفين أيضاً مساوئه، فهو أشبه ما يكون بالاستراتيجية الإمبريالية «فرق تسد». لكن من وجهة نظر صناعة السلام ونجاح المفاوضات النهائي مع طالبان، فإن لمقاربة وزارة الخارجية هذه فوائد معتبرة تفوق خيار البنتاغون في استراتيجية متابعة القتال الراهنة.

ونظراً لمقاربته الحذرة للسياسة الخارجية، من المرجح أن يجمع الرئيس أوباما بين الاستراتيجية الدبلوماسية وتكتيك استخدام الطائرات بدون طيار. بمعنى آخر، سوف تتابع واشنطن محاولة التفاوض من موقع قوة، فتستبدل استخدام القوات على الأرض بالهجمات الجوية، وتعمل على تحويل القوات المسلحة والشرطة الأفغانية إلى قوة فاعلة. وسوف تكافح وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأمريكيتان للحصول على موقع متميز في توجيه دفة السياسة الأميركية، لكن عليهما إدراك أن الولايات المتحدة ستفاوض من موقع يتناقص قوة باطّراد.

يعتمد الكثير على عوامل ما تزال مجهولة حالياً، فإدارة أوباما سوف تستبدل قريباً قادة ثلاثة مواقع حيوية: وزيرة الخارجية ووزير الدفاع ومدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية. هذه المواقع ستلعب دوراً مفتاحياً في تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه أفغانستان، ثم إن كل اللاعبين المفتاحيين وراء حملة «التصعيد» العسكري (الجنرال ديفد بتريوس، ووزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، ووزير الدفاع ورئيس وكالة المخابرات المركزية الأسبق ليون بانيتا، والجنرال ستانلي ماكريستال ومساعد وزيرة الخارجية ريتشارد هولبروك) إما تركوا مناصبهم أو على وشك تركها، وبالتالي لن يكون هناك التزام مؤسساتي بهذه السياسة العسكرية لأسباب تتعلق بالاستثمار الشخصي.

عامل مجهول آخر هو الوضع الاقتصادي، عالمياً وداخل الولايات المتحدة على حد سواء، وكم سيستأثر هذا الموضوع من اهتمام الرئيس والكونغرس.

أخيراً، هناك «العوامل على الأرض»، وفي مقدمتها الوضع السياسي في كابول، ومدى استقرار الحكومة الباكستانية، واستمرار الأزمة في سوريا، وتصاعد النزاع في غزة.

في ما يلي بعض الاعتبارات الواجب أخذها بالحسبان، بغض النظر عن الشخصيات المقبلة في الحكومة الأميركية، ووضع الاقتصاد العالمي، وتقلبات الأحداث الراهنة:

- ازداد دعم حركة طالبان بسبب الاحتلال الأجنبي وفساد حكومة كرزاي، ومع انسحاب الولايات المتحدة وانقضاء عهد كرزاي سيتقلص دعم طالبان طرداً مع ازدياد سيطرتها على الأرض.
- شرط مسبق واحد فقط يبدو معقولاً في هذه المرحلة: على طالبان قطع علاقاتها بتنظيم القاعدة، في حين تبقى كل الشروط المسبقة الأخرى غير واقعية وغير صالحة لبدء المفاوضات.
- يجب الابتعاد عن الجدالات الدينية. بعض العناصر في طالبان يريد التفاوض، وبعضها الآخر لا يريد، لكن هذا لا علاقة له بتأويلهم للقرآن وقوانين الشريعة الإسلامية، متشددة كانت أم ليبرالية. لذا يجب أن تتمحور المفاوضات حول الاهتمامات التحتية كالأمن والمشاركة والنمو الاقتصادي.

ختاماً، ثمة مفارقة يشترك فيها طرفا المفاوضات الرئيسان، فالولايات المتحدة وطالبان كلاهما يشهدان انحسارا في التأييد الداخلي لسياساتهما. من جهتها، واشنطن عليها التعامل مع انخفاض عدد جنودها وتراجع التأييد داخل أميركا بشكل المعتبر لتورطها في أفغانستان. وطالبان ستواجه ضغوطات متزايدة بسبب الهجمات بطائرات من دون طيار، وضعف الدعم الباكستاني، والتحديات العسكرية على الأرض، من قبل قوات تحالف الشمال على سبيل المثال.

إذا صمد سيناريو «لننتظر ونر» فقد تكون تلك حالة خطيرة. ولكن إذا نجح المؤمنون بسيناريو «الإسفين» في صياغة السياسة الأفغانية في واشنطن، وإن تلاقت القوى الإقليمية المختلفة على إطار تفاوضي واحد، فقد نرى نهاية تفاوضية للحرب الأفغانية لا تقود إلى نوع الفوضى الذي أعقبت انسحاب السوفيات عام ١٩٨٩.

ثبت المراجع

الاقتباسات الواردة في الفصل متوفرة على المواقع الإلكترونية التالية:

http://www.nytimes.com/2012/10/14/opinion/sunday/time-to-pack-up.html?pagewanted=all&_r=0

http://www.nytimes.com/2012/11/18/opinion/sunday/a-phony-hero-for-a-phony-war.html

http://www.usnews.com/news/blogs/washington-whispers/2012/04/18/more-republicans-prefer-rapid-troop-withdrawal-than-support-staying

http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL30588.pdf

http://www.bostonglobe.com/news/world/2012/10/20/qaeda-afghanistan-attempting-comeback/JpzcSVPQ5EIJR2Zfq2csqO/story.html

http://www.washingtonpost.com/opinions/the-look-of-success-in-afghanistan/2012/10/19/94673f98-1a0b-11e2-aa6f-3b636fecb829_story.html

http://www.washingtonpost.com/opinions/we-can-build-a-durable-peace-in-afghanistan/2012/08/24/f1b86312-ed73-11e1-9ddc-340d5efb1e9c_story.html

http://www.washingtonpost.com/world/national-security/cia-seeks-to-expand-drone-fleet-officials-say/2012/10/18/01149a8c-1949-11e2-bd10-5ff056538b7c_story.html

https://www.carnegieendowment.org/2012/09/20/waiting-for-taliban-in-afghanistan/dvkr

http://www.thedailybeast.com/articles/2012/09/13/did-obama-err-in-tolerating-egypt-s-intolerant-muslim-brotherhood.html

http://www.tomdispatch.com/blog/175522/tomgram%3A_john_feffer,_islamophobia,_obama,_and_the_art_of_acting_muslim/

http://www.bbc.co.uk/news/world-asia-20250389

http://www.usip.org/publications/designing-comprehensive-peace-process-afghanistan

http://www.nytimes.com/2012/10/14/opinion/sunday/time-to-pack-up.html?pagewanted=all&_r=1&

http://www.usip.org/publications/beyond-power-sharing-institutional-options-afghan-peace-process

الفصل الثالث

أفغانستان في مرحلة حاسمة

عبد السلام ضعيف

تمر قضية أفغانستان في الوقت الراهن بمرحلتها الحاسمة التي ينبغي أن تنبني فيها الدبلوماسية على الواقع. ومثل هذه المقاربة الواقعية وحدها الكفيلة بإنهاء الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها، وتحقيق سلام دائم وأمن مستدام، وضمان أن تتمتع كل الأطراف بقدر متساو من حقوق الإنسان. وينبغي أن توافق كل الأطراف المعنية على هذه المقاربة وتحصل بالتالي على حقوقها في الحرية التامة، والأمن، والاحترام المتبادل، وبقية الحقوق التي وهبها الله سبحانه وتعالى لها. لكن، واقعيا أيضاً، يبدو بريق هذه الآمال الطموحة بعيد المنال حالياً بالنسبة للجميع.

لكي نصل إلى هذا الهدف علينا المرور بأطوار مهمة ومواجهة تحديات جمة أمامنا. وتقتضي مواجهة هذه التحديات من الجميع تجاوز مرحلة صعبة تعقّد الموضوع الأفغاني وتربك رجال الدولة والساسة المحنكين في أنحاء العالم كافة. علاوة على ذلك، ثمة أربع مشكلات جوهرية وملحة يجب مواجهتها وحلها:

١- المطالب غير المشروعة للدول القوية والطامعة بأفغانستان والتي تشكل تهديداً غير مسبوق للعدالة والمساواة في المنطقة. يجب وضع هذه المطالب ضمن إطار محدد يخفف من غلوائها ويضمن السيطرة عليها. إذا بقيت هذه المشكلة معلقة فسوف يستحيل- باعتقادي- التوصل إلى حل للمسألة الأفغانية.

٢- المطالب المشروعة لدول الجوار الأفغاني التي ينبغي التعامل معها وأخذ مصالحها واهتماماتها بعين الاعتبار.

٣- تحسين الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني الذي يلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على سيادة أفغانستان وكسب «قلوب وعقول» الأفغانيين الذين لا يمكن أن يبقوا مجرد أدوات بأيدي الحكومات الأجنبية أو أن يدوروا في فلك نفوذها.

٤- استعادة نظام حكم قوي في أفغانستان يقبله الجميع ويتحرر من براثن الجوع إلى السلطة والنفوذ، كحال الحكومات التي سبقت استيلاء الحزب الشيوعي (حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني) على السلطة. ولا يمكن إقامة مثل هذا النمط من أنظمة الحكم في بيئة يسودها القهر والفقر والحروب المستمرة.

نظراً لأن موضوعي الأساس يتعلق بالمفاوضات بين طالبان والولايات المتحدة فسوف أركز على هذه المسألة. لكنني أعتبر من الأهمية بمكان السؤال حول ما إذا كانت المفاوضات بين الولايات المتحدة وإمارة أفغانستان الإسلامية (طالبان) ضرورية، فهذا السؤال أدى إلى فشل كل محاولات التفاوض السابقة. تدعي إدارة حامد كرزاي أنها تريد إيجاد حل للمشكلة الأفغانية عبر المفاوضات والتفاهم المتبادل، بيد أنها فشلت في تحقيق تقدم ملموس برغم الإنفاقات الهائلة، وتوسيع التشكيلات الحكومية، والدعاية الإعلامية المكثفة. ويرجع ذلك الفشل إلى فشل أكبر في حل مشكلة الأطماع والطموحات الأميركية في أفغانستان، وحالما يمكننا مواجهة هذا التحدي وحل تلك المشكلة سيكون بمقدورنا التقدم إلى المرحلة التالية.

ثمة بعدان دولي ومحلي يلعبان أدوارا مهمة في أفغانستان، وأعتقد أن طالبان تعتبر المشكلة الدولية العقبة الأهم أمام المفاوضات المستقبلية. لا يمكن أن تبدأ المرحلة الثانية ما لم تتم المرحلة الأولى بنجاح، وهذا يمكن تحقيقة عبر عمليات بناء الثقة.

بعد عام ٢٠٠٩ اعترفت الولايات المتحدة بأنها لا تستطيع القضاء

على طالبان باستخدام القوة، ولا تستطيع إجبارها على الموافقة على شروطها للاستسلام. لذلك بحثت الولايات المتحدة عن سبل التوصل إلى حل عبر المفاوضات المباشرة مع طالبان بعد أن حاولت عبثاً إجراء مفاوضات غير مباشرة عبر إدارة كرزاي، واستخدمت السعوديين والباكستانيين والأتراك، من بين آخرين كثر، لتجسيد مطالبها وبلورتها في إطار سياسي. لكن هذه المحاولات فشلت جميعها لأن الولايات المتحدة تهربت من فرصة إجراء محادثات مباشرة مع طالبان.

أولاً، أرادت الولايات المتحدة أن تقود حكومة كرزاي المحادثات لتثبت شرعيتها وتضعف موقف طالبان في المفاوضات، لكن لا طالبان ولا الشعب الأفغاني يقر بشرعية حكومة كرزاي.

ثانياً، كانت الولايات المتحدة منقسمة على ذاتها سياسياً حول فكرة المفاوضات، إذ كان مجرد ذكر التفاوض مع طالبان في بعض الدوائر الأميركية أمراً غير مستساغ سياسياً. لذلك كان بدء المفاوضات عبر إدارة كرزاي أسلم سياسياً من مقاربتها مباشرة مع طالبان، إذ كان بمقدور الولايات المتحدة تحقيق أهدافها دون مواجهة الآثار السياسية المترتبة في حال فشلها. برغم تلك المحاولات توصلت الولايات المتحدة إلى نتيجة مفادها أن طالبان غير مستعدة للحوار أو التفاوض مع إدارة كرزاي. كما أدى فشل الأميركيين في تحقيق السلام إلى مواجهة الواقع وإدراك حقيقة أن عليهم التحدث مباشرة مع طالبان.

باعتقادي، كانت المحادثات ناجحة إلى حد ما، فقد أدت إلى إيجاد نوع من التفاهم مهد الطريق أمام عمليات بناء الثقة. لكن كرزاي خرب المحادثات خلال المؤتمر الدولي حول أفغانستان الذي عقد عام ٢٠١١ في مدينة بون بألمانيا. لقد خشيت إدارة كرزاي من أن توصل الأميركيين إلى اتفاق مع طالبان سيؤدي إلى فقدانها السلطة، لكن الخديعة فشلت وأدت إلى نتائج عكسية.

لم تستطع قوات الاحتلال تحقيق أهدافها، فبعد إحدى عشرة سنة ما تزال الولايات المتحدة وحلفاؤها مستمرين في حربهم على أفغانستان وما نجم وينجم عنها من قتل وتشريد مئات آلاف المدنيين. كما فشلت الولايات

المتحدة في تحقيق الأمن والسلام والتطور الاقتصادي وإقامة إدارة حكم مسقرة وفاعلة في البلاد. لذلك يتوجب علينا جميعاً العمل لتحقيق السلام في هذا البلد الذي مزقته الحروب، وإيجاد حلول لمشكلاته التي أرقت دول الجوار والدول الإقليمية ودول العالم جمعاء. علينا تحديداً معالجة مخاوف الشعب الأفغاني الذي ما يزال يذكر مآسي الحرب الأهلية عقب انسحاب السوفيات، فبرغم تصريحات طالبان والحكومة الأفغانية حول اتفاق وقف إطلاق النار، تصر أجهزة الدعاية الأجنبية على أن الحرب ستستمر بعد رحيل القوات الأميركية عام ٢٠١٤. لذلك من الأهمية بمكان تقييم هذه المخاوف جديا والبدء ببذل الجهود لتجنب الحرب.

علينا ألا نضيع الوقت ونبدأ سريعاً بالخطوة المهمة الأولى لإيجاد آليات تنفيذ القرارات وإجراء مراحل المفاوضات اللاحقة. وما لم نته تنفيذ المرحلة الأولى التي تحقق التوازن بين الأفغان فلن نستطيع البدء بالمراحل الأخرى، الأمر الذي يعيق تقدم المفوضات بين الولايات المتحدة وطالبان.

يتوجب على الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف الوفاء بوعودها في بناء بيئة تفاهم وثقة. عليها تطمين طالبان إلى أنها سوف لن تتابع احتلالها البلاد تحت اسم آخر، وألا تفرض عقوداً واتفاقات على الشعب الأفغاني عبر حكومة كرزاي. على الولايات المتحدة التوقف عن هذه الأعمال لأنه موضوع مهم وتحد كبير للمنطقة إذا كان السلام فعلا هو الهدف النهائي.

أعتقد أن على الأفغان قيادة المفاوضات، لكن بعد التعامل مع العوامل الخارجية والدولية. دون تلك الخطوة الحاسمة لا أعتقد أن ثمة أمل بالسلام، وأن متابعة تلك الجهود سيكون هدراً للوقت والمال والموارد الأخرى. المطلوب ضمان الاستقلال والمساواة والاحترام المتبادل والتحرر من أي نفوذ أجنبي، ولا يمكن تحقيق أي من هذه مالم يتم التوصل إلى حل لقضية طالبان والولايات المتحدة.

بعد حل تلك المشكلات، يجب أن يقود عملية التفاوض طرف أفغاني مستقل لا ينتمي إلى أي حزب وتتقبله جميع أطراف النزاع. لا يمكن للحكومة

تعيين هذه القيادة، لأن ذلك يخرق شرط الحياد، وعلى هذا الطرف المفاوض المستقل البحث في مختلف أوجه النزاع وطرحها ضمن سياق المبادئ الإسلامية والوطنية. كما يجب تبني آلية متفق عليها تضمن استقلال الدولة وحماية حقوق أفرادها. وإذا كان المجتمع الدولي مهتم حقا بإيجاد سلام دائم في أفغانستان فعليه احترام ودعم القرارات الصادرة عن الحوار الأفغاني الداخلي.

نظراً لأن الوقت ينفذ بسرعة قبل حلول موعد الانسحاب عام ٢٠١٤، على الولايات المتحدة وحكومة كرزاي وحركة طالبان ودول الجوار والمجتمع الدولي القيام بالخطوات المحددة التالية:

١- يتوجب على الولايات المتحدة استبدال استراتيجية الحرب باستراتيجية السلام ومحاولة إيجاد حل لنزاعها مع طالبان، مما يسمح بإجراء مفاوضات عبر القنوات الدبلوماسية.

٢- يتوجب على حكومة كرزاي السعي لإجراء مباحثات حقيقية بدل المفاوضات الاستعراضية والألعاب المسرحية التي تقوم بها حاليا. كما ينبغي إبقاء عملية السلام خارج معادلة القوة، وبذل جهود حثيثة واتخاذ خطوات عملية تزيل العراقيل أمام المفاوضات وتتيح للشعب الأفغاني أخذ زمام المبادرة بيده.

٣- يتوجب على حركة طالبان التكيف مع المتغيرات السريعة في عالم السياسة، وإدراك قضايا واهتمامات العالم المعاصر، والمشاركة الفاعلة في هذه العملية السياسية العالمية المتسارعة.

٤- يمكن أن تلعب دول الجوار دوراً مهماً، لكنها في مناخ النزاع الراهن تعيق عملية السلام في أفغانستان. يجب بذل الجهود بشكل جماعي لتغيير دور دول الجوار باتجاه إيجابي، على أن تبقى أفغانستان حيادية في القضايا الإقليمية والدولية.

٥- يتوجب على المجتمع الدولي العمل كجسم موحد وحيادي لا يسمح للدول الأخرى بالتدخل في الشؤون الأفغانية الداخلية. عليه أيضاً احترام الاتفاقات التي يتم التوصل إليها عبر الحوار الأفغاني-الأفغاني، ومساعدة أفغانستان في المجالات الاقتصادية والسياسية لتحقيق الاستقرار والاكتفاء الذاتي.

الفصل الرابع

المحادثات الأفغانية-الأفغانية: القطعة المفقودة من الأحجية

آليكس ستريك فان لينتشوتن

كثر النقاش في الآونة الأخيرة حول المفاوضات مع طالبان، وعقدت اجتماعات عدة بين أطراف مختلفة في فرنسا وكيوتو والدوحة وأماكن أخرى. وقد أشاعت هذه الاجتماعات حتى فترة قريبة جداً جوا من التفاهم بين طالبان أفغانستان والولايات المتحدة، لكن لم تحدث نقاشات كثيرة حول المفاوضات بين الأفغان أنفسهم.

تجادل الورقة الحالية في أن ثمة حاجة ماسة للحوار بين الأفغان باعتبارهم أصحاب المصلحة في النزاع. وعلى الرغم من أن هناك عدة خيارات مقترحة لإطار التفاوض، لكنها جميعاً في نهاية المطاف تنحصر أساساً في تنويعات على عنصرين رئيسين: المفاوضات بين الأفغان أنفسهم، والمفاوضات بين الأفغان والدول الأجنبية. وتتبنى طالبان نفسها في تصريحاتها العلنية هذا الإطار الثنائي للمحادثات المزمع إجراؤها. والحقيقة أن النقاشات التي يجب أن تجرى بين الأفغان أنفسهم أكثر أهمية في نواح عدة من الحوار الدائر حالياً بين طالبان والولايات المتحدة حول إمكانية تحقيق السلام في أفغانستان.

أين نحن الآن؟

نحن الآن في حالة جمود ونواجه طريقاً مسدوداً من الناحية العسكرية. في بعض المناطق، مثل قندهار، انخفضت حدة العنف وتحسنت الأوضاع عما كانت عليه من قبل. لكن ليس ثمة إحساس بأن هذه الحالة سوف تدوم،

أو أن الناس هناك يتوقعون مستقبلاً واعداً[1]. تقديراتي أنها فترة هدوء مؤقت وأن الوضع سوف يشهد تدهوراً ملحوظاً بعد رحيل القوات الأجنبية عن البلاد عام ٢٠١٤.

في مناطق أخرى يستمر العنف ويبقى المدنيون عالقين في تقاطع النيران بين مختلف الفرقاء. كما تتعرض كابول لهجمات متفرقة حتى داخل حدود المدينة.

علاوة على ذلك، ثمة لاعبون كثر في هذا النزاع، وهناك عدة فئات مستقلة نوعاً ما تعمل ضمن جماعات المعارضة المسلحة في مختلف أنحاء أفغانستان، مما يجعل من الصعب على الباحثين والمدنيين على حد سواء فهم طبيعة الوضع القائم على الأرض.[2]

وينسحب ذلك على الحكومة ومؤسساتها الفرعية، فبرغم كل المركزية في الخطة المهيأة لأفغانستان منذ عام ٢٠٠١ ماتزال هذه المؤسسات الحكومية وممثلوها يشكلون إلى حد ما كيانات مستقلة ذاتياً. وهناك ميليشيات فردية أقامتها القوات الأميركية في مناطق مختلفة من أفغانستان، ويصعب جمع كل هذه الفئات المختلفة وإحضارها معاً إلى طاولة المفاوضات.

أشار البعض إلى جوانب من خلفيات المفاوضات الجارية حالياً. باختصار شديد هناك بعض الاجتماعات لكن النتائج قليلة نسبياً. أنشئ مكتب سياسي لطالبان في قطر بعد محاولات مهمة استمرت سنوات عدة، وجرت محادثات تمهيدية مع ممثلي طالبان، لكن ذلك لم يقربنا من التوصل إلى حلول للقضايا الجوهرية.

تجدر الإشارة في سياق الاجتماع الحالي وأغراض هذا العرض إلى أن

---

(١) انظر صحيفة واشنطن بوست على الموقع الإلكتروني
http://www.washingtonpost.com/blogs/liveblog/wp/2013/01/30/as-2014-nato-pullout-approaches-more-afghans-flee-their-homeland/ (accessed February 3, 2013).

(٢) انظر:
http://cic.es.its.nyu.edu/sites/default/files/gregg_sep_tal_alqaeda.pdf (accessed February 5, 2013).

النقاشات بين الأفغان كانت وما تزال قليلة نسبياً، لأن الأولوية كانت وما تزال إيجاد مسار معقول واحد للمفاوضات بين طالبان والولايات المتحدة.

في الشهور القليلة الماضية تبدت بعض مظاهر عدم الاستقرار داخل حركة طالبان نفسها. ومع أن الحركة تبقى نظرياً متماسكة نوعاً ما كفكرة، لكنها عملياً تبدو اليوم أقل تماسكاً بعد أن تركت عوامل الزمن وحرب الاستنزاف الطويلة آثارها عليها. بدأت تظهر في العلن خلافات في المواقف ووجهات النظر لم تكن في الماضي واضحة إلى هذا الحد، وتتعلق بطيف واسع من القضايا المتوقعة: مقاربات استراتيجيات الحرب، والخلافات الأيديولوجية، والصراع على السلطة داخل القيادات العليا الذي سيزداد حدة بلا شك بعد عام ٢٠١٥. كما بدأت تظهر أيضاً مشكلات بين مختلف الجماعات الفرعية المرتبطة بشكل أو بآخر بحركة طالبان.

يبقى أنصار الحل السياسي للصراع في أفغانستان أقلية داخل حركة طالبان، لذلك تجري المفاوضات على أسس أكثر هشاشة مما يتوقع البعض، ويبقى المشاركون في فريق طالبان المفاوض عرضة مخاطر شخصية معتبرة.

ما هو آت؟

تزدحم الفترة الزمنية الممتدة من الآن وحتى عام ٢٠١٤ بالكثير من احتمالات التعقيد المستقبلية. فالانتخابات الرئاسية الأميركية تحظى بأولوية على متابعة الجهود الرامية إلى إشاعة الاستقرار في النظام السياسي الأفغاني، ونجاح هذه الجهود أو فشلها يعتمد على طريقة إدارتها، لكنها تبقى تتحكم باحتمالات بالغة الأهمية في قضايا الداخل الأفغاني. من جهة أخرى، يبدو المجتمع الدولي مرتبكاً إزاء كيفية التصرف والاستجابة، في حين تتوفر احتمالات التغيير الإيجابي حالما يتم استبدال حامد كرزاي.

يبدو من المرجح أيضاً استمرار النزاع المسلح في أفغانستان في السنتين القادمتين. وسوف يصعب على الأفغان غير المنتمين إلى طالبان وغير المرتبطين بها تفهم قضايا الحركة الداخلية وتشظيها، وهذه الحقيقة بدورها سوف تجعل

من الصعوبة بمكان وضع رؤية مستقبلية لأفغانستان تتجاوز اهتمامات الأفغان الحالية بالبقاء على قيد الحياة وتدبير شؤونهم اليومية. لذلك سوف يستمر هروب الأفغان إلى الخارج، مما يخلق مشكلات أمام الأجيال القادمة.

حسب الخطط الانتقالية للقوات الدولية المساعدة على إرساء الأمن في أفغانستان، سيجري سحب عدد مهم من القوات العسكرية الأجنبية في هذه الفترة، وثمة شكوك جدية حول قدرة الحكومة الأفغانية وقواتها المسلحة على ضمان الأمن في أفغانستان ما بعد عام ٢٠١٥، سيما وأن العديد من أمراء الحرب وأشخاص آخرين، بمن فيهم أعضاء في الحكومة الأفغانية، يصرحون علنا بضرورة إعادة التسلح.[١]

المحادثات الأفغانية-الأفغانية

يركز الإطار العام للمحادثات بين الأفغان على البعد الدولي، وقد وضع هذا الإطار أصلا لضمان تحقيق الأهداف الأميركية وليس بالضرورة تحقيق السلام في أفغانستان[٢].

ثمة عزوف واضح بين الجماعات الأفغانية عن المشاركة في الحوار، أو المبادرة لإجرائه، مع حركة طالبان خشية إضفاء الشرعية عليها، خصوصاً في السنوات الماضية حين لم تكن الولايات المتحدة وجهات أفعانية أخرى تنظر بعين الرضى إلى مثل هذا الحوار. الآن بعد أن تغير المناخ السائد سيكون من الأسهل على اللاعبين السياسيين الأفغان الالتزام بإجراء المفاوضات مع جميع الأطراف.

لقد أعرب المسؤولون الأميركيون الرسميون عن أملهم في أن تؤدي المحادثات بين طالبان والولايات المتحدة، في قطر وأماكن أخرى، إلى مفاوضات بين جميع الأفغان في نهاية المطاف. وقد أشار البعض إلى أن القوى الخارجية

---

(١) انظر:

http://www.tolonews.com/en/afghanistan/8172-formation-of-mujahedeen-military-unit-is-underway-ismail-khan- (accessed February 5, 2013).

(٢) هذا أمر متوقع، ويأمل كبار اللاعبين السياسيين الأميركيين أن يكون طبيعيا ولازما أيضا، لكن الاهتمام الأميركي الأساس ينصب على تحقيق أهدافهم الخاصة.

الموجودة في أفغانستان تشكل العقبة الأساس أمام نقاش القضايا الأفغانية الداخلية، ولكن قبل البحث في إمكانية جمع كل الفئات الأفغانية على طاولة المحادثات لا بد للولايات المتحدة من إقناع طالبان بصدق نواياها واستعدادها للتوصل إلى حلول وسط لتسوية وإنهاء الأزمة، وإلا فلا جدوى من إجراء مفاوضات مع أي من الفرقاء. هناك أيضاً إشارات إلى أن الولايات المتحدة قد تفسد المفاوضات وتعمد إلى التدخل وإفشال التسوية السلمية الداخلية إذا لم تتوصل إلى اتفاق مع طالبان يفضي إلى الاعتراف بها كحركة سياسية.

بالنظر إلى الاعتبارات الزمنية تحديداً، قد لا تجدي أي من وجهات النظر هذه نفعا، فالصراع في نهاية المطاف لا ينحصر في مجال الرؤية السياسية فحسب، بل يتضمن قيماً اجتماعية وثقافية أيضاً، وسأعود إلى بحث هذه النقطة أدناه حين أتناول أنواع الحوارات والنقاشات الواجب إجراؤها بين الأفغان.

لِمَ ينبغي اعتبار هذه المحادثات أولوية؟

هذه المحادثات جوهرية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. لكن الاتفاق بين طالبان والولايات المتحدة لن يمنع إمكانية نشوب حرب أهلية بعد عام ٢٠١٤ بين طالبان وتحالف الشمال سابقاً. عملية السلام في قطر لم تتعامل حتى الآن مع هذه المسألة مع أنها تبقى إحدى النقاط المفتاحية في المشكلة الأفغانية.

لو افترضنا جدلاً أن طالبان تتواجد على الأرض اليوم بسبب الوجود العسكري للولايات المتحدة وحلفائها، فقد تكتسب هذه المحادثات المباشرة أهمية أكبر. لكن الأسباب الداخلية للصراع الحالي ستبقى موجودة حتى لو انسحبت كل القوات الأجنبية غداً من أفغانستان. لقد فشلت محادثات الدوحة بين الولايات المتحدة وطالبان حتى الآن في معالجة الخلافات الداخلية حول مشكلات الحكم أو المشكلات الاجتماعية-الدينية الأوسع. واعتباراً من الأول من كانون ثاني/ يناير ٢٠١٥ سوف يتحتم على الأفغان معالجة هذه القضايا بأنفسهم.[١]

---

(١) هذا لاينفي انخراط العديد من الفئات الأفغانية فيما بينها بنقاش تلك القضايا والتعامل معها قبل هذا التاريخ، لكن الوجود الأميركي جعل من السهل أحيانا تجاهل هذ النوع من المشكلات.

إن وجود أفغانستان مستقرة يتطلب إجراء مثل هذا الحوار الداخلي. ويدون هذا الحوار والمحادثات المستفيضة سوف تعيش أفغانستان حرباً أهلية جديدة تذكر بحمامات الدم التي أعقبت انسحاب القوات السوفياتية حين وقعت الرؤى السياسية والاجتماعية المختلفة لأفغانستان المستقبل في براثن الصراع على السلطة.

القضايا المفتاحية في المحادثات الأفغانية-الأفغانية

تتضمن القضايا التي ينبغي أن تعالجها المحادثات الأفغانية-الأفغانية ما يلي:

١- الإسلام والمجتمع: هناك اختلافات منهجية ومهمة داخل المجتمعات الإسلامية حول دور الإسلام في الحياة السياسية العامة والحياة الفردية الخاصة. الآراء المتشددة لطالبان في هذا السياق تعارضها أو ترفضها جماعات أخرى تعيش داخل أفغانستان. لذا ينبغي مناقشة هذه القضايا بإسهاب مع الأطراف المعنية وبين الأقران دون تدخل الولايات المتحدة، التي ليست أصلاً في وضع يسمح لها بالإسهام في هذا الحوار الأفغاني-الأفغاني حول الإسلام السياسي.[١]

٢- الحكومة/ الحكم: لعل هذا الموضوع المتعلق باقتسام السلطة وتوزيعها أهم مواضيع النقاش وأكثرها إلحاحاً في أفغانستان مابعد ٢٠٠١. وقد لمست شخصياً أهمية هذا الموضوع في أحاديث الناس العاديين في جنوب أفغانستان، حيث أبدوا رغبتهم مراراً في إدارة شؤون مناطقهم والحد من تدخل الدولة المركزية في القرارات السياسية المحلية. وتتضمن مواضيع النقاش المحتملة في هذا البند:

أ - من يحكم الدولة على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقاليم والمقاطعات؟

---

(١) من نافل القول أن فريق المفاوضات الأميركي لا يفترض به أصلا التدخل كثيرا في الشؤون الأفغانية الداخلية.

ب- ما مدى تأثير الناس المحليين في حكم أقاليمهم وقراهم؟

ج- كيف يمكن تحقيق توازن بين مختلف الجماعات وطموحاتها ورغباتها في الحصول على قدر أكبر من النفوذ والسلطة، وما الطريقة الصحيحة للاعتراض على هذا التوازن والطعن به؟ بعبارة أخرى، هل ثمة مجال لتسوية النزاعات الناشئة بطرق سلمية وبعيداً عن الوسائل العسكرية؟

٣- الجهاد: تختلف المواقف من مفهوم الجهاد باختلاف الأشخاص وبيئاتهم وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية، وتزعم كل الأطراف تقريباً أن تأويلها للمفهوم هو «الجهاد الحق». هناك فشل واضح في دفع جميع الأطراف للجلوس معاً ومناقشة ما تعنيه هذه الكلمة تحديدا في الحاضر، وما ستعنيه لأبنائهم مستقبلاً. العديد من الأطراف الرئيسة في الصراع الراهن في أفغانستان على درجة عالية من الثقافة وثمة إمكانية لإجراء النقاشات على هذا المستوى.

٤- الأجانب: لا شك أن المفاوضات بين الولايات المتحدة وطالبان سوف تتناول هذا الموضوع من منظور غالبية فئات المعارضة المسلحة، لكن يجب أيضاً مناقشته بين الأفغان العاديين. ما دور الأجانب والمساعدات التي يقدمونها؟ يعتقد الكثير من الأفغان غير المتورطين في النزاع المسلح أن أموال المساعدات الأجنبية غذّت الفساد. هل يعني ذلك وجوب إيقاف المساعدات كلية؟ وكيف يمكن استخدام هذه المساعدات مستقبلاً، وأي شكل يجب أن تتخذ؟ ما دور المنظمات غير الحكومية والمانحين الخارجيين وكيف يمكن الإبقاء على هذه المنظمات بعد عام ٢٠١٥؟

٥- التدخل الخارجي: يجب إجراء نقاشات موسعة ومهمة حول مخاطر التدخل الخارجي واستغلال الأفغان من قبل الدول الخارجية أو الجماعات الأخرى. ويكتسب هذا الموضوه أهمية خاصة في بيئة تتهم فيها بعض الجماعات الأفغانية حركة طالبان بأنها عميلة لباكستان.

التجارب السابقة

تُظهر التجارب السابقة أهمية إجراء نقاشات بين الأطراف الداخلية. قبل سنتين، مثلاً، جرت سلسلة لقاءات في الدوحة بين مختلف الجماعات الصومالية المتنازعة بوساطة بعض المرجعيات الدينية المحترمة والموثوقة لدى جميع الأطراف، كالشيخ يوسف القرضاوي، تمخضت عن نتائج إيجابية. وقد اعتبرها المشاركون اجتماعات مفيدة إلى أقصى الحدود، خصوصا من حيث إيجادها إحساسا بهدف مشترك يسعى الجميع إلى تحقيقه.

هناك بعض حالات التعاون بين طالبان وبقية الجماعات داخل أفغانستان. في مجال التعليم، مثلاً، عملت طالبان عن قرب مع وزارة التربية والتعليم لتعديل وإصلاح المقررات والكتب المدرسية، ويقوم ممثلو طالبان والحكومة الأفغانية أحياناً بجولات تفتيشية مشتركة في المدارس الأفغانية. في هذه الحالة فرضت حاجة المجتمعات المحلية على طالبان تعديل مواقفها والقيام بعمل محدد تبعاً للحقائق على الأرض.

في مجال الرعاية الصحية أيضا دعمت حركة طالبان تاريخياً حملات التلقيح ضد مرض شلل الأطفال، إذ أصدر الملا عمر رسائل تفويض تسمح بتلقيح الأطفال. ولعل الولايات المتحدة أساءت إلى هذا التعاون المشترك والدعم المبدئي باستغلالها الحملة الصحية كغطاء لمحاولاتها تحديد مكان تواجد ابن لادن ومن ثم قتله في مجمع آبوت آباد. هناك أمثلة أخرى على مشاريع محايدة دعمتها طالبان وسمحت بالوصول إليها وتنفيذها. وقد أصدرت شخصيات رفيعة المستوى في قيادة طالبان، كالملا محمد عباس، تصريحات علنية تدعم مبدأ حماية المشاريع التعليمية والصحية.

هناك أمثلة أخرى للتعاون على مستوى المجتمعات المحلية، إذ جرى مرة تأجيل هجوم طالبان في إقليم قندهار لحاجة المزارعين إلى المساعدة في قطاف محصول العنب، فوضع المحاربون أسلحتهم جانباً وساعدوا المزارعين[1].

(١) مع العلم أن هذا يختلف عن التوقف العادي للأعمال القتالية أثناء موسم الحصاد في كل الأرياف الأفغانية.

وفرت اجتماعات باريس وكيوتو عام ٢٠١٢ الفرصة أمام تفاعل الأفغان مع بعضهم بعضاً، على ما يبدو بنجاح. وقد حظي ممثلو الجماعات المشاركة، بمن فيهم ممثلو حركة طالبان، بدعم وتأييد قطاعات كبيرة من جماهير مقاطعاتهم ودوائرهم المحلية. طبعاً، تبقى هذه خطوات صغيرة جداً ولكنها أمثلة حية على أن التفاهم الأفغاني-الأفغاني يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية وجهود مثمرة.

في خطاب ألقاه مؤخراً، تحدى عبد الرسول سياف، أحد قادة المجاهدين السابقين، علماء الدين الأفغان تقديم تبرير إسلامي شرعي للهجمات الانتحارية. بعد يومين أصدرت طالبان بياناً مطولاً كان بمثابة الرد، وكانت تلك المرة الأولى التي تجبر فيها طالبان على تقديم تبرير ديني لاستخدامها هذا التكتيك ودعمه، مستشهدة بحديث للرسول وبفتاوى رجال دين تعتمد عليهم في إيجاد سابقة في التاريخ الإسلامي. كانت تلك أيضاً إحدى المناسبات الأولى لإجراء نقاش جدي حول مواضيع حقيقية بين مختلف أطراف النزاع، مع أن قضية الهجمات الانتحارية بحد ذاتها استبعدت كموضوع للنقاش[١].

الخاتمة

في هذه الفترة الحاسمة التي تسبق خروج غالبية القوات المسلحة الدولية من أفغانستان، ثمة حاجة ماسة لإجراء محادثات أفغانية-أفغانية. وتقدم مثل هذه المحادثات فوائد إضافية في دعم النقاشات السياسية وإغنائها، فحين يضطر المرء إلى تبرير موقف أو الدفاع عنه علناً، كثيراً ما يدرك أموراً ربما لم يكن يدركها من قبل. وقد يمنحه ذلك منظوراً جديداً أو يضعه في مواجهه مواقف أخرى مختلفة ينبغي أخذها بالحسبان. إن السلام في أفغانستان سوف لن يتحقق ما لم تبدأ النقاشات والمحادثات بين الأفغان حول قضايا أساسية تشغلهم. والفشل في تحقيق ذلك سوف تترتب عنه عواقب كثيرة تنعكس سلباً على تقدم أفغانستان مستقبلاً.

---

(١) انظر:

http://www.aan-afghanistan.org/index.asp?id=3233(accessed February 5, 203.).

الفصل الخامس

الحرب والسلام في أفغانستان: منظور طاجيكي

حشمة الله مصلح

من الأهمية بمكان تحليل الماضي لمعرفة أفضل السبل والوسائل لصياغة المستقبل.

لكن للأسف، في الحالة الأفغانية، جرى ويجري تجاهل الماضي؛ والنتيجة حاضر كان وما يزال دائم التعاسة، ومستقبل لن يكون أفضل حالاً لانعدام القدرة على تصحيح مساره. إن أفغانستان ماضية في طريق التفكك على أسس إثنية وعرقية. وتفكك أفغانستان سيكون عنيفا ويؤدي إلى تفكك باكستان وفي نهاية المطاف إيران والعراق، وقد تمتد حرائقه شمالاً لتطال طاجكستان وأوزبكستان، فهذه الدول جميعاً أشبه ما تكون بقطعة موزاييك من الولاءات الإثنية والقبلية المختلفة.

قال الرئيس بوش في خطاب إذاعي عشية غزو أفغانستان في ٦ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠١: «لقد أطعمت أميركا اليابان وألمانيا وأعادت بناءهما بعد الحرب العالمية الثانية فأصبح شعباهما من بين أقرب أصدقائنا في العالم». لكن، بعد عقد من الزمن، تحتل أفغانستان المرتبة الأولى على قائمة أكثر دول العالم فساداً، والمرتبة الثالثة على قائمة أكثرها فقراً، وباستثناء شبكة الطرق السريعة، التي تحتاجها الدول الأجنبية للأغراض العسكرية، ما تزال أفغانستان متخلفة كلية وبكل المعايير، مما أثر ويؤثر سلباً على العلاقات الأميركية-الأفغانية.

اليوم تشترك ٢٥ دولة من أنحاء العالم كافة في مهمة إعادة إعمار

أفغانستان، لكن السؤال يبقى «على أية صورة ينبغي بناؤها؟» هل ينبغي بناء أفغانستان على صورة باكستان أو الهند، أم على الصورة الأنغلو- أميركية؟ وهل يجب على أفغانستان التوجه شرقاً أم غرباً؟ هل يجب عليها اعتناق الإسلام أم تبني العلمانية؟ وإن اختارت الإسلام، فهل الإسلام الشيعي أم السني؟ وإن العلمانية، فهل العلمانية الرأسمالية أم الاشتراكية؟

أزمة الاتجاه تزداد تعقيداً بغياب الإجماع على المستوى الوطني حول أسئلة مثل: «من نحن؟» و«على أية صورة نعلن أننا أمة؟» هل نكون أمة بشتونية مع أقليات أخرى تدور في فلكها وتديرها حكومة مركزية بشتونية قوية؟ أم نكون أمة طاجيك وبشتون وأوزبك وبقية الإثنيات ضمن نظام فدرالي؟ الإجابات على هذه الأسئلة تشكل الجذور العميقة للانقسام السياسي والحرب في أفغانستان، لأن هذه الإجابات سيكون لها مستقبلاً آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية بعيدة المدى على جميع أصحاب المصلحة والمشاركين في النزاع الأفغاني.

لقد كتب الكثير عن طالبان وأصولها البشتونية ونضالها للوصول إلى السلطة، ولم يكتب أو يقال إلا القليل حول اللاعب الرئيس الآخر- الطاجيك. سوف أعرض فيما يلي وجهة النظر الطاجيكية في الحرب والسلام في إفغانستان، وأؤطر النزاع في ضوء التاريخ الطاجيكي.

تاريخ أفغانستان

أفغانستان دولة جبلية مغلقة لا منفذ لها على البحر. شعبها متنوع الإثنيات ومتعدد الثقافات واللغات. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاء مستقل وكامل للسكان في تاريخ أفغانستان، فإن من المتفق علية تقسيم السكان إلى ٤٢٪ باشتون، و٣٢٪ طاجيك، و٨٪ أوزبك، و٨٪ هازارا، و٤٪ تركمان، و٢٪ بلوش، و٤٪ باشاي ونورستان وعرب وبراهوي وباميري وغوجار وغيرهم. ويشكك البشتون بهذه الأرقام لادعائهم امتلاك أغلبية أكبر.

تبقى جغرافية أفغانستان عقبة أمام التفاعل الاجتماعي والاستيعاب السكاني، فقد بقي السكان معزولين بعضهم عن بعض على امتداد التاريخ

الأفغاني. ظهرت المدن كمراكز رئيسة للتفاعل والتزاوج بين الإثنيات، ولكن لأن ٨٠٪ من الشعب الأفغاني يعيشون في مجتمعات ريفية لم تظهر حواضر كوزموبوليتانية حديثة.

تحاول الحكومة، لأسباب سياسية، رسم صورة لأفغانستان كبلد متجانس ثقافيا وموحد سياسياً، لكن الحقيقة أبعد ما تكون عن ذلك. أفغانستان ليست متجانسة ثقافياً ولا موحدة سياسياً بل هي في الواقع قطعة موزاييك من الثقافات والإثنيات والقبائل وقبل كل شيء الأقليات. ليس ثمة أغلبية إثنية أو قبلية واحدة في أفغانستان، وعدم إدراك هذه الحقيقة من قبل الحكومات والأحزاب السياسية المختلفة جعل أفغانستان على امتداد معظم تاريخها الحديث تعيش حالة من الاضطرابات والفوضى السياسية المستحكمة. حاولت الحكومات واحدة تلو أخرى هندسة حقيقة زائفة لأفغانستان، وكانت النتيجة على الدوام الفشل. باختصار، تتمحور الحرب في أفغانستان حول مفهوم الهوية، فقد حاولت جماعات إثنية ودينية وقبلية وسياسية مختلفة بناء أفغانستان على صورتها، وفي معظم الأحيان على حساب الفئات الأخرى.

على الصعيد الإقليمي، تبقى دول الجوار الأفغاني أيضا قطع موزاييك مشابهة من ثقافات وإثنيات وقبائل مختلفة. ونظراً لأنها تخوض غمار تنافس إقليمي حاد على النفوذ والهيمنة، تعمل كل منها على استغلال التنوّع الإثني والقبلي في أفغانستان. كل دولة مجاورة، علاوة على القوى العالمية الرئيسة، تود بناء أفغانستان على صورتها، أو على الأقل بناء أفغانستان تناسب حاجاتها.

داخلياً، تكمن جذور الحرب الأفغانية في رغبة الإثنية البشتونية الهيمنة على بقية الجماعات القبلية، خصوصاً الطاجيك، الأمر الذي أدخل الأقليتين الرئيستين في حرب مستمرة. أود هنا تقديم صورة موجزة عن الطاجيك والبشتون قبل رسم الخطوط العريضة للنزاع التاريخي بين الشعبين.

الطاجيك

يعيش الطاجيك اليوم في طاجيكستان وأوزبكستان وإيران وأفغانستان

المعاصرة. في أفغانستان تحديداً ينتشر الطاجيك في مناطق شمال وشرق وغرب البلاد، وينتمي ٩٩٪ منهم إلى المذهب السني ويتبعون تعاليم المدرسة الحنفية في الشريعة الإسلامية، في حين ينتمي ١٪ منهم فقط إلى الشيعة- الكازلباش. يتحدث الطاجيك اللغة الدارية، لغة سكان أفغانستان قبل مجيء الإسلام، وهي لغة تتماهى مع الفارسية بل هي في الحقيقة الفارسية الفصحى، وقد نشأت أصلاً في خراسان وبلاد ما وراء النهر ثم انتشرت في مختلف أنحاء المنطقة.

يخطئ الكثيرون، خصوصاً العرب، في الاعتقاد بأن الفارسية لغة الفرس، وأنها انتشرت في أفغانستان على يد الطائفة الشيعية. هذا الاعتقاد خاطئ تماماً، فاللغة الدارية الحديثة ظهرت خلال فترة حكم أسرة طاهريان (٨٢١-٨٧٢) في خراسان، والمعروف أن أبا عبد الله جعفر محمد رداقي (٨٥٨-٩٤١) هو أبو اللغة الفارسية/ الدارية الحديثة. ولد رداقي في قرية بانجورد في إقليم بانجاكنت، الذي يقع اليوم في طاجيكستان الحديثة، واشتهر بأنه أعظم شعراء خراسان (وتعني لغوياً «أرض شروق الشمس»)، وهي إقليم شاسع يضم معظم أرجاء أفغانستان الحديثة. حرر المسلمون خراسان من الشرك وعبادة الأصنام عام ٦٥٠ م، وظهرت فيها على امتداد تاريخ المنطقة حكومات وممالك عدة أخذت اسمها من اسم الملك أو السلالة الحاكمة. وتعتبر أسر طاهريان (٨٢١-٨٧٢) وصفاريان (٨٧٢-٩١٠) وسامانيان (٨٨٢-٩٩٩) أشهر السلالات التي حكمت خراسان.

للمرة الأولى في التاريخ، أشار البريطانيون إلى خراسان باسم أفغانستان في اتفاقية مع الإيرانيين عام ١٨٠١. ويتألف اسم أفغانستان من كلمتين، «أفغان» و«استان». كلمة أفغان مرادف أوغان وباتان وبكتون وبشتون، في حين أن «استان»، بلفظها الصحيح في اللغة الدارية «أوستان»، تعني «الإقليم أو المقاطعة»، وعليه فاسم «أفغان-أوستان» يعني «إقليم الأفغان». يمتد إقليم الأفغان التاريخي من جنوب جبال سليمان وحتى نهر السند، وقد انتقلت القبائل الأفغانية عبر التاريخ شمالاً باتجاه أفغانستان الحديثة. يزعم بعض المؤرخين أن الأفغان أبناء أحد الأسباط اليهودية الضائعة، مشيرين بذلك إلى كتاب خواجه

نعمة الله هيرواني المخزن الأفغاني، الصادر عام ١٩٦٢ والذي ادعى فيه أن الأفغان قبيلة يهودية. يطعن بقية المؤرخين في صحة هذه الادعاءات، لكن تسمية بعض الممرات الجبلية وبعض مناطق الإقليم بأسماء يهودية، كممر خيبر وجبال سليمان، يبقى لغزا محيرا.

يتحدث الأفغان أو الباشتون لغة الباشتو، وهي لغة فيها الكثير من الكلمات الفارسية وتصنف على أنها لغة هندو- أوروبية. يعتنق الباشتون الإسلام السني ويتبعون المدرسة الحنفية في الفقه الإسلامي، كما يتبعون قانونهم القبلي المعروف باسم «باشتون- والي». حين يسوي الأفغان نزاعاً يخيّرون الطرفين بين الاحتكام للشريعة أو القانون الإسلامي وبين الباشتون- والي، ومعظم القبائل تختار الباشتون- والي في حل خلافاتها، مع أنه يتناقض مع أحكام الشريعة أحيانا.

من الأهمية بمكان إدراك أن السبب في عدم وجود بلد اسمه أفغانستان على الخارطة قبل عام ١٨٣١ هو أنها ببساطة لم تكن موجودة أصلاً، فأفغانستان كانت في الماضي خراسان وحكمتها أحيانا سلالات مختلفة. بعد موت نادر أفشار أحمد خان عبدلي عام ١٧٤٧، استغل رجل بشتوني يخدم في الجيش الفارسي الفراغ في السلطة فذهب إلى قندهار وأعلن نفسه «ملكاً». كان يعرف باسم أحمد شاه عبدلي، وكان يعتبر نفسه «ملك خراسان». في عام ١٨٤٢ اندلعت أول حرب بين أفغانستان وبريطانيا، واستمر البريطانيون في الإشارة إلى خراسان سابقاً باسم «أفغانستان». في محاولاتهم العديدة استعمار أفغانستان، ساعد ملوك البشتون بريطانيا، مفضّلين السلطة والنفوذ على السيادة، وحدثت آخر حرب بين الطرفين عام ١٩١٩، وقّع على إثرها الأفغان والبريطانيون إتفاقية راولبندي بعد فشل المحاولة البريطانية الثالثة لاستعمار أفغانستان. سيطرت الحكومة الأفغانية على شؤون البلاد الخارجية واستعادت سيادة الدولة كاملة بعد سريان مفعول الاتفاقية، واستولى المنتصر أمان الله خان على السلطة.

ورث الملك خان، وينتمي إلى قبائل البشتون، العرش عن أبيه أمير حبيب الله خان، وبدأ حملة تحديث استهلها بوضع دستور جديد وافق عليه «اللويا

جيرغا» أو المجلس الأعلى للعشائر الأفغانية. وكان اللويا جيرغا قد تحول منذ العقد الأول من القرن الثامن عشر إلى أداة سياسية تستخدمها الحكومات المختلفة ليخلع عليها عباءة الشرعية، مثله في ذلك مثل مجلس الشورى. أمر الملك خان بأن تنزع النسوة الحجاب ويرتدي الرجال الملابس الغربية، وفرض غرامة على كل من يخالف هذه القوانين الجديدة. كما ظهرت زوجته سافرة فأثارت دهشة الشعب.

حكم خان أفغانستان من ١٩١٩ إلى ١٩٢٩ وعمل خلال تلك الفترة على خطط لبناء الأمة على صورة الدول الأوروبية. ولأن حمى القومية كانت تجتاح أوروبا، تبنى خان سياسات قومية وكان أول ملك باشتوني يسعى علنا إلى تقوية اللغة الباشتونية واستخدامها في الدولة.

لكن الشعب رفض إصلاحات خان التي أثارت التمرد في مناطق مختلفة من البلاد. قاد التمرد طاجيكي اسمه حبيب الله كالكاني، نسبة إلى قرية كالكان شمال كابول. استطاع كالكاني هزيمة جيش الملك الذي هرب إلى مدينة قندهار في الجنوب وتولى العرش بدلا عنه أخوه عناية الله خان، لكن بعد ثلاث سنوات فقط تنازل عن العرش لكالكاني. في ١٩ كانون ثاني/ يناير ١٩٢٩، ولأول مرة منذ حوالي ٢٠٠ سنة، أصبح شخص طاجيكي حاكم أفغانستان ولقب نفسه «الأمير حبيب الله خادم دين رسول الله». ألغى حبيب الله القوانين المخالفة لشرع الإسلام، وصك النقود وبسط سيطرته على البلاد خلال تسعة أشهر. ولكن، لأنه طاجيكي، لم تقبله النخبة البشتونية وسلالات الملوك البشتون السابقين، فدبر أمان الله خان وابنا عمه نادر خان ومحمد هاشم خان مؤامرة ضده وقادوا معا تمرداً من قبائل البشتون ضد كالكاني وهاجموا العاصمة كابول.

في ١٥ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٢٩، أي بعد حوالي تسعة أشهر، انهارت الحكومة وانسحب كالكاني إلى شمال كابول. أعلن نادر خان نفسه ملك أفغانستان وأرسل وفداً من علماء الدين وزعماء القبائل إلى كالكاني يطلب منه الاستسلام، واعداً بتطبيق الشريعة الإسلامية والعفو عنه وعن أتباعه. وافق كالكاني واستسلم بعد التوصل إلى اتفاقية كتبت على الغلاف الخلفي لنسخة

من القرآن الكريم وقعها الملك خان، لكن الملك شنق كالكاني وأخاه وعرض جثتيهما على الملأ، وللإمعان في الفظاعة أطلق النار على الجثتين بعد الشنق، وصور هذا الحادث المروع متوفرة على الإنترنت.

اغتال شخص يدعى عبد الحق الملك محمد نادر خان خلال إحدى المناسبات في قصره يوم ٨ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٣٣، وألقي القبض على عبد الحق وقطّع جسده وعرض على العامة. والمعروف أنه في عهد الملك محمد خان بدأت خطة ممنهجة لاستبدال لغة الطاجيك ولغات باقي الأقليات باللغة البشتونية. وقد تولى وزير الداخلية محمد غول خان مهمة «بشتنة» البلاد، فبدأ برنامجا لإقامة مستوطنات بشتونية في شمال أفغانستان، وأعطيت مؤسسات مهمة وبعض المناطق المحلية والممرات الحدودية أسماء بشتونية.

ثمة العديد من البؤر الاستيطانية البشتونية شمال أفغانستان وقد أصبحت اليوم ملاذاً آمناً لحركة طالبان. ويطلق على مستوطني الأجزاء الشمالية اسم «المنقولين»، أو «المرحّلين». حاولت الحكومات المتعاقبة «بشتنة» البلاد بالاستيلاء على أراضي وممتلكات سكان الشمال وإعطائها لمؤيديهم البشتون.

بعد اغتيال محمد خان عام ١٩٣٣، خلفه إبنة ظاهر الذي أعلن ملكاً وهو في التاسعة عشرة من العمر. كانت الثلاثينيات فترة المد القومي، وصعود هتلر إلى السلطة في ألمانيا، وانتشار أفكار العرق الواحد واللغة الواحدة والهوية القومية الواحدة. انجذب المؤمنون بالأفكار القومية في أفغانستان إلى هذا المفهوم لبناء الأمة، وخلال تلك الفترة بدأت القومية البشتونية الحديثة بالتشكل. ولكن مع هزيمة ألمانيا النازية وفشل محاولات تغيير لغة أفغانستان من الدارية/ الفارسية إلى البشتونية تراجعت عمليات «البشتنة» المتشددة والعدوانية.

حكم ظاهر أفغانستان أربعين سنة، وبدأت في عهده عملية التحول إلى الديمقراطية، إذ نشأ العديد من الأحزاب السياسية في تلك الفترة التي امتدت حتى الإطاحة به في انقلاب قاده ابن عمه محمد داوود خان عام ١٩٧٣.

أعلن داوود للمرة الأولى قيام أول جمهورية أفغانية بمساعدة الحزب

الشيوعي الذي أوصله إلى السلطة. وقد انقسم حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني (الحزب الشيوعي) نفسه على خطوط الصدع الطاجيكية/ الباشتونية، ففي حين كان جناح خلق («الجماهير») باشتونيا بأغلبيته هيمن الطاجيك على جناح بارشام («الراية»). في عام ١٩٧٨، قاد جناح «خلق» انقلاباً ناجحاً ضد داوود بعد أن بدأ يسّرح الأعضاء الشيوعيين في حكومته، وكان هذا الانقلاب بداية التدخل السوفياتي الذي انتهى باحتلال كامل أفغانستان. جاء الاحتلال السوفياتي ضربة مدمرة لتطور أفغانستان، إذ قضى لاحقا على سلطة الدولة وسيطرتها على الشعب، فسارعت كل الفئات الإثنية إلى التسلح وإنشاء قوات عسكرية خاصة بها.

في عام ١٩٢٢، وبينما كان العالم يعالج آثار انهيار الاتحاد السوفياتي، انهار جناح خلق أيضاً. ويرجع أحد أسباب هذا الانهيار إلى الانقسام الطاجيكي- الباشتوني، فبعد الانقلاب الفاشل في موسكو في شهر آب/ أغسطس ١٩٩١، سقط الاتحاد السوفياتي في الفوضى السياسية وتضاءل دعمهم للحكومة الشيوعية في أفغانستان. كما وقّعت موسكو وواشنطن إتفاقية في شهر كانون أول/ يناير ١٩٩٢ توقف بموجبها كل شحنات الأسلحة للفئات المتنازعة في أفغانستان، وأعلنت موسكو أن ليس باستطاعتها تقديم المزيد من الدعم للاقتصاد الأفغاني عبر شحنات الغذاء والنفط، ثم أعلنت سحب مستشاريها من أفغانستان.

كانت القومية البشتونية آخر ورقة تلعبها حكومة خلق، فسرحت كبار جنرالات الجيش من الأصول الطاجيكية والأوزبكية واستبدلتهم بجنرالات من البشتون، مما أدى إلى انشقاق الجنرال عبد الرشيد دوستم وانضمامه إلى المجاهدين. كان دوستم عضواً في ميليشيا أوزبيكية، وشكل انشقاقه ضربة موجعة لحكومة خلق، إذ أصبحت الطرق الشمالية تحت سيطرة المجاهدين فانقطعت عملياً خطوط إمداد القوات السوفياتية.

انقسم المجاهدون أيضاً إلى أحزاب طاجيكية وبشتونية. تزعم برهان الدين رباني الجمعية الإسلامية الطاجيكية، في حين تزعم قلب الدين حكمتيار

الحزب الإسلامي. كان لكلا الحزبين أتباع كثر من الجماعات القبلية والإثنية الأخرى، وحين انهارت الحكومة انحاز شقها البشتوني إلى طرف الحزب الإسلامي وأيد شقها الطاجيكي الجمعية الإسلامية. وصل الطاجيك ثانية إلى السلطة، وسيطرت الجماعة الإسلامية على العاصمة ومعها معظم مدن الشمال والغرب.

تشكلت حكومة انتقالية لمدة ستة أشهر، واتفقت الأطراف على أن يصبح صبغة الله مجددي، وهو قائد حزب صغير من المجاهدين (الجبهة الوطنية لتحرير أفغانستان)، رئيساً انتقالياً في الشهرين الأوليين. استلم رباني الرئاسة بعد مجددي، وعلى الرغم من أن قلب الدين حكمتيار وقع الاتفاقية وعين رئيساً للوزراء إلا أنه لم يدخل كابول لاستلام منصبه وأداء مهامه، بل ادعى أن الجنرال دوستم شيوعي ويجب استبعاده من الحكومة، وشكك بأهلية مجددي كرئيس للدولة. نشبت حرب مدمرة ودخلت أطراف عدة كابول فتحولت العاصمة إلى ساحة حرب أطلقت عليها آلاف الصواريخ وقذائف المدفعية. أضف إلى ذلك أنه خلال الأعمال العدائية بين مختلف الأطراف دخل حزب الوحدة الشيعي الموالي لإيران إلى غرب كابول، فأصبحت العاصمة مدينة عسكرية مقسمة وعالية التسليح.

طالبت المعارضة على الدوام باستقالة الرئيس رباني، لكن رباني قال إنه لن يستقيل إلا في حال تشكيل مجلس منتخب يخلفه. خشي رباني من أنه لو استقال، بغياب رئيس بديل، فإن أفغانستان ستفقد آخر مظاهر شرعيتها الدولية وتتفكك. في كانون ثاني/ يناير ١٩٩٣، عقدت الحكومة «مجلس شورى أهل الحل والعقد» الذي أعاد بالإجماع انتخاب رباني رئيساً. رفض القرار كل من الحزب الإسلامي وحزب الوحدة بقيادة علي مزاري، وهو عميل إيراني.

في كانون ثاني/ يناير ١٩٩٤، عقد حكمتيار تحالفاً مع الجنرال دوستم ومجددي ومزاري أطلقوا عليه اسم «المجلس التنسيقي» بهدف قتال حكومة المجاهدين وإسقاطها. حاول المجلس القيام بانقلاب عسكري بمساعدة الجنرال دوستم، لكن وزير الدفاع أحمد شاه مسعود اكتشف المحاولة مبكراً

بفضل جهاز استخباراته. كانت الحكومة مستعدة سلفاً لإفشال الانقلاب فهزمت قواتها حوالي ١٥٠٠ عنصر من ميليشيا دوستم وطردتهم خارج كابول في حرب مدمرة. كما طردت جماعة حكمتيار التي هاجمت العاصمة في الوقت نفسه. وبحلول منتصف عام ١٩٩٦ استطاعت القوات الحكومية هزيمة جماعة حزب الوحدة في غرب كابول ومحاصرة حكومة المجاهدين، فأصبحت كابول تحت سيطرة الحكومة الكاملة للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٢.

مع فشل المحاولات العديدة لحسم المعركة مع حكومة المجاهدين، تشكلت قوة جديدة بدعم باكستاني في جنوب أفغانستان. وكانت حكومة المجاهدين على امتداد الحرب تتهم باكستان بالتدخل في الشؤون الأفغانية، بينما كان الحزب الإسلامي حليف باكستان المفضل خلال الغزو السوفياتي لأفغانستان، ونجحت باكستان في ترويجه في العالمين العربي والإسلامي كأفضل الأحزاب الأفغانية.

باكستان وصعود طالبان

شاعت بين السكان في الثمانينيات أفكار كثيرة حول تشكيل وحدة كونفدرالية بين أفغانستان وباكستان تحت اسم «إسلامستان». ولا غرابة في الأمر فهناك حوالي ٣٨ مليون بشتوني يعيشون في باكستان، في حين لا يزيد عدد باشتون أفغانستان عن ١٥ مليون نسمة. لو أن الدولتين دخلتا في وحدة من نوع ما فسيحتل البشتون البالغ عددهم ٥٣ مليون نسمة موقعاً استراتيجياً في قلب دولة «إسلامستان» الجديدة. وسواء كان هذا السيناريو حقيقياً أم لا، فقد نظرت باكستان على الدوام إلى أفغانستان كمنطقة نفوذ و«عمق استراتيجي» يؤمن لها مهرباً وسبيل نجاة آمناً في حال اجتياحها من قبل الهند. ولو قبلنا جدلاً بوجود مثل هذا الاتفاق بين حكمتيار وباكستان لتشكيل كونفدرالية إسلامية، فمن المنطقي أن تذكي باكستان نار الحرب لإضعاف أفغانستان قبل إدخالها في ذلك الاتحاد.

تعاني باكستان أيضاً مشكلة سكانية. فمن جهة تحتاج إلى أعداد كبيرة

من السكان للوقوف بوجه الهند، ومن جهة أخرى لا تستوعب أراضيها مثل هذه الأعداد. في حال نشوب حرب نووية ستباد باكستان كلية، بينما تبقى الهند بشكل أو بآخر على قيد الحياة، نظراً لمساحتها الشاسعة وعدد سكانها الهائل. وبعيدا عن القضية الهندية، خشيت باكستان وما تزال تخشى ظهور دولة أفغانية موحدة وعالية التسلح ومفعمة بالفخر والكبرياء بعد هزيمتها قوة عظمى كالاتحاد السوفياتي.

وقبل الغزو السوفياتي، كان البشتون الأفغان يدّعون أن الحزام القبلي الباكستاني المعروف محلياً باسم «بشتونستان» تعود ملكيته لأفغانستان. ولكي يخلقوا دولة أفغانية على صورة بشتونية كان لا بد من أن يصبحوا أغلبية مطلقة، ومفتاح تحقيق ذلك توحيد كل أجزاء بشتونستان. في الحقيقة، عندما تم التصويت على قبول باكستان عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، اعترضت الحكومة الأفغانية رسمياً على القرار. ومنذ تقسيم الهند، طالب بشتون باكستان بمقاطعة مستقلة ذاتياً تحمل اسم «بشتونستان». ولإغاظة إسلام آباد، أطلقت الحكومة الأفغانية اسم «بشتونستان» على تقاطع طرق مهم أمام القصر الرئاسي في كابول، ومحطة الإذاعة الرسمية لا تنفك تبث أغاني وطنية باللغة البشتونية تصدح بأناشيد «بشتونستان لنا».

بالنسبة لباكستان، كان ثمة خياران للتعامل مع قضية بشتونستان. الخيار الأول كان إقامة كونفدرالية مع دولة أفغانية ضعيفة؛ والثاني إقامة وطن قومي بشتوني داخل باكستان. في كلا السيناريوهين، أرادت باكستان تحويل أفغانستان إلى «حديقة خلفية» ومنطقة نفوذ، لكن الطاجيك كانوا على الدوام عقبة في وجه المصالح الباكستانية. ويدعم الطاجيك قيام وطن قومي للبشتون في باكستان، لأن إيجاد مثل هذا الوطن سيسقط حجة القوميين البشتون ويبطل دعواهم بملكية عموم أفغانستان، ويقود على الفور إلى الجدل القديم حول الاسم المفضل للدولة: أفغانستان أم خراسان؟

عارضت إيران أيضاً قيام حكومة سنية قوية على حدودها، تتحدث الفارسية وتلتزم بأحكام الشريعة وتبث التعاليم السنية على إذاعتها وتلفزتها

اللذين يصل إليهما الإيرانيون بسهولة. وتنظر إيران إلى دولة كهذه جاءت نتاج حركة جهادية كتهديد مباشر لأمنها، فلطالما شعر حكام إيران بالغيرة من أية ثورة أو حكومة إسلامية تنازعهم زعامة العالم الإسلامي وتتحدى سلطة «ولاية الفقيه» وآية الله العظمى زعيم الشيعة الأوحد. لذلك دعمت إيران حلفاءها الشيعة في قتال حكومة المجاهدين في أفغانستان.

في أيامها الأولى ساعدت حكومة المجاهدين سراً مجاهدي طاجكستان، وأرسلت الأسلحة إلى السودان، ومنع أحمد شاه مسعود تسليم بعض المجاهدين للحكومة المصرية، وشجع المجاهدين العرب بدلا من ذلك على مغادرة أفغانستان طوعاً وعدم المشاركة في الحرب الأهلية القذرة التي عمت البلاد. وقد أثار ذلك ذعر الولايات المتحدة التى رأت فيها الخطوات الأولى لتصدير الجهاد إلى باقي أرجاء العالم الإسلامي.

على مستوى الدعاية الإعلامية، رسمت باكستان صورة مغايرة تماما لحكومة المجاهدين، خصوصاً أحمد شاه مسعود، في العالمين العربي والإسلامي. في دول الخليج تحديداً، قدمت باكستان الطاجيك على أنهم شيعة يتحدثون الفارسية، واعتبرت حكومة المجاهدين موالية لإيران برغم حقيقة أنها قاتلت الحزب الشيعي وهزمته، وأشاعت أن أحمد شاه مسعود نفسه شيعي أيضاً. أنا على قناعة بأن حملة التضليل هذه كانت السياسة المنهجية لأجهزة المخابرات الداخلية الباكستانية التي استغلت القوميين البشتون في العالم الإسلامي. والمعروف أن لباكستان روابط تاريخية واجتماعية وسياسية عميقة في الخليج، فمئات آلاف الباكستانيين ذوي الأصول البشتونية وغيرها من الإثنيات يعملون في منطقة الخليج ويتمتعون بتأثير كبير على الرأي العام هناك. وبسبب هذه الظاهرة كان رأي الأمة الإسلامية، خصوصاً بين العرب، معادياً للمجاهدين، مما أسهم في ازدياد عزلة حكومتهم الهشة في أفغانستان.

كما أسلفنا، بحلول عام ١٩٩٦ وبرغم كل المصاعب والعراقيل، بدأت حكومة المجاهدين تسيطر على الوضع ببطء، ولكن قوة جديدة بدأت تبرز في الآن ذاته وتحظى بدعم المخابرات الباكستانية وتأييدها- طالبان. في اللغات

البشتونية والدارية والعربية، طالبان تعني «تلاميذ» أو «طلاب». وقد تأسست هذه الجماعة عام ١٩٩٤ وبعد عام واحد فقط استولت على مدينة قندهار. دخلت طالبان أفغانستان من باكستان، حيث كان أعضاؤها طلاب دين في مدارسها وأبناء لاجئين أفغان جرى تشجيعهم على دخول أفغانستان لمحاربة الفوضى والفلتان الأمني. أما كيف تعلم تلامذة القرآن استخدام الأسلحة والمدافع والدبابات وطائرات الهيليكوبتر والطائرات المقاتلة فسؤال أترك الإجابة عليه لقادة طالبان. لكننا نعرف أن عسكريين باكستانيين وضباطاً شيوعيين سابقين في فصائل خلق رافقوا طالبان عند دخولها أفغانستان. كما انضم إلى صفوف طالبان قادة قبائل محلية تورطوا سابقا في أعمال سلب ونهب وابتزاز.

أشيع بين قبائل البشتون بادئ ذي بدء أن طالبان جيش الملك السابق محمد ظاهر شاه، واستطاعت طالبان نتيجة لذلك كسب تأييد البشتون العاديين الذين خاب أملهم بقادتهم الجدد بعد فشلهم في الاستيلاء على كابول. وتدعّم هذا الاعتقاد حين زار الجنرال عبد الوالي، صهر الملك الأسبق، باكستان واجتمع بالرئيس الباكستاني فاروق ليغاري في ٢ تموز/ يوليو ١٩٩٥. وهكذا دخلت طالبان المشهد السياسي الأفغاني كبديل لباقي الأحزاب السياسية والقادة العسكريين الذين دعمتهم باكستان في محاولاتها المتكررة الإطاحة بحكومة المجاهدين في كابول.

من الجهة المقابلة، كانت حكومة المجاهدين تخضع لضغوطات هائلة. منذ أول نيسان/ إبريل ١٩٩٥، بدأت الطائرات الروسية قصفا عنيفا لمنطقة طالقان الوسطى وبقية المناطق في إقليم باداخشان شمال أفغانستان، ردا على دعم حكومة كابول مجاهدي طاجكستان. وفي ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، اجتاحت طالبان مدينة هارت غرب أفغانستان، وهاجم آلاف الأفغان السفارة الباكستانية في كابول وأشعلوا النار فيها، فقتل دبلوماسي وجرح تسعة آخرون من بينهم السفير، وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين أفغانستان وباكستان بعد ذلك بفترة وجيزة.

بدأت باكستان هجوماً دبلوماسياً مركزاً لتمهيد الطريق أمام انتصار طالبان.

زارت رئيسة وزراء باكستان بناظير بوتو أوزبكستان وإيران في محاولة لتطمينهما بأن طالبان سوف لن تهدد مصالحهما في المنطقة. وزار الجنرال دوستم باكستان في ٨ شباط/ فبراير ١٩٩٦.

أُعلن الملا عمر زعيماً لطالبان في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ بعد أن ذهب إلى المسجد الرئيس في مدينة قندهار، المعروف باسم «خارقة»، حيث يعتقد أن عباءة الرسول محمد (عليه الصلاة والسلام) محفوظة في صندوق هناك. أخذ الملا عمر عباءة الرسول وأظهرها على الملأ وهو واقف على سطح المسجد، ويعتقد البشتون أن تلك إشارة إلى أن الله قدّر أن يقود الملا عمر الشعب الأفغاني. وحسب هذه الشائعات، حلم الملا عمر بأن النبي أمره بأن يقاوم الظلم، وكانت مراسم رفع العباءة تلك المناسبة الوحيدة التي أخذت فيها صورة للملا عمر.

بعد أربعة أيام من تلك الحادثة، زار كابول روبن رافيل، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون جنوب آسيا، وقدم خطة سلام لرباني وشاه مسعود، ونصحهما بالدخول في ائتلاف مع طالبان وقبول خطة السلام. رد شاه مسعود في فيلم فيديو موجود على موقع «يوتيوب» قائلاً: «بعد سنوات من الحرب، ندرك الآن أن طالبان هم جنود أميركا ومشاتها؛ لأن أميركا دخلت في مفاوضات معنا باسم طالبان... علينا المقاومة، فانهيار مقاومتنا الآن يعني نهاية المجاهدين في أفغانستان».

مع ذلك، قدمت آلة الدعاية الباكستانية طالبان على صورة «قديسين» واعتبرتهم مثال «المسلمين البررة المناضلين في سبيل الله». ليس ثمة شك في حسن نوايا معظم جنود طالبان الأوائل الذين كانوا طلاب دين ورعين يدرسون القرآن. لكن قيادتهم كانت ألعوبة بيد الباكستانيين الذين قدموهم للحكومة الأميركية باعتبارهم الخيار الأفضل لاستقرار أفغانستان. ومع توطيد طالبان سلطتها وسيطرتها على معظم أرجاء أفغانستان، بدأت الشركات الأميركية عمليات التفاوض التجاري مع طالبان لبناء خط أنابيب الغاز عبر أفغانستان

وتركمانستان وباكستان والهند. وقد استثمرت شركة نفط أونكال وحدها ٤٠ مليون دولار في حركة طالبان.

سقطت كابول بيد طالبان في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦. دخلت الموجة الأولى من جنود طالبان مجمع الأمم المتحدة حيث التجأ الرئيس الشيوعي الأسبق محمد نجيب الله. قتلت طالبان نجيب الله وعلقت جسده على عمود إشارة المرور، وكان قتله بمثابة ستار دخاني مضلل يهدف إلى إقناع المسلمين العاديين بأن هذه نهاية الحكومة الشيوعية، في حين أن الحكومة الشيوعية انهارت فعليا عام ١٩٩٢. أما عناوين الصحف القائلة «طالبان تستولي على كابول وتقتل الرئيس الشيوعي» أو ما شابه فكانت مجرد دعاية لطالبان في العالم الإسلامي.

تابعت طالبان حربها ضد المجاهدين وبدأت تشير إليهم باسم «تحالف الشمال». في الحقيقة ليس ثمة كيان سياسي أطلق على نفسه رسميا هذا الاسم. هناك تحالف سياسي وعسكري بين فئات حكومة المجاهدين المخلوعة برئاسة رباني وغيره من الأحزاب السياسية والقبلية في أفغانستان، ويطلقون على أنفسهم اسم «الجبهة الإسلامية لإنقاذ أفغانستان».

ادعت طالبان في كل حروبها أنها تتبع تعاليم النص القرآني القائل:

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ. إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات: ٩-١٠)

لكن طالبان اقتتلت مع كل الأطراف في أفغانستان، ولم تصلح بين أي منها بل خلقت فئة مقاتلة جديدة. لم تتبع طالبان بالتالي تعاليم القرآن، وكانت على الدوام حركة قبلية تقليدية، ولولا ارتباطها بتنظيم القاعدة لانكشفت حقيقتها القبلية في العالم العربي والإسلامي.

لم يكن لدى الولايات المتحدة أية مشكلة مع طالبان قبل ٩/ ١١. فمن

جهة كانت طالبان شريكاً تجارياً جيداً، ومن جهة أخرى قدمت تبريراً نموذجياً للمبشرين المسيحيين في هجومهم على الدين الإسلامي واتهامه بالتخلف والعداء للمرأة. ولم يكن لطالبان سياسة خارجية تتحدى مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، فقد كانت مشغولة جداً بتدعيم هيمنة البشتون على أفغانستان.

قبل الاستيلاء على كابول، لم تشترك طالبان في حرب حقيقية ضد المجاهدين المتمرسين في النضال ضد الجيش السوفياتي، بل تمت معظم فتوحاتها عبر رشاوى مالية لوجهاء القبائل والقادة المحليين. لكن حين قابلت طالبان المجاهدين وجها لوجه اختلفت اللعبة تماما، إذ قتل الآلاف من محاربي طالبان، مما دفعها إلى اتباع سياسة «الأرض المحروقة» حيث أخرجت طالبان مئات آلاف السكان المحليين من بيوتهم ومزارعهم وأحرقتها بالكامل.

ومع استيلائها على جنوب أفغانستان، اجتاحت طالبان معسكرات القاعدة وقامت بينهما علاقة مصادفة عرضية. لكن الأحداث أثبتت أن هذه العلاقة كانت نعمة مقنعة بالنسبة للشعب الأفغاني، فهجوم القاعدة على أميركا دمر علاقات الولايات المتحدة مع طالبان. أما في العالم الإسلامي فجرى تسويق طالبان على أن مقاتليها أبطال الإسلام وحماة الدين، والدليل على ذلك رفض الحركة تسليم أسامة بن لادن. لكن لو سلمت طالبان أسامة بن لادن للولايات المتحدة لقامت موجات من الهجمات الانتحارية صفّت قيادة طالبان كلية وأضاعت سنوات من الجهود والاستثمارات الباكستانية في التنظيم.

الولايات المتحدة

حين دخلت الولايات المتحدة الحرب في أفغانستان لم تكن تسعى إلى سحق طالبان وانهيارها الكامل، بل أملت في أن قصف بعض المواقع العسكرية وشراء بعض القادة المحليين وزعماء القبائل سيؤدي إلى وقوع انقلاب داخل صفوف طالبان يطيح بقيادتها من الداخل. كان هدف أميركا الأوحد قتل أسامه بن لادن أو اعتقاله. أما الحديث عن بناء الأمة ومساعدة الشعب الأفغاني فكان

شأنا ثانويا. ثم إن الولايات المتحدة استثمرت الكثير في أفغانستان من خلال طالبان، وطالبان بالنسبة لأميركا غطاء يضمن مصالحها في المنطقة عبر حليفها باكستان. في الأحداث اللاحقة نقل القوميون البشتون البندقية إلى الكتف الآخر فسحبوا دعمهم لحركة طالبان وغيروا ولاءهم وانضموا إلى حكومة حامد كرزاي الحالية.

لم تتغير سياسة الولايات المتحدة وحلفائها على الإطلاق في تجاهل تحالف الشمال بعد غزو أفغانستان وسقوط حكومة طالبان، إذ قُدم زعماؤه للعالم باعتبارهم أمراء حرب، ونُزعت أسلحة المجاهدين المتمرسين في الحرب مع السوفيات، مما أدى إلى فراغ أمني عم البلاد.

كما ارتكبت قيادة تحالف الشمال الشابة أخطاء كارثية، فوثقت بالولايات المتحدة وبحامد كرزاي وتخلت عن قائدها رباني حين وافقت على نزع سلاح أكثر قواتها العسكرية ولاءً.

حين كنت واحداً من المستشارين القلائل للرئيس رباني، عارضت إتفاقية بون. أذكر ذات مرة أن الرئيس رباني خرج من قاعة المفاوضات وطلب أن أتمشى معه في باحة القصر. «يا أستاذ»، قال الرئيس رباني، «الطائرات الحربية الأميركية لن تهبط في مطاراتها حتى توافق على مسودة قرار بون»، أضاف الرئيس معلناً تخوفه من أن يكون الدبلوماسيون الأميركيون قد غيروا رأي مفاوضيه.

وحين وجهت أميركا اهتمامها لتفكيك قيادة تحالف الشمال وقوته المقاتلة، أعطت طالبان فرصة كافية لاستعادة قواها. وبدعم الولايات المتحدة والمخابرات الباكستانية استطاعت طالبان لمّ شملها وإعادة تنظيم صفوفها، الأمر الذي كان نعمة على تحالف الشمال إذ أعاد تركيز اهتمام الولايات المتحدة على نزع سلاح طالبان مجددا.

ما يثير الدهشة أن واشنطن طوال فترة الحرب لم تدرج اسم طالبان على لائحة المنظمات الإرهابية. وقد اعتبر كرزاي أن السبب في عودة طالبان إلى المسرح السياسي يرجع إلى سخط البشتون على تقاسم السلطة غير العادل في

تركيبة الحكومة، واستخدم كرزاي تلك الحجة في دعوته إلى تخصيص قدر أكبر من الوظائف الحكومية العليا للبشتون. وقد تم له ذلك على حساب الطاجيك، إذ وثق «الحرس الجديد» في القيادة الطاجيكية الساذجة بحامد كرزاي في البداية، مما يثبت افتقادهم الحكمة. لقد افتتن الماريشال فهيم ويونس قانوني والدكتور عبد الله عبد الله بجاذبية الدبلوماسيين الغربيين فابتعدوا بأدب عن قائدهم التاريخي الرئيس رباني. والمعروف أن الجمعية الإسلامية تتبنى أيديولوجية الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا في مصر، لكن أعضاءها في أفغانستان لم يخضعوا لبرنامج تربوي وتعليمي صارم، كما في مصر، فارتقى أفراد التنظيم الأفغاني إلى مراتب القيادة دون حصولهم على درجة كافية من الانضباط والولاء لخط الحزب السياسي.

كما أشرنا آنفاً، في الوقت الذي وجهت الولايات المتحدة اهتمامها إلى إذكاء الفرقة داخل تحالف الشمال وبين أعضائه، وجدت طالبان الفرصة سانحة لاستعادة قوتها وإعادة تجميع قواتها بمساعدة المخابرات الباكستانية. وتحول ذلك ثانية إلى نعمة بالنسبة لتحالف الشمال مع إعادة تركيز الولايات المتحدة اهتمامها على طالبان. واستغل كرزاي عودة طالبان إلى الظهور، معتبراً إياه إشارة إلى استياء البشتون من تقاسم السلطة غير العادل فطالب بإعطاء قدر أكبر من المناصب الوزارية العليا داخل الحكومة للبشتون، وتم له ذلك كما أسلفنا على حساب الطاجيك.

على الرغم من هذه المظالم لم يعمد تحالف الشمال أبداً إلى الرد على كرزاي أو العمل على تعويض خسائره في السنوات العشر الماضية. لكنهم مع ذلك ما زالوا أمراء حرب يفتقدون الشرعية بنظر الأميركيين والحكومة الأفغانية، في حين يخاطب الرئيس كرزاي طالبان علناً بـ«أخوتي» ويطلق سراح المئات منهم. وتشير الدلائل إلى أن الكثير من هؤلاء السجناء السابقين عادوا إلى ساحة المعركة ونفّذ العديد منهم عمليات انتحارية.

لم يعد الرئيس كرزاي يلقي اللوم على طالبان أو الحكومة الباكستانية في مشكلات أفغانستان، بل يقول بدلاً عن ذلك إن هناك أعداء لأفغانستان يعرقلون

مسيرة السلام والتطور في البلاد. منذ مقتل أسامة بن لادن داخل باكستان، حدثت سلسلة اغتيالات كادت تطيح بكامل قيادات الجماعة الإسلامية، فالرئيس الأسبق رباني والرئيس الحالي لمجلس السلام الأعلى اغتيلا في عمليتين انتحاريتين. لكن الرئيس كرزاي يرفض اتهام طالبان مباشرة، ولم يتم حتى الآن اعتقال أو إدانة شخص واحد بتهمة التورط في ارتكاب أي من هاتين الجريمتين. إن صمت الحكومة وعدم مبالاتها عمل مهين إلى أبعد الحدود ولا يساعد على إرساء سلام دائم في البلاد.

تريد واشنطن التعامل مع شركائها التجاريين السابقين، طالبان، فقط إن أعلنوا صراحة النأي بنفسهم عن تنظيم القاعدة. ومن الجهة المقابلة تبقى باكستان على استعداد للتعامل مع القوميين البشتون، حلفاء طالبان السابقين الذين يحتلون الآن المناصب المفتاحية في الحكومة الأفغانية ويقصون الطاجيك عنها. وليس من قبيل المصادفة أن تكتشف الولايات المتحدة مكان تواجد أسامة بن لادن، فقد لعبت المخابرات الباكستانية بدون أدنى شك دوراً في الهجوم. لكن هل توصلت باكستان إلى صفقة مع الولايات المتحدة حول التركيبة المستقبلية للحكومة الأفغانية واتجاهاتها؟

تشير الدلائل إلى أنه في حين يجري تطهير طالبان من عناصر القاعدة، يجري في الآن ذاته تطهير الحكومة الأفغانية من كبار زعماء تحالف الشمال والقادة الذين شكلوا يوماً العمود الفقري للمقاومة ضد طالبان المدعومة باكستانياً. إذا استمر هذا المنحى فستولد أفغانستان جديدة تصادق واشنطن، وتدعمها باكستان، ويسيطر عليها البشتون، على أنقاض كل مجاهدي تحالف الشمال الذين حاربوا في سبيل العدالة والمساواة لكل الإثنيات والقبائل تحت راية الإسلام. وإذا حدث ذلك، فسينحدر الإسلام بدوره إلى مستوى طول لحى الرجال وشادورات النساء.

على الولايات المتحدة السعي لإيجاد حل للنزاع الأوسع في أفغانستان وتجنب الولع الزائد بطالبان. إن إشاعة السلام مع فئة من طالبان اسرضاءً لباكستان سوف لن يضمن المصالح المشروعة للولايات المتحدة في المنطقة.

صحيح أن باكستان توصلت إلى اتفاق تفاوضي مع عدد كبير من أعضاء طالبان، لكن سيكون هناك بلا شك جماعات جديدة على استعداد دائم للتضحية بحياتها في سبيل إقامة خلافة جديدة بزعامة الملا عمر. ووضع الملا عمر بحد ذاته عقبة في طريق السلام. كيف سيقنع الملا عمر أتباعه بالتنازل عن موقعه كـ«أمير المؤمنين» لمصلحة رئيس مدعوم أميركياً؟ وما الكلمات التي يمكن أن يقولها في الدفاع عن هكذا سياسة حين يلتقي آباء وأبناء من شجعهم على القيام بعمليات انتحارية ضد المصالح الأميركية في أفغانستان؟ ربما سيجري تسليم الملا عمر أيضاً إلى الولايات المتحدة أو الحكومة الأفغانية لقاء سعر مناسب، لكن طالبان سوف لن تقبل السلام بدون الملا عمر، وفي هذا السيناريو سوف تستمر الهجمات الانتحارية. إن انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان سوف لن ينهي الهجمات ضد المصالح الأميركية، فمشكلة الولايات المتحدة أكبر من أفغانستان.

سبيل السلام

ترجع مشكلات الولايات المتحدة في أساسها إلى الاحتلال غير الشرعي لفلسطين. وستبقى الولايات المتحدة كقوة عظمى تواجه تهديدات لأمنها القومي ما لم تتمكن من معالجة القضية الفلسطينية، فوجود دولة فلسطينية حرة ومستقلة على حدود عام ١٩٦٧ سوف يثبت أن الولايات المتحدة تؤمن فعلياً بإقامة سلام شامل واستقرار دائم في الشرق الأوسط. وستكون تلك المرة الأولى في تاريخ العلاقات الأميركية- الإسرائيلية التي تُذرف فيها دموع الإسرائيليين، لا الفلسطينيين كما درجت العادة. إن أي وجود لدولة فلسطينية تنشأ عبر المساومة على حدود عام ١٩٦٧ سوف يضع الولايات المتحدة في موقع المسؤولية والاتهام، فالمحك لاختبار مدى نزاهة أميركا وحسن نواياها في العالمين العربي والإسلامي لا يقع في نهاية المطاف في أفغانستان بل في فلسطين.

على واشنطن توخي الحذر في أفغانستان كي لا تستبدل عدوا بآخر. حقوق ومصالح الطاجيك يجب أن تكون جزءا من أية معادلة سلام في أفغانستان، وبالنسبة للطاجيك لا يمكن أن يسود السلام دون تحقيق العدالة. إننا على قناعة

بأن الاتفاق السياسي وحده لا يمكن أن يحل مشكلات أفغانستان، وأن أي حل سياسي يجب أن يتأسس على المساواة وحرية الوصول إلى السلطة وتقاسمها. يجب أن يكفل الدستور الأفغاني حقوق جميع الإثنيات والقبائل، اعتمادا على مبادئ وتعاليم الإسلام. وينبغي ألا يتعارض القانون الدولي مع أحكام الشريعة، كما يجب أن يضمن الدستور للجميع حق الحصول على المناصب الحكومية وحق الاشتراك بمؤسسات المجتمع الحديث، والسبيل الأفضل لتحقيق هذا النوع من المساواة وحرية الوصول هو الفدرالية.

الفدرالية هي الحل الوحيد لانهيار أفغانستان السياسي والأمني، وبدونها ستبقى أفغانستان ماضية على درب الدمار والتفكك. فالفدرالية تسمح أن يكون الملا عمر، مثلاً، الزعيم الروحي الأوحد في المناطق التي يقطنها، أو تقطنها طالبان. والفدرالية تجعل السياسة شعبية، وتضمن استقلالية كل حيز في البلد بحيث يعنى بمشاكله الخاصة ويتحمل مسؤولية تطوره وسلامته. وبينما يتحول كل نزاع محلي في ظل الحكومة المركزية إلى أزمنة وطنية، تبقى المشكلات المحلية في النظام الفدرالي محصورة ضمن حدود الإقليم، فتمنع امتداد تأثيرها من حيز إلى آخر في عموم الدولة، وتعطي القبائل والإثنيات المختلفة حرية حكم نفسها بنفسها، مع بقاء الحكومة الفدرالية مسؤولة عن توفير الأمن والأمور الضرورية للحفاظ على سلامة الدولة ورعاية مواطنيها. كذلك ينبغي أن تنبني تفاصيل تقاسم السلطة والمسؤوليات بين الحكومات الإقليمية والحكومة الفدرالية على دستور يتم التفاوض عليه. كما تحد الفدرالية من التدخل الخارجي في القضايا المحلية، لأن الحكومات المحلية ستكون منتخبة بشكل مباشر من الشعب، وليست معينة من قبل «الرئيس الدمية» في كابول.

أفغانستان أمة أقليات تختلف باختلاف إثنياتها وقبائلها ولغاتها. تضاريس البلد ذاتها لا تسمح للدولة المركزية بالوصول إلى كل أجزاء الدولة لفرض القانون والنظام. وخطط التطوير التي تضعها الحكومة المركزية غالباً ما تكون بعيدة عن الحاجات والمتطلبات الحقيقية للأقاليم، كما تبقى الحكومات المركزية الكبيرة فاسدة وعديمة الكفاءة. لقد حان الوقت لأخذ الحكومة إلى

الشعب بدل جر الشعب إلى الحكومة. النظام الفدرالي القائم على التقسيم الحالي للأقاليم سوف يخفف حدة التوتر القبلي والإثني، ويساعد على تمكين الشعب وإنتاج حكومات مسؤولة، في حين تقوم الحكومة المركزية التي يهيمن عليها البشتون في الوقت الراهن بتعيين الحكام تبعاً لولاءاتهم ولتسجيل نقاط ضد خصومها السياسيين.

والفدرالية سوف تحسن الأوضاع الأمنية أيضاً، لأن كل منطقة سيكون لها قواها الأمنية والشرطية الإقليمية في النظام الفدرالي. إذا قررت طالبان أو أية جماعة أخرى قتل قوات الشرطة في مقاطعة ما فسرعان ما يهب الشعب في كل الإقليم مطالباً بوقف أعمال العنف والقتل، بينما يموت رجال الشرطة في الأقاليم التي تهيمن عليها طالبان اليوم دون أن يشعر سكانها بآثار وعواقب هذه الجرائم. إننا على قناعة بضرورة تحمل كل إقليم مسؤولية أمنه الداخلي الخاص به.

بصفتي طاجيكياً، أنا لا أعارض محادثات السلام مع طالبان، ولا أريد أن أكون عدو جاري. أعتقد أن الطاجيك بعيدون عن الصراع الدائر على السلطة في البلاد، فالبشتون يحظون بدعم باكستان وأميركا، والهزارا تدعمهم إيران، والأوزبك وراءهم تركيا وأوزبكستان. الطاجيك يستمدون قوتهم من واقعيتهم ومن تقديمهم تسويات هائلة، لكن إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام مع طالبان على حسابنا فستنشب أيضا نزاعات جديدة هائلة.

خاتمة

إن سبيل التقدم يكمن في الدعوة إلى اتفاق حسن نوايا بين حكومة حامد كرزاي وقوى المعارضة، بقيادة الدكتور عبد الله وبقية المرشحين البارزين لمنصب الرئاسة، بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية. وينبغي أن يتضمن تفويض هذه الحكومة ما يلي:

١ - تعديل الدستور وتبني نظام برلماني يُبقي الرئيس كرزاي في منصبه بينما يتولى الدكتور عبد الله منصب رئيس الوزراء ضمن نظام فدرالي.

٢- انتخاب حكام الأقاليم ومديري المقاطعات مباشرة من قبل الشعب كجزء من النظام الفدرالي.

٣- ترك مسؤولية أمن كل إقليم لقوى الشرطة والأجهزة الأمنية فيه تحت إشراف الشرطة الفدرالية.

٤- التوصل إلى حل وسط حول قضية اقتصاد السوق الحر وتبني اقتصاد مشترك.

٥- إجراء مفاوضات سلام مع طالبان وقيادتها.

٦- إعادة العمل بالتجنيد الإلزامي، مما يسمح بتمثيل حقيقي لكافة الإثنيات في الجيش دون أية محاصصة مفروضة سياسيا.

٧- تمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات حرة وعادلة بعد ثلاث سنوات من إقامة حكومة الوحدة الوطنية.

أخيراً، يتوجب على العالم العربي والإسلامي مد يد العون لأفغانستان ومساعدتها في إقامة سلام شامل يدعم الاستقرار الإقليمي، ويزيد فرص التعاون، ويسهم في بناء عالم أفضل لجميع شعوب المنطقة.

الفصل السادس

التحديات التي تواجه عملية السلام الأفغانية: رؤى متبصرة من وحي التجربة الآيرلندية

مايكل سمبل

١- استهلال

اتسم عام ١٩٩٤ بأنه أحد أسوأ نقاط النزاع الأفغاني وأكثرها مدعاة لليأس، إذ فشلت كل الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق سياسي حول المرحلة الانتقالية بعد انهيار الحكومة الشيوعية. مزق الاقتتال الطائفي العاصمة كابول، وملأ الفراغ الناجم في السلطة خليط رقيع من أمراء الحرب والقادة العسكريين الصغار والمجالس المؤقتة المرتجلة. كان المجتمع الدولي مشغولاً في أماكن أخرى في عالم ما بعد الحرب الباردة، فجرى تخفيض مستوى البعثة السياسية للأمم المتحدة في أفغانستان، واقتصر دور المجتمع الدولي على القيام بأعمال إنسانية متفرقة وقليلة التمويل.

خلال تلك الفترة، ساعدت المنظمة الإنسانية التي عملتُ لديها على تمويل مركز تدريب تقني تحول فيما بعد إلى جامعة بايمان. قمنا بتركيب واحدة من أوائل شبكات التلفزة الفضائية في ذلك الجزء من البلاد، ولذلك حين أعلن الجيش الجمهوري الآيرلندي (آي. آر. إيه.) وقف إطلاق النار يوم ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٤، جمعتُ الزملاء الأفغان حول شاشة التلفاز وحاولت جهدي شرح أهمية الحدث الذي كنا نشاهده مباشرة وعلاقته الكامنة بإيجاد أرضية مشتركة بين أطياف المعارضة المسلحة وغير المسلحة في آيرلندا، وبوقف إطلاق النار، وبالحق المكتسب لزعيم «شين فين» جيري آدامز، بعد تخليه عن

العنف، في التحدث بحرية على الهواء[1]. كنت آمل إثارة نقاش حول علاقة الموضوعين أحدهما بالآخر، وبأنه إذا استطاع اللاعبون الرئيسيون وقف العنف في آيرلندا فلا بد أن بمقدورنا فعل شيء مماثل في أفغانستان. للأسف لم يحظ المثال الذي قدمته على إعجاب أي من الزملاء المؤمنين بالاستثنائية الأفغانية- أي بأن الصراع الأفغاني ذو طابع مختلف وفريد وأن النموذج الآيرلندي أو أية تجربة أوروبية تبقى غير ذات صلة بالمشكلة الأفغانية.

لكن، بعد حوالي عقدين، مايزال الأفغان يواجهون تحديات تشبه التحديات التي قدمتها التغطية الإخبارية لوقف إطلاق النار في آيرلندا عام ١٩٩٤، فدور المحادثات السرية بين اللاعبين الأساسيين في الصراع، والشروط التي تسمح بإشراك المقاتلين في العملية السياسية، وإعلانات العفو وإطلاق السجناء، كلها قضايا جرت وتجري مناقشتها في أفغانستان اليوم وشمال آيرلندا التسعينيات. يبدو أخيراً أن ثمة أساساً أقوى لإقامة مقارنات بين التجربة الآيرلندية في التسعينيات وعملية السلام الراهنة في أفغانستان.

يقدم هذا المقال تحليلاً مقارناً لعمليتي السلام الأفغانية والآيرلندية، لكنه يتعمد التركيز على الاختلافات في المقاربة. هناك تشابهات مهمة في سياق الصراعين وتشكيلة اللاعبين الرئيسيين في كل منهما، لكن المسؤولين عن متابعة عمليتي السلام في أفغانستان وآيرلندا استجابوا بطرق مختلفة للتحديات التي واجهتهم في جوانب مفتاحية من الأزمتين. ينظر المقال، مستنيراً بدراسة العبر من عملية السلام الآيرلندية، في أسباب تصرف المشاركين في عملية السلام الأفغانية بطرق مغايرة لأقرانهم الآيرلنديين، وما الذي يمكن أن يتعلموه من المقاربات الآيرلندية البديلة. على وجه التحديد يتناول التحليل المقارن الحالي أربعة تحديات حاسمة تم التعامل معها بطرق مختلفة في كلا عمليتي السلام وهي: دور قادة التمرد، ومقاربة وقف إطلاق النار، ودور السجناء، ودور الوساطة الخارجية في عملية السلام.

---

(١) قبل وقف إطلاق النار، كانت قواعد وقوانين الحكومة البريطانية تمنع أجهزة الإعلام من بث لقطات يتحدث فيها جيري آدامز بصوته الشخصي ولذلك كان لابد من استخدام صوت بديل للتعبير عن آرائه.

٢- قصة عملية السلام الأفغانية

يسلّم الخطاب الشائع حول القضية الأفغانية عموماً بأن ثمة عملية سلام تدور حالياً، دون معرفة التفاصيل الدقيقة عن تاريخ بدايتها، أوعن مختلف تفرعاتها، أو الأطراف السياسية المشاركة فيها.

يقوم المقال على أن عملية السلام الأفغانية بدأت في شهر كانون ثاني/ يناير ٢٠١٠ وما زالت مستمرة حتى الآن. وقصة عملية السلام الأفغانية ينبغي أن تتجذر في, فهم الصراع الذي تهدف إلى معالجته. كما ينبغي أن تتضمن خلفيتها التاريخية والأسباب الجذرية لقيامها، علاوة على سياقها المباشر- أي الوضع السائد أثناء بدء عملية السلام. كذلك ينبغي أن تشمل القصة نظرة عامة على اللاعبين الرئيسيين، وسيرة الأعمال التي قاموا بها لتحقيق السلام، وبنود أية معاهدة ممكنة وشروطها وطرق تنفيذها وتقويم نتائجها. إن أي تقدير عقلاني لا بد وأن يدرك أن عملية السلام في أفغانستان ما تزال في مراحلها المبكرة. وعلى الرغم من وضوح هوية اللاعبين الأساسيين، وكلهم لعبوا أدوارهم المهمة في تهيئة الأجواء وتمهيد الطريق أمام بدء المفاوضات، فحتى تاريخ كتابة المقال الحالي في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٣، لم تظهرإلى العلن اتفاقات رسمية أو نتيجة نهائية يمكن تقييمها.

الأرضية التاريخية والأسباب الجذرية

الصراع الراهن في أفغانستان متعدد الأسباب والأطراف، ويضع قوة تمرد وائتلاف جهاديين دوليين في مواجهة حكومة كابول وحلفائها الدوليين أيضا. يعمل معظم المتمردين تحت سلطة حركة سياسية (طالبان أفغانستان)، وينتمون بغالبيتهم إلى الإثنية البشتونية، ويدعّون النضال لطرد قوات الاحتلال الأجنبي من البلاد وإقامة نظام إسلامي عادل. ومن جهتها، تقوم الحكومة الأفغانية ظاهرياً على حكم ديمقراطي تشارك فيه كل الجماعات الإثنية، وتزعم أنها تناضل من أجل الدفاع عن النظام الدستوري ضد التمرد المحلي والتدخل الإقليمي والإرهاب العالمي. أما الولايات المتحدة وحلفاؤها فيزعمون أنهم يحاربون الإرهاب الدولي ويدعمون الحكومة الأفغانية الصديقة.

تتضمن الأسباب الجذرية لهذا الصراع المعقد أبعاداً بنيوية وإثنية وأيديولوجية وجيو-سياسية. وتمرد مابعد عام ٢٠٠١ تحديداً فرضه صراع تسببت به أزمة تحديث أفغانستان في الستينيات والسبعينيات، وسياسات المراحل الأخيرة من الحرب الباردة. وعلى نقيض الآمال بأن انهيار طالبان عام ٢٠٠١ قد ينهي النزاع في أفغانستان، فإن بنى وهيكليات الدولة الأفغانية مابعد عام ٢٠٠١ أثبتت أنها غير مسؤولة وفاسدة وتعسفية وغير كفء وقائمة على المحاباة. وقد خلق ذلك جماعات متضررة عديدة، معظمها جاهز للتحشيد وحمل السلاح، ويسهل استغلاله من قبل مختلف اللاعبين في الصراع الأفغاني. وكانت طالبان في الموقع الأفضل لتعبئة هذه القوى ضد الحكومة بفضل تنظيمها الفعال وولاء كوادرها وارتباطاتها الإقليمية والدولية.

منذ انهيار الدولة الشيوعية في أفغانستان عام ١٩٩٢، ما يزال الموضوع الإثني السبب الأساس وراء جولات الصراع المختلفة، ويكمن في النزاع حول عقد اجتماعي جديد يحدد العلاقة بين البشتون وبقية الجماعات الإثنية الأصغر حجما. حركة طالبان تقدم نفسها دورياً على أنها حامية مصالح البشتون، وكان المنافس الرئيس لطالبان قبل عام ٢٠٠١ في الحقيقة تحالف عسكري يتألف في غالبيته من قادة الطاجيك والأوزبك والهزارا. مع ذلك، لم تتوفر على الإطلاق دلائل تشير إلى حصول طالبان على تأييد الغالبية العظمى من البشتون، فأجندتها الدينية وأسلوب عملها السلطوي وضعاها في مواجهة قيادة البشتون القبلية والسياسية القائمة. وتمثل المواجهة الأيديولوجية صراعاً حول كيفية التعبير عن الهوية الأفغانية الإسلامية، حيث يدعي متمردوا طالبان أنهم الأكثر أهلية لتحديد معالم الدولة الإسلامية، تماماً كما ادعى المجاهدون أثناء مقاومتهم للسوفيات قبل جيل. وتحتفظ المواجهة بأهميتها الجيو-سياسية، لأنه بعد اثنتي عشرة سنة من سقوط طالبان، تبقى الشبكات الجهادية العالمية متجذرة في باكستان وناشطة في أفغانستان، وتبقى الولايات المتحدة بالتالي مصممة على قتالها، بكل ما يترتب عن ذلك من عواقب على استقرار كلا البلدين. وعلى الرغم من إمكانية تحديد هذه الأسباب الجذرية بطرائق عدة، ما تزال النقطة الأهم أن

أفغانستان تواجه صراعاً معقداً، ولذلك يجب في عملية السلام معالجة مختلف الأسباب، إذ لا يستطيع أي لاعب عملياً تحقيق السلام بالتركيز على عامل واحد، كانسحاب القوات الأجنبية مثلاً.

نشأة عملية السلام الأفغانية الحالية

بدأت عملية السلام الأفغانية الحالية في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٠، أي تقريبا وقت انعقاد مؤتمر لندن حول أفغانستان. المؤتمر بحد ذاته كان إلى حد بعيد واحدا من الاجتماعات المسرحية التي أعربت مختلف الدول فيها عن نواياها الطيبة واستعدادها لمساعدة أفغانستان والحكومة الأفغانية. لكن يبدو أن تفكير جميع اللاعبين الرئيسيين فيما يتعلق بالصراع تغير وقت انعقاد المؤتمر تقريبا، إذ تبنت الحكومة الأفغانية ورقة سياسية مهمة اعترفت فيها ببعض الأسباب البنيوية للصراع، وقبلت معظم أعضاء طالبان كلاعبين سياسيين. كما قامت الحكومة الأفغانية بسلسلة خطوات تهدف إلى تحقيق المصالحة مع طالبان،[1] والتزمت الحكومة الأميركية بعملية «إعادة اندماج» محدودة، الأمر الذي اعتبر تحسنا ملحوظا على المحاولات السابقة لـ«شراء ذمم» المحاربين الساخطين التي لا يمكن اعتبارها فعلياً جزءاً من عملية السلام. لكن الولايات المتحدة ذهبت أبعد من ذلك في عملية إعادة صياغة لاحقة لسياساتها في أفغانستان، وبحلول شهر آذار/ مارس أرسلت إشارات تدل على استعدادها لدعم عملية المصالحة بين طالبان والحكومة الأفغانية. ويبدو أن طالبان أيضاً انخرطت في عملية تأمل وإعادة تفكير، واستخدمت بيانات رسمية منسوبة إلى قائدها الأعلى، الملا عمر، للإشارة إلى نواياها السياسية الجديدة. على وجه التحديد أشارت طالبان، أولاً، إلى أنه في حال سحبت الولايات المتحدة جنودها فهي على استعداد لقطع صلاتها رسمياً بتنظيم القاعدة.[2] كما أشارت، ثانياً، إلى أن لديها رؤية مستقبلية

---

(١) انظر: «الشرطة من أجل المصالحة الوطنية وإعادة دمج جماعات المعارضة المسلحة،» مجلس الأمن القومي، كابول، كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

(٢) غارث بورتر، «الولايات المتحدة تلتزم الصمت حول الضمانة التي قدمتها طالبان فيما يتعلق بعلاقاتها مع تنظيم القاعدة،» آي. بي. إس.، واشنطن دي. سي.، ١٥ كانون أول/ ديسمبر، ٢٠٠٩.

لأفغانستان يسودها السلام والتعددية، مما يستلزم بالضرورة تحقيق نوع من المصالحة مع باقي الجماعات الأفغانية.

بحلول عام ٢٠١٠ بدا أن اللاعبين الرئيسيين الثلاث أدركوا أن ليس بإمكانهم تحقيق أهدافهم بالقوة العسكرية وحدها. لكن عملية إعادة النظر وإعادة تقييم المواقف في أفغانستان كانت أكثر دقة من مجرد ردة فعل على نزاع دخل مرحلة الجمود، إذ كان لكلٍ من الأطراف الثلاثة سبب وجيه يدعوه إلى التساؤل عما إذا كان يحارب العدو الصحيح. فمن جهة، أعلنت الولايات المتحدة التزامها بمكافحة الإرهاب العالمي لكنها مع مرور الوقت وجدت أنها تسخّر معظم طاقاتها ومواردها العسكرية لقتال طالبان التي قللت بإصرار من أهمية ارتباطاتها بالإرهاب العالمي. كما تزامن قبول الولايات المتحدة بفكرة المصالحة في أفغانستان مع التصعيد العسكري الذي التزم به الرئيس أوباما، في حين أظهر حامد كرزاي في العديد من تصريحاته العلنية وتعقيباته الخاصة امتعاضه من قيادة حرب تدور رحاها أساساً في مناطق البشتون وقراهم، بل قال علنا إن ما يجمعه بطالبان قد يفوق ما يجمعه مع حلف شمال الأطلسي. أما عملية إعادة النظر التي قامت بها قيادة طالبان بعد عام ٢٠١٠ فيبدو أنها دفعتها للتفكير في الظروف التي تقبل فيها التعامل السياسي مع باقي الأفغان، وفتح جبهة سياسية قد تساعدها أيضاً في مساعيها بعد عام ٢٠٠١ للحصول على نوع من الشرعية الدولية.

فعاليات عملية السلام

اتباعاً للنهج الذي أقرته الورقة السياسية الأصلية لمجلس الأمن القومي، عقدت الحكومة الأفغانية ما أسمته «جيرغا السلام» (اجتماع المجلس الأعلى للعشائر الأفغانية من أجل السلام). اختار حكام الأقاليم ممثلين من أنحاء البلاد كافة اجتمعوا في كابول واتفقوا على استراتيجية تسعى إلى المصالحة الوطنية. كما نجح الاجتماع في تبني قرار يفوض الحكومة صلاحيات متابعة مبادرات السلام مع طالبان. لكن نقاد «جيرغا السلام» اشتكوا من أن الاجتماع كان عملية مسرحية لإقرار صيغة أعدتها الحكومة سلفا، بحيث جاءت النتائج متفقة تماماً

مع رغبات الحكومة ونواياها. ثم إن تحدي الحصول على تفويض للتعامل مع العدو أمر مألوف لدى أطراف النزاع الأفغاني، وهذا النوع من الاجتماعات المسرحية المرتجلة كان وما يزال طريقة العمل المفضلة لدى حكومة كابول طوال عقد من الزمن.

العمل التالي الذي أقدمت عليه الحكومة كان تأسيس مجلس السلام الأعلى، وهو جزء أساس من هندسة عملية السلام كما تراها الحكومة. تألف المجلس من أعضاء مخضرمين في مختلف مراحل النزاع ممن اختاروا الاصطفاف إلى جانب حكومة كابول، بالإضافة إلى فريق رمزي وصغير من النساء. رشح كرزاي الرئيس الأسبق برهان الدين رباني لرئاسة مجلس السلام الأعلى، وهو اختيار له سلبياته وايجابياته. على الصعيد الإيجابي، رباني شخصية وطنية له قاعدته السياسية الخاصة به، نتيجة نضاله كعضو في الجمعية الإسلامية ضد حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني، وقد منح ترشيحه المجلس الأعلى للسلام شيئاً من المهابة والوقار. لكن رباني كان أيضاً رمز تحالف الشمال والمقاومة المسلحة ضد حركة طالبان، وبالتالي أعطت رئاسته المجلس طالبان مبرراً للتشكيك بمصداقية الهيئة كوسيط نزيه.

قام فريق الأمن القومي للرئيس كرزاي والمجلس الأعلى للسلام بعد تأسيسه بمحاولات عدة للاتصال بطالبان دون أن ينجح أي منها في إقامة مساق تفاوض حقيقي. في إحدى المرات ادعى شخص أفّاك للحكومة الأفغانية وحلف النيتو أنه نائب الملا عمر ضمن ما عرف باسم مساق «منصور المزيف»؛ وفي المرة التالية أقدم شخصان يتخفيان بصفتهما ممثلين لطالبان على تفجير نفسيهما وقتل رباني وجرح رئيس أمانة مجلس السلام الأعلى وأربعة من أعضاء المجلس. أما قيادة طالبان الأصلية فقد أحجمت بإصرار عن التعامل مع المجلس الأعلى ومع إدارة كرزاي، وفشلت محاولات المجلس في التحايل على موقف طالبان.

كان المساق القطري مهمّاً لأنه أثمر عن أول مشاركة متواصلة ومعترف بها بين قيادة طالبان وباقي اللاعبين الأساسيين في النزاع الأفغاني. وكان الحوار

التمهيدي بمساعدة مبعوث ألماني عام ٢٠١١ قد توصل إلى اتفاق بين طالبان والولايات المتحدة حول الاجتماع وجهاً لوجه في قطر، وهو تطور مهم نظراً لكثرة المحاولات الزائفة والبدايات المتعثرة فيما سبق. مبعوث طالبان الأصلي هذ المرة شخص معروف يرأس اللجنة السياسية في حركة طالبان ويحظى بثقة الملا عمر، الزعيم الأعلى للحركة. وقد بين المبعوث أن المساق القطري هو المساق الرسمي الوحيد الذي تقبل قيادة طالبان من خلاله بالمشاركة في العملية السياسية. واعترفت طالبان علنا أنها تشارك في المفاوضات وأن قيادتها أعطت أعضاء فريق التفاوض الإذن بالسفر إلى قطر كضيوف على الإمارة. وطوال عام ٢٠١٢، كان وجود الفريق وقدرته على الاجتماع بمختلف الأطياف الدبلوماسية مؤشرين مهمين على اكتساب طالبان القدرة على العمل السياسي بعد عقد من تركيزها الحصري على الكفاح المسلح.

في خطوة توازي ما قامت به الحكومة الأفغانية عام ٢٠١٠ بالدعوة إلى «جيرغا السلام»، عقدت طالبان ندوات لنشطائها وقادتها في باكستان خلال شهري كانون ثاني/ يناير وشباط/ فبراير عام ٢٠١٢، أطلعتهم فيها على ما توصل إليه المساق القطري وطالبتهم بإطاعة القيادة ودعم مبادرتها.

ركز فريق طالبان في قطر عام ٢٠١٢ على المفاوضات مع الولايات المتحدة حول إجراءات بناء الثقة، وطالبوا بإطلاق سجنائهم من مراكز الاعتقال الأميركية والتخفيف من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على التنظيم. وجادل الفريق في أن هذه العقوبات تعتبرهم «إرهابيين» وتعيق حرية حركتهم وسفرهم الضرورية لمفاوضات السلام. كما طوّر وفدا الولايات المتحدة وطالبان الخطوط العريضة لاتفاق يسمح بنقل خمسة من سجناء طالبان من معتقل غوانتنامو إلى قطر. وأعلنت طالبان نيتها تعليق المفاوضات ووقف اتصالاتها المباشرة مع الولايات المتحدة بحلول شهر شباط/ فبراير عام ٢٠١٢ في حال فشل هذا الاتفاق، مظهرة بذلك اعتراضها الواضح على تقلب المواقف الأميركية. وعلى الرغم من تعليق الاتصال المباشر مع الولايات المتحدة، فقد وفر وفد طالبان إلى قطر منبراً تتفاعل من خلاله الحركة مع طائفة واسعة من

الدبلوماسيين، بمن فيهم أعضاء مجلس السلام الأعلى، وتشارك في منتديات مختارة ترعاها رسمياً منظمات المجتمع المدني.

في حزيران/ يونيو٢٠١٢، أثمرت الضغوطات الدبلوماسية المكثفة، واستخدام النفوذ الباكستاني في الوقت المناسب، عن إعلان طالبان استعداد الحركة للحوار وعدم سماحها باستخدام التراب الأفغاني للاعتداءات الخارجية على دول أخرى. وقد مهّد هذا الإعلان الطريق أمام طالبان لترقية وفدها المفاوض إلى مكتب سياسي افتتح في قطر وكان يفترض أن تتلوه محادثات بين طالبان والولايات المتحدة أولاً، ومن ثم بين طالبان والمجلس الأعلى للسلام. لكن العملية ما لبثت أن توقفت بسبب الخلاف حول ما إذا كانت طالبان تعتبر نفسها حكومة مؤقتة قيد الانتظار لتسلم السلطة. أخّر الجدل افتتاح المحادثات المنتظرة، لكن الاختلاف المهم أن قيادة طالبان المقيمة في باكستان، على عكس ما حدث عام ٢٠١٢، لم تفعل شيئاً لتحضير الحركة وتهيئة كوادرها للإعلان عن افتتاح المكتب السياسي في الدوحة، فبدا أن القيادة لم تعد تعوّل كثيراً على العملية مقارنة بمثيلتها قبل عام.

عمل آخر قام به المجتمع الدولي خلال عام ٢٠١٢ دعماً لعملية السلام كان إصلاح وتعديل نظام العقوبات المفروضة على طالبان والقاعدة، إذ فصل مجلس الأمن رسمياً بين قائمة العقوبات المفروضة على حركة طالبان وقائمة العقوبات المفروضة على المنظمات المرتبطة بتنظيم القاعدة. كما عالجت لجنة العقوبات التابعة للمجلس عدة طلبات لإزالة أسماء أشخاص من قوائم العقوبات إذا أفادت تقارير الحكومة الأفغانية بأنهم لم يعودوا ناشطين داخل الحركة، وأعطت أذونات سفر مؤقتة لأعضائها إذا كان ذلك ضرورياً للقيام بنشاطات تتعلق بعملية السلام التمهيدية. وعلى الرغم من أن الأهمية العملية لتعديل العقوبات المفروضة على طالبان كانت محدودة، فإن هذه المبادرات الصغيرة أثبتت من حيث عمليات بناء الثقة استعداد مجلس الأمن للوقوف في صف عملية السلام التمهيدية وأقنعت طالبان بأنه يدعمها.

جرت محاولات وسلسلة أحداث أخرى على المساق الثاني بالتوازي

مع المساقات الرسمية، تحدث فيها ممثلو طالبان- بعضهم بصفتهم الرسمية وآخرون بصفتهم الشخصية- مع أعضاء المعارضة غير المسلحة ومنظمات المجتمع المدني ومجلس السلام الأعلى بهدف التفاعل وتبادل وجهات النظر. وعلى الرغم من أن أياً من هذه الأحداث لم يكن يتعلق تحديداً بالمفاوضات، فقد أتاحت بمجملها الفرصة أمام الدوائر السياسية المختلفة للاجتماع وتقصي آفاق التوصل إلى تسويات. وقد استغلت طالبان هذه الفرصة لتعرض نفسها على الأفغان من خلال مواقف سياسية مختلفة جذريا عن ذي قبل، ولتعيد صياغة أفكارها تجاه المستقبل وتحديد سبل الوصول إليه.

أما موقف باكستان الرسمي فيتلخص في تفضيل المصالحة ودمج طالبان سلمياً في النظام السياسي الأفغاني. لكن باكستان لم تقم بعملية إعادة نظر شاملة على غرار ما فعله الآخرون في المراحل التمهيدية لعملية السلام، بل أعلنت قيادة الجيش الباكستاني أنها قد أجرت عملية إعادة نظر استراتيجية بطريقتها الخاصة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن الإرهاب داخل باكستان يشكل التهديد الأكبر لأمنها القومي. لذلك، حسب عملية إعادة النظر هذه، جدد قادة الجيش التزامهم بتحقيق الاستقرار في أفغانستان وبالتالي خلق ظروف مواتية للسيطرة على الإرهاب داخل باكستان. وإلى جانب تصريحها هذا، استضافت الحكومة الباكستانية وفدا من المجلس الأعلى للسلام، وأطلقت العديد من سجناء طالبان تلبية لطلب الرئيس كرزاي، وشاركت معه في قمة ثلاثية انعقدت في شهر شباط/ فبراير عام ٢٠١٣ في وزارة المالية البريطانية. كانت النتيجة الرئيسة لهذا المؤتمر القبول بإجراء محادثات تمهيدية مع وفد من طالبان في قطر للبدء بتسريع عملية السلام والتوصل إلى اتفاق خلال ستة أشهر.

إن عملية السلام بمجملها تبقى حاصل جمع الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة وقطر وغيرها من الحلفاء على امتداد ثلاث سنوات، مدفوعين جميعاً بالفكرة الاستراتيجية المبدئية بأن القوة العسكرية وحدها لا تكفي. ولأن فعاليات هذه العملية لاتزال في مراحلها الأولى، سيبقى شكلها النهائي غير معروف. بالنسبة للحكومة الأفغانية، تتبدى

رؤيتها لباقي العملية السلمية بأوضح صورها في «خريطة طريق السلام» التي أعدها مجلس السلام الأعلى وسلمتها الحكومة الأفغانية لنظيرتها الباكستانية.[1] وتتوقع خارطة الطريق أن انسحاب القوات الدولية سوف يشجع على تخفيف تلقائي لحدة العنف في البلاد. كما تتوقع موافقة طالبان على إجراء محادثات مع مجلس السلام الأعلى وموافقتها في نهاية المطاف على وقف إطلاق النار، وقبول أعضائها مناصب في الجهاز الإداري الأفغاني. حسب هذه الرؤية، لن تتوصل الأطراف إلى اتفاقية سلام شامل، بل سيحدث توافق تراكمي بين طالبان والحكومة الأفغانية، يتصاعد تدريجياً بحيث يتيح لطالبان إنهاء كفاحها المسلح وتبني العملية السياسية الدستورية. بيد أن حدة العنف تصاعدت في النصف الأول من عام ٢٠١٣ مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. كما تصاعدت هجمات المتمردين، وارتفع عدد الإصابات في صفوف المدنيين بنسبة ٢٥٪ في الأشهر القليلة الأولى من موسم القتال، مما يشير إلى أن بدء عملية السلام لم يترافق مع أي تغيير في حملة طالبان العسكرية.[2]

٣- تحليل مقارن للعناصر المفتاحية في عمليتي السلام الأيرلندية والأفغانية

على الرغم من إصرار الأفغان التقليدي على فرادة صراعهم واستثنائيته، ثمة ما يكفي من أوجه الشبه بين النزاعين الآيرلندي والأفغاني لاستحضار رؤى متبصرة من عملية السلام الآيرلندية ولتسليط الضوء على الفجوات أو الاختلافات المفتاحية مع الحالة الافغانية. وكما أسلفنا، يركز المقال الحالي على أربع قضايا وثيقة الصلة بعمليتي السلام ثبتت أهميتها الحاسمة في إنجاح الحالة الآيرلندية وتم التعامل معها بطرق مختلفة في الحالة الأفغانية.

(١) مجلس السلام الأعلى، «خارطة طريق عملية السلام حتى عام ٢٠١٥،» كابول، تشرين ثاني/ نوفمبر، ٢٠١٢.

(٢) «الوضع في أفغانستان ومضامينه بالنسبة للسلام والأمن العالميين،» تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، نيويورك، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

٤- القيادة وعملية السلام

أحد جوانب التجربة الآيرلندية الذي جرت دراسته بإسهاب يتعلق بدور القيادات المتشددة أثناء عملية السلام وفي الفترة التي سبقتها.[١] فقد انهمك الجيش الجمهوري الآيرلندي وجناحه السياسي، شين فين، في عملية استراتيجية متواصلة لإعادة النظر في جدوى الكفاح المسلح برمته وإعادة صياغة السياسات الجمهورية.[٢] قام القادة السياسيون ممن يتمتعون بمصداقية لدى العسكريين المتشددين بتحديهم لدخول معترك السياسة الانتخابية الذي غابت عنه الحركة تقليديا، وشككوا بجدوى الكفاح المسلح على المدى البعيد. كما ارتبطت عملية إعادة التفكير الاستراتيجية عن قرب بالحوار السري القائم، إذ استخدم القادة السياسيون مساقات حوار سرية سمحت للقادة الجمهوريين المتشددين بتقصي الآفاق السياسية المستقبلية وتقدير جدوى عملية السلام. أحد مسارات الحوار المهمة التي عمل عليها القادة المتشددون قبل إعلان وقف إطلاق النار عام ١٩٩٤ كان الاجتماع بين الزعيم الجمهوري البارز جيري آدامز وبين جون هيوم، الناشط السابق في حركة الحريات المدنية وزعيم الحزب الوطني الدستوري الرئيس في البلاد. ويقال أن الفضل يرجع إلى هيوم في مساعدة آدامز على تطوير رؤية للسياسات الجمهورية الديمقراطية كانت جوهرية لقرار الجيش الجمهوري الآيرلندي وقف إطلاق النار.

ثمة أوجه تشابه عدة مع التحدي الذي تواجهه طالبان اليوم إذا كانت فعليا ترغب بتبني عملية السلام. لقد لجأت طالبان إلى الكفاح المسلح لتحقيق أهدافها منذ بدايات الحركة عام ١٩٩٤، وخلال المرحلة الراهنة من النزاع ما يزال إعلاميو طالبان وأجهزة دعايتها يمجدون العنف ضد خصومهم ويسمونه

(١) تتوفر أدبيات كثيرة حول عملية السلام الآيرلندية وأصبح الوصول إلى العديد من مصادرها الأساسية متيسرا الآن. يحوي «أرشيف الصراع» على شبكة الإنترنت معلومات وافيه وهو متوفر على موقع: http://cain.ulst.ac.uk/bibdbs/bibliography/index.html

(٢) للاطلاع على نظرة عامة حول أدوار القادة السياسيين في عملية السلام، انظر مقال كاثي غورملي- هينان، «مسؤوليات تم توليها والتخلي عنها: الأدوار المتعددة للقيادة السياسية في عملية السلام في آيرلندا الشمالية،» مجلة سفل وورز (الحروب الأهلية)، خريف ٢٠٠٥.

«جهاداً». إن رؤية مستقبل طالبان كما تحدده خارطة طريق السلام الذي وضعته الحكومة الأفغانية يشبه إلى حد بعيد مستقبل شين فين في آيرلندا- أي وضعها كحزب سياسي يعمل وفق الدستور. لكن في حين انخرطت القيادة الجمهورية الآيرلندية في المراحل الحاسمة من عملية السلام بشكل كامل في حوار داخلي وخارجي مع باقي الأطراف، يبقى زعيم طالبان الأعلى، الملا عمر، متوارياً عن الأنظار، لا يمكن الوصول إليه ويبدو أنه جوهرياً غير مشارك في العملية السلمية. وبغياب الملا عمر، كان نائبه مسؤولاً عن إدارة الحركة وقيادة الحملة العسكرية، لكنه فشل في تهيئة الأرضية لإحداث تحول إلى عالم السياسة، والبناء على الرسالة الرسمية التي بعث بها الملا عمر في عيد الفطر وعلى الندوات الإرشادية التي أجرتها طالبان لكوادرها عام ٢٠١٢.

كما فشلت قيادة طالبان في إنجاز الأعمال التحضيرية خلال السنة التي سبقت إعلان الدوحة عام ٢٠١٣، وهذا الفشل يتناقض بشكل صارخ مع الجهود التي بذلتها قيادة الحركة الجمهورية الآيرلندية خلال الفترة الموازية. أضف إلى ذلك أن قيادة طالبان الأصلية منغلقة على نفسها، وذات سمعة «شللية» لا تقبل أقراناً قياديين موثوقين إلا ممن يشاركونها خلفيتها التعليمية في المدارس الدينية. من غير المرجح بالتالي أن تغير قيادة طالبان رأيها وتقتنع بأفكار أو تعليمات أشخاص لايشاركونها ذات خلفيتها المدرسية الدينية. إن التجربة الآيرلندية تشير إلى أن العملية الداخلية لإعادة تقويم الفلسفة السياسية لطالبان ينبغي أن تسبق اتخاذها أية خطوة استراتيجية نحو السلام. أما من حيث كيفية تشجيعها على اتخاذ خطوة كهذه، فالسؤال ليس فقط أية شخصية طالبانية ستلعب دور جيري آدامز بل أيضاً أية شخصية أفغانية لا تنتمي إلى طالبان بل تتعاطف معها ستلعب دور جون هيوم في تجسير الفجوة مع باقي الفرقاء ومساعدة قيادة طالبان على تطوير رؤية سياسية سلمية.

٥- السجناء في عمليتي السلام

نتج عن كلا النزاعين الآيرلندي والأفغاني عدد كبير من السجناء وقعوا بأيدي الحكومتين. وفي كلتا عمليتي السلام احتلت قضايا المعتقلين مكانة

بارزة. لكن ثمة تناقض صارخ بين المقاربة التي انتهجها اللاعبون في شمال آيرلندا وفي أفغانستان. فمنذ المرحلة الأولى للنزاع في آيرلندا الشمالية عبّر الجمهوريون عن شكواهم من إساءة معاملة سجنائهم بطرق شتى، بدءاً بردة الفعل الواسعة ضد الاعتقال الإداري دون تقديم السجناء إلى المحاكم.[1] وقد نجح الجمهوريون لاحقا في إدخال الصراع إلى السجون الحكومية فحولوا معتقليهم إلى لاعبين أساسيين في العملية السياسية أثناء فترة التظاهرات المفتوحة، والإضراب عن الطعام، وانتخاب بوبي ساندز عضواً في البرلمان. لكن حتى في الفترة التي هيمن فيها موضوع السجناء على الأجندة السياسية، بتحريض علني من الحركة الجمهورية، فقد كانت المطالب تنحصر في إعطائهم مكانة سياسية وليس إطلاق سراحهم أو العفو عنهم. وبغض النظر عن هدف الجمهوريين النهائي في الاستيلاء على الدولة، عمل كلا الجانبين وفق الفهم المشترك بأن على المقاتلين المسلحين أن يتوقعوا الاعتقال في حال تم إلقاء القبض عليهم. طبعاً، حافظ الجمهوريون على موقفهم التقليدي برفض الاعتراف بالمحاكم البريطانية، وانتقاد الحكومة لمعاملة السجناء السياسيين كمجرمين عاديين، غير أن موضوع السجناء لم يُفرض أبداً على أجندة المفاوضات إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية.

وهكذا لعب السجناء الحاليون والسجناء السابقون دوراً فاعلاً في عملية السلام لآيرلندا الشمالية ولم يكونوا مجرد موضوع مساومة وابتزاز. استغل بعض القادة شبه العسكريين فترة سجنهم في الانشغال بتثقيف أنفسهم سياسيا وتطوير أفكارهم وبناء علاقات جديدة عبر الخطوط الطائفية. والمثال الأكبر على ذلك غستي سبنس، قائد قوات متطوعي ألستر (Ulster Volunteer Forces)، الذي رفض خلال فترة سجنه الطائفية ونبَذ العنف وانضم إلى حزب الاتحاديين التقدميين (Progressive Unionist party)، بعد أن كان أول عضو في قوات متطوعي ألستر يتهم بجريمة القتل العمد في المحاكم المدنية البريطانية. كما

(١) كيرن ماكفوي، «سَجن الأشخاص شبه العسكريين في آيرلندا الشمالية: المقاومة والإدارة والإفراج،» ٢٠٠١.

لعب سبنس لاحقاً دوراً مفتاحياً في تنسيق جهود الاتحاديين لقبول وقف إطلاق النار، ولذلك اختير لإعلان البيان الرسمي بوقف إطلاق النار عام ١٩٩٤.

خلال فترة المحادثات متعددة الأطراف، أدركت الحكومة البريطانية والحركة الجمهورية الآيرلندية على حد سواء أن السجناء قضية سياسية هامة، واستنتجتا معاً أن دعم السجناء لأي اتفاق قادم يسهل على الطرفين الجمهوري والموالي عملية تبنيه والموافقة عليه. لذلك سهّلت الحكومة البريطانية في آيرلندا الشمالية وصول مفاوضي السلام إلى السجون والاجتماع بالسجناء. في إحدى المراحل زار الوزير المفوض لشؤون آيرلندا الشمالية، أكبر رمز سياسي بريطاني وأعلاه مكانة في الإقليم، السجن الرئيس لاستشارة المعتقلين واستيضاح آرائهم. وتضمن الاتفاق برنامج «الإفراج المبكر» عن السجناء السياسيين الذين تنطبق عليهم الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية، شرط ضمان الالتزام بـ«حسن السلوك». قبل التوصل إلى هذه الاتفاقية النهائية، لم يعرض البريطانيون أية تنازلات رئيسة حول قضايا السجناء أو الإفراج عنهم، ولم يطالبهم الجمهوريون بذلك، فقد كان ثمة فهم عام بأن قضية السجناء يجب أن تنتظر نهاية المفاوضات.

تظهر مقاربة موضوع السجناء في عملية السلام الأفغانية اختلافات واضحة، إذ اعتبرته طالبان هدفا قصير-الأمد، لا قضية نهائية، ويبدو أن الحكومة الأفغانية ومجلس السلام الأعلى تقبلا ذلك. وقد خضعت إدارة أزمة السجناء في أفغانسان لمنطق الرعاية السياسية مع محاولات الفاعلين على الطرف الحكومي زيادة شعبيتهم وإظهار نفوذهم بإطلاق بعض السجناء المحددين والمختارين.

قبل جولة المفاوضات الحالية، تضمنت إجراءات تقوية مبادرة السلام التي أطلقها كرزاي عام ٢٠٠٥ قضايا ذات علاقة بموضوع الأسرى، إذ شارك معتقلون سابقون في سجن قاعدة باغرام ومعتقل غوانتنامو في جلسات مصالحة أجراها رئيس البرنامج صبغة الله مجددي وشجعهم فيها على إنهاء الأعمال العدائية والاستفادة من ضمانات الحماية التي يوفرها لهم البرنامج. لكن لم

يتوفر ربط منهجي بين إغراء أفراد متفرقين من سجناء طالبان السابقين وبين أية محاولة للتعامل مع حركتهم ككل.

من جهتها، سعت قيادة طالبان مراراً لإطلاق سراح السجناء في تعاملها مع مبعوث الحكومة الأفغانية أولاً ومبعوث الولايات المتحدة لاحقاً. ويعتبر التركيز على قضية السجناء متسقاً مع أولويات طالبان خارج أطر محادثات السلام. وتدير طالبان مفوضية متخصصة بشؤون المعتقلين تهدف بالدرجة الأولى إلى تسهيل إطلاق سراحهم على جناح السرعة. وتنجح المفوضية في مساعيها بدفع رشاوى ضخمة للموظفين المعنيين في أجهزة المحاكم الجنائية، أو بالضغط نيابة عن المعتقلين لإدخالهم ضمن برامج الإفراج المبكر أو لوائح العفو الدورية التي يصدرها الرئيس كرزاي والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام السجون والمعتقلات الأفغانية.

ثمة تقارير واسعة الانتشار بأن البؤرة المفتاحية لطالبان في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة كانت العمل لإطلاق سراح خمسة سجناء رفيعي المستوى ونقلهم من معتقل غوانتنامو إلى قطر. واعتبر المتحمسون لعملية السلام القطرية أن هذا إجراء عقلاني لبناء الثقة يهدف إلى فتح المجال أمام طالبان للتعامل مع قضايا مهمة أخرى، مثل صلاتها بتنظيم القاعدة والعمل على مستوى سياسي أعمق. لكن نقاد عملية السلام تساءلوا، في غياب أجندة سياسية طالبانية واضحة المعالم، عما إذا كان إطلاق السجناء هدف طالبان الأول في مساعيها التفاوضية في قطر.

بالإضافة إلى الإفراج عن سجناء طالبان عبر أبواب خلفية وغير معترف بها رسميا، جهدت الحكومة الأفغانية علناً إلى إظهار انفتاحها وتلبية رغبات طالبان بإطلاق سراح سجنائها، برغم غياب المشاركة السياسية الجدية من قبلها أو وجود عملية سلام فاعلة. وهكذا، بأمر من الرئيس كرزاي، دعى مجلس السلام الأعلى باكستان لإطلاق سراح نائب زعيم طالبان الأسبق، الملا برادار، ومعتقلين آخرين. وفي أواخر عام ٢٠١٢ لبت السلطات الباكستانية النداء بإطلاقها برنامج الإفراج عن السجناء، الذي شمل القيادات العليا والمتوسطة لطالبان، بدون شروط وبدون أي رابط بعملية السلام، باستثناء الملا برادار المعتقل لدى الاستخبارات الداخلية

الباكستانية لمدة تزيد عن خمس سنوات. وبغياب أية شروط أو آليات متابعة لسجناء طالبان المحررين في باكستان، لا يبدو أن ثمة أسس واقعية لتوقع أنهم سوف يضغطون على أقرانهم من أجل السلام.

بالتوازي مع ذلك جاهرت إدارة كرزاي بجهودها لإطلاق السجناء من قاعدة باغرام، أيضاً دون قيد أو شرط، مع استلامها المسؤولية عن المعتقلين من الولايات المتحدة. ويدير مجلس السلام الأعلى لجنة سجناء تتصل مسبقاً بالمعتقلين في سجونهم وتتفاعل معهم ويمكن أن تضمهم إلى الحوار السياسي. لكن، على النقيض مما حدث في آيرلندا الشمالية، لم تبذل جهود جدية حتى الآن لتطوير التعامل مع معتقلي طالبان وتحويلهم إلى قاعدة سياسية وأصحاب مصلحة حقيقية في العملية السياسية. لو اتبع النموذج الآيرلندي مثلاً، لسعى مبعوثو طالبان أو وسطاؤها للاجتماع بسجناء الحركة في المعتقلات الرئيسة والحصول على تأييدهم حين كانت قيادة طالبان تواجه قرارات استراتيجية متعلقة بالعملية السلمية.

إن الانفتاح الواضح لكل أجهزة الدولة المعنية واستعدادها لتلبية مطالب الحركة بإطلاق سجنائها يعني ببساطة أن طالبان لم تتلق بعد رسالة واضحة بأن العفو العام عن السجناء وإطلاق سراحهم لا يمكن أن يتم إلا كجزء من التسوية النهائية. وهذا بحد ذاته أضعف إمكانية استخدام مقاتلين حقيقيين، وهم ما يزالون قيد الاعتقال، في تطوير قاعدة شعبية مؤيدة لعملية السلام.

٦- وقف إطلاق النار في عمليتي السلام

كان وقف إطلاق النار في آيرلندا عام ١٩٩٤ مجرد إعلان من قبل الحركة الجمهورية بأن نشطاءها سوف يعلقون هجماتهم المسلحة دون قيد أو شرط، بانتظار البدء بعملية سياسية لحل النزاع.[1] وكانت تلك حركة منسقة من طرف

(١) للاطلاع على مسح للدلائل حول أي المبادرات ساعدت على تقدم عملية السلام، انظر «كيف تحركت آيرلندا الشمالية نحو السلام،» في تحليل المعطيات التعاوني: تأمل مشروع السلام العملي، نيل فيتزدوف وسو ويليامز، كيمبردج، كيمبردج ماساتشوستس، حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

واحد، فالجمهوريون أعلنوا قرارهم دون اتفاق رسمي مع المعارضة، مع أن المفاوضات السرية التي انخرطوا فيها قبل الإعلان وفرت الضمانات لقياداتهم برد الطرف الآخر بمبادرة مماثلة. استجاب البريطانيون سريعاً بسحب بعض العقوبات المفروضة على القيادة السياسية للحركة الجمهورية. بعد شهرين وافقت التنظيمات الرئيسة شبه المسلحة، التي كانت متورطة في أعمال عنف ضد الجمهوريين، على وقف إطلاق النار أيضاً، ثم سمح للجمهوريين بالدخول في عملية محادثات موسعة. وقد بقي وقف إطلاق النار ساري المفعول في الفترة الممتدة من إعلان عام ١٩٩٤ وحتى الآن (مع عودة آنية للعنف عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧).

يمكن اعتبار قرار الجمهوريين بوقف إطلاق النار عام ١٩٩٤ نهاية البداية لعملية السلام الآيرلندية. هذا ببساطة ما يشير إليه الخط الزمني للأحداث، فالمفاوضات السرية التي جعلت وقف إطلاق النار ممكناً استمرت بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤. وإثر الإعلان عن وقف إطلاق النار استمرت المفاوضات بين مختلف الأحزاب من عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٨، حين وقّعت أحزاب آيرلندا الشمالية الاتفاقية الرئيسة، «اتفاقية الجمعة العظيمة». بعد ذلك استغرق تنفيذ الترتيبات الفرعية التي تضمنتها الاتفاقية ووضع اللمسات النهائية على المعاهدات العديدة الملحقة بالاتفاقية عشر سنوات أخرى.

كان ثمة أساس منطقي قوي لتوقيت نهاية البداية، فالعملية كانت تراكمية بطبيعتها. لم يسمح في البداية إلا لعدد صغير جداً من اللاعبين بالمشاركة المباشرة في الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار. ورعت الحكومتان البريطانية والآيرلندية مساري محادثات سرية مع القيادة الجمهورية أكدتا فيهما دعمهما للعملية السياسية بعد وقف إطلاق النار. وأخذ جون هيوم، أهم سياسي وطني ودستوري في آيرلندا الشمالية، على عاتقه مهمة إجراء حوار سري مع الجمهوريين لتطوير رؤية سلمية للسياسات الجمهورية. وأتاحت له صلاته الوثيقة بالسياسيين الاتحاديين المناوئين للحركة الجمهورية تقديم تأكيدات وضمانات طمأنت الطرفين وأسهمت إيجاباً في التوصل إلى النتيجة

النهائية. هذه القنوات السرية العديدة للحوار كانت ضرورية لتنسيق مكاسب الجمهوريين قصيرة-الأمد بهدف تحفيز عملية السلام، لكن عملية المحادثات الأوسع، بمشاركة الجمهوريين، لم تكن ممكنة قبل إعلان وقف إطلاق النار، بسبب شدة المعارضة لإشراك لاعبين يؤمنون بالعنف في العملية الديمقراطية.

مع ذلك، كانت الجهود المبذولة من قبل المشاركين في قنوات الحوار، والعملية السياسية التي قادت في النهاية إلى وقف إطلاق النار، بسيطة في تصميمها. عمل عدد صغير من اللاعبين بشكل ثنائي على أجندة محددة سعيا لتحقيق اتفاقات غير رسمية وجوهرياً غير ملزمة. أما السعي اللاحق للتوصل إلى اتفاق سياسي فكان أكثر تعقيداً بكثير، بسبب العدد الكبير من اللاعبين المشاركين (كل الأحزاب السياسية في آيرلندا الشمالية والحكومة والمجتمع المدني) والأجندة الواسعة والطموحة. لكن محادثات عام ١٩٩٤ متعددة الأطراف، والتي أنتجت في نهاية المطاف اتفاقية السلام، ما كانت ممكنة بغياب الثقة بين الأطراف أو انعدام الإجماع حول قبولهم في المحادثات. لقد ساعد وقف إطلاق النار على توليد هذه الثقة، ومهد الطريق أمام عملية سلام تراكمية ومتصاعدة، وجعل التقدم اللاحق باتجاه توقيع اتفاقية السلام ممكناً.

في مقاربتهم وقف إطلاق النار، سعى الجمهوريون إلى الحصول على ضمانات سياسية لحركتهم، لكن العملية عادت بفوائد فورية وواضحة على عموم الشعب، بسبب خفض حدة العنف والتقدم نحو حياة طبيعية. أصبح وقف إطلاق النار لحظة مهمة أثبتت للشعب في آيرلندا الشمالية أن السلام قابل للتحقيق. وكان عامل الثقة الشعبية مهما في توليد زخم قاد إلى اتفاقية سلام عام ١٩٨٨، وإلى ضمان حصول تلك الاتفاقية على التفويض المناسب في نهاية المطاف. لكن التأييد الشعبي ومشاركة النخب لم تكونا بحال من الأحوال نتيجة بدهية أو متوقعة سلفا، فكبار السياسيين الموالين للتاج البريطاني تابعوا معارضتهم لفكرة قبول الجمهوريين في الساحة السياسية حتى وقت متأخر من عملية السلام.

ارتبطت عملية وقف إطلاق النار عن قرب بالحوار حول العنف

والسياسات الديمقراطية. فأثناء فترة وقف إطلاق النار قرر الساسة الجمهوريون القيام بتحول استراتيجي إلى السياسات الديمقراطية وترك العنف. ولكن أصبح من الواضح لهم أيضاً أن استمرار عنف الجيش الجمهوري الآيرلندي يشكل عقبة أمام طموحاتهم السياسية. كان لممثلي الحكومة والأحزاب السياسية في آيرلندا الشمالية أفكار متشددة حول طبيعة الشرعية الديمقراطية، ولم يكن أي منهم على استعداد للسماح بإدخال حزب ذي جناح ناشط وشبه عسكري إلى الحكومة. لقد أصبح قرار وقف إطلاق النار بمثابة جواز سفر الجمهوريين إلى السياسات الديمقراطية وإلى المساهمة بنصيب كبير في صياغة اتفاقية السلام النهائية.

أسهمت عدة عوامل في جعل وقف إطلاق النار ممكناً، وتمهيد الطريق أمام إجراء المحادثات متعددة الأطراف، برغم بعض التحديات. في المقام الأول، كان ثمة مصدر واحد لمعظم أعمال العنف شبه العسكرية في آيرلندا الشمالية، أي الجيش الجمهوري الآيرلندي، لكن هذا الجيش تمتع بسلسلة قيادة صلبة ومتماسكة ضمنت التزام مقاتليه بقرار وقف إطلاق النار. ثانياً، كان اللاعب الحكومي الرئيس، أي الحكومة البريطانية، داعماً لعملية السلام وعلى استعداد للتكيف الفوري والتعايش مع الجمهوريين لقاء وقف العنف. ثالثاً، كان معظم اللاعبين السياسيين المحليين على استعداد للمشاركة في محادثات السلام والتكيف مع مشاركة الجمهوريين، في حين أن الأحزاب الموالية التي رفضت المشاركة، كالحزب الاتحادي الديمقراطي (The Democratic Unionist Party)، عزلت نفسها عن عملية السلام. رابعا، قامت التنظيمات المعارضة شبة العسكرية للحركة الجمهورية، أي الموالية للتاج البريطاني، بإعلان مماثل لوقف إطلاق النار من طرفها كرد إيجابي على الخطوة الجمهورية. أخيراً، ساعد الدور الفاعل الذي لعبه الوسيط الدولي، السناتور جورج مِتشل، على حماية الاتفاق الأساس بمقايضة المشاركة السياسية بإنهاء العنف.

تكمن أوضح نقاط التعارض بين الحالتين الآيرلندية والأفغانية في أن أي طرف في الصراع الأفغاني لم يعلن وقف إطلاق النار منذ بداية حركة تمرد عام

٢٠٠٣، باستثناء بعض الفترات التي توقف فيها إطلاق النار لأغراض إنسانية. علاوة على ذلك، لم تجر نقاشات عامة كثيرة حول اقتراح وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من الحوار المكثف حول آفاق السلام، فإن فكرة وقف إطلاق النار لم تدخل بعد أجندة النقاش بين الأطراف الأفغانية. الاستثناء الأبرز كان «خارطة طريق السلام» التي تضع تصوراً لوقف إطلاق النار، غير أن المحادثات الدائرة حتى الآن لم تضع شروطاً مسبقة على النشاطات المسلحة للمشاركين فيها.

في حين تدعي طالبان أنها ناقشت فكرة وقف إطلاق نار محدود في محادثاتها التمهيدية مع الولايات المتحدة، فإنها تركز بالدرجة الأولى على إطلاق السجناء باعتباره الإجراء الأهم في عمليات بناء الثقة. ويمكن توصيف استراتيجية كلا الطرفين بأنها «فاوض وحارب»، دونما سبيل واضح وقصير-الأمد لوقف العنف، في حين ركزت المحادثات التمهيدية في آيرلندا على خلق الظروف الملائمة لوقف إطلاق النار قبل الانتقال إلى الأجندة السياسية الأوسع. يبدو أن كل الأطراف الفاعلة في الصراع الأفغاني تتوقع القدرة على الاستمرار في حملاتها العسكرية حتى تحقيق النصر أو التوصل إلى تسوية نهائية.

ثمة أسباب عدة لعدم اهتمام أطراف الصراع الأفغاني بالسعي لوقف إطلاق النار. فحلف شمال الأطلسي يشكك بأي اقتراح لوقف إطلاق النار خشية أن يكون جزءاً من «استراتيجية الخروج»- أي مجرد مناورة من قبل المتمردين للحفاظ على قواتهم الاستراتيجية أثناء انتظارهم انتهاء مهمة الحلف عام ٢٠١٤ للاستيلاء على البلاد مجددا. المتمردون من جهتهم يخشون أمرين اثنين: أولاً، أن شرعية طالبان الراهنة تتأسس على ادعائها تنظيم مقاومة مبررة للقوات الأجنبية، وعلى نفوذها المستمد أساسا من القوة العسكرية التي أظهرتها في السنوات الأخيرة. بالتالي، أي قيادة ستؤيد وقف إطلاق النار مع قوات حلف شمال الأطلسي سوف تخاطر بفقد شرعيتها وقدرتها على تحشيد المقاتلين في حال فشل وقف إطلاق النار، الأمر الذي ينجم عنه فقدان نفوذ طالبان على باقي اللاعبين الأفغان. أضف إلى ذلك أنه لو حاولت قيادة طالبان التقدم إلى الأمام باقتراح وقف إطلاق النار فإنها ستعطي العناصر المتشددة أو السلفية

مبرراً للخروج على هيكل القيادة ومتابعة القتال بمفردها في كل الأحوال. ما يقلق طالبان أن التماسك الذي أظهرته في الحرب قد لا يمتد ليشمل فترة السلم ووقف إطلاق النار. وعلى الرغم من أن ثمة أسباب عدة تدفع المراقب للقول بأن اللاعبين في الصراع الأفغاني لايتوقعون أية آفاق واقعية للانتصار عبر الوسائل العسكرية، فالمؤكد أن أياً منهم لم يتوصل بعد إلى ذلك الاستنتاج، على عكس الحالة الآيرلندية في التسعينيات. إضافة إلى ذلك، يبقى أحد أهم أوجه التناقض بين العمليتين غياب خطاب واضح حول المؤهلات الديمقراطية أو التورط في أعمال العنف كعائق أمام المشاركة في العملية السياسية. والأسباب في ذلك معقدة، فمن ناحية شجعت الحكومة الأفغانية على تناقض المواقف بإدانتها شديدة اللهجة لعنف القوات الدولية، وبتبنيها بعض سرديات المتمردين لتشويه صورة تلك القوات، وهي قوات تعمل بوضوح في صفها. بذلك فشلت الحكومة في تقديم رسالة واضحة بأن عنف طالبان يجردها من إمكانية التحدث في الشأن السياسي، وكانت النتيجة فشل الحكومة الأفغانية، وفي الواقع بقية اللاعبين السياسيين البعيدين عن العنف، في وضع مطالب محددة وشروط مسبقة على طالبان لإلزامها بإعلان وقف إطلاق النار إذا كانت تتوقع قبولها في العملية السياسية.

٧- دور الوساطة الخارجية

إحدى النقاط االمعيارية التي تُعلّمنا إياها عملية السلام في آيرلندا الشمالية هي أن الوسيط الخارجي الذي يتمتع بثقة كل الأطراف يمكنه تحقيق تقدم ملحوظ حين لا تتوفر الثقة بين تلك الأطراف. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تتورط مباشرة في صراع آيرلندا الشمالية، فإن السناتور جورج ميتشل، مبعوث الرئيس بيل كلينتون، ظهر كواحد من الشخصيات المحورية في عملية السلام.[١]

---

(١) دانيل كوران وآخرون، «طريقان للسلام: مقارنة جورج متشل في آيرلندا الشمالية مع ريتشارد هولبروك في البوسنة،» مجلة نيغوشييشن (المفاوضات)، تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

في عام ١٩٩٥ طلبت الحكومتان البريطانية والآيرلندية من الرئيس كلينتون تكليف السناتور ميتشل مهمة المساعدة على متابعة عملية وقف إطلاق النار الذي أعلنه الجيش الجمهوري الآيرلندي. وكانت الدعوة علامة فارقة إذ جسدت ابتعاداً عن الرفض البريطاني التقليدي تدخل قوى خارجية في شؤون آيرلندا الشمالية. أصبح ميتشل الرئيس المشترك للجنة المكلفة نزع سلاح الميليشيات شبه العسكرية، وأصبحت هذه القضية خلافية إلى أبعد الحدود بحيث هددت بوقف تقدم المحادثات السياسية بين مختلف الأطراف. طور السيناتور بصفته تلك ما أصبح يعرف بـ«مبادئ ميتشل» لمقاربة العملية الديمقراطية والابتعاد عن العنف. كانت تلك المبادئ العمود الفقري لعملية السلام وتضمنت الالتزام بما يلي:

- حل سلمي وديمقراطي للنزاع المسلح
- نزع سلاح جميع التنظيمات شبه العسكرية بشكل كامل
- تشكيل لجنة مستقلة للتحقق من نزع الأسلحة
- التخلي عن استخدام القوة كوسيلة للتأثير على القرارات السياسية
- الموافقة على التقيد ببنود أية اتفاقيات يتم التوصل إليها واللجوء إلى الوسائل السلمية لتغييرها في حال عدم الموافقة
- تعليق كل «عقوبات» الضرب والقتل التي تمارسها الجماعات شبه العسكرية

في النهاية وافقت عليها جميع الأطراف على جميع الشروط باعتبارها شروطاً معيارية لدخول المحادثات السياسية. وبعد نجاح السناتور ميتشل في إيجاد نوع من الوئام مع مختلف أحزاب آيرلندا الشمالية، دعته الحكومتان البريطانية والآيرلندية للبقاء رئيساً للمباحثات السياسية متعددة الأطراف التي بدأت عام ١٩٩٦ بين جميع الفئات المتنازعة. بذل ميتشل جهوداً ماراثونية في توجيه دفة المباحثات والتوصل إلى نهاية ناجحة بتبني اتفاقية الجمعة العظيمة من قبل جميع الأطراف في شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٨.

أثبتت وساطة ميتشل الدقيقة والمضنية فعاليتها في الإبقاء على مشاركة أحزاب آيرلندا الشمالية الثمانية والحكومتين البريطانية والآيرلندية في جولات المحادثات كافة. وعبر تعامله الماهر مع قضية نزع الأسلحة أحبط ميتشل مسبقاً جهود الأحزاب الموالية لمنع مشاركة الجمهوريين في المحادثات السياسية. كما ساعد ميتشل على تطوير قواعد لصناعة القرار تقوم على الإجماع في الرأي، وقد اعتمدتها المؤسسات السياسية الدائمة فيما بعد. كذلك استطاع ميتشل بناء علاقات عمل ومتابعة الضغط على جميع الأطراف لضمان توصل المحادثات متعددة الأطراف إلى اتفاق نهائي في الموعد المحدد.

تطلب الوضع في آيرلندا الشمالية وساطة خارجية بسبب مستويات عدم الثقة المرتفعة بين جميع الأطراف، فقادة الأحزاب السياسية الآيرلندية كانوا متخاصمين وبالكاد يتبادلون التحية أو الأحاديث العابرة، ولم تكن أي من الحكومتين تتمتع بثقة جميع الأطراف. استغل ميتشل باعتباره مبعوثاً أميركياً في السياقين الآيرلندي والبريطاني رغبة كل الأحزاب السياسية بالإبقاء على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، واستخدم مهاراته الشخصية كمفاوض مخضرم من تجاربه السياسية الأخرى.

اتبعت عملية السلام الأفغانية سبيلاً مغايراً أيضاً تجاه الوساطة الخارجية، فقد رفضت الحكومتان الأفغانية والأميركية خيار اللجوء إلى وسيط خارجي. أعلنت الحكومة الأفغانية صراحة كرهها «تطفل» أطراف أخرى على جهود السلام، وسعت على الدوام إلى السيطرة على أية عملية بشكل مباشر. لهذا السبب ابتدعت مجلس السلام الأعلى وضمنت أن تعمل هذه الهيئة المستقلة تحت إشراف الحكومة اللصيق. ودافعت الحكومة عن مقاومتها الوساطة الخارجية بادعائها أنها تمثل انتهاكا جزئيا للسيادة الأفغانية، ونجحت في إشاعة هالة من القداسة حول الفكرة القائلة بأن أية عملية سلام يجب أن تكون «بقيادة أفغانية»، بغض النظر عن تجارب الدول الأخرى ونجاحها في استخدام الوساطة الخارجية. لكن السبب الحقيقي لهذه المقاومة على ما يبدو يكمن في خوف الحكومة من احتمال أن يسعى الوسيط إلى تسوية سلمية غير مؤاتية لمصالح ورغبات الحكومة.

وما يعزز هذا الاعتقاد أن الحكومة أظهرت بعض الانفتاح على امكانية الوساطة من قبل أشخاص يتمتعون بثقة الرئيس كرزاي، وكرزاي في الواقع لا يقبل وسيطاً إلا من طراز أفراد يدينون له بالولاء الشخصي ويتمتعون بكامل ثقته.

تقاوم الولايات المتحدة من جهتها الوساطة الخارجية لبعض أسباب القلق ذاتها، إذ تعلن رسمياً دعمها الجهود الأفغانية لتحقيق المصالحة، وتساورها المخاوف نفسها إزاء موضوع السيادة. في الواقع، يبدو أن الولايات المتحدة تعزف عن وضع نفسها في موقف تكون فيه المزود الرئيس بالدعم المالي والعسكري لأفغانستان، وقد تخضع بالتالي بطريقة ما لإملاءات وتأثير الوسيط الخارجي. لذلك افترضت الولايات المتحدة أنها قادرة على لعب الجزء الأكبر من الدور الذي يمكن أن يلعبه الوسيط الخارجي.

من بين الأطراف الأخرى، باكستان أيضاً أعربت عن دعمها عملية سلام يقودها الأفغان أنفسهم، مما يشير ضمناً إلى رفضها دور الوساطة الخارجية. وحدها طالبان أشارت إلى تقبلها فكرة الوسيط الخارجي، واستجابتها لدور مجلس السلام الأعلى في هذا الخصوص مهمة. وتنتقد طالبان اختيار الحكومة رئيسا للمجلس تعتبره منحازاً، مع أنها تؤكد أن ثمة دوراً للوساطة النزيهة وغير المنحازة، نظرا للتقاليد الأفغانية العريقة في إسهام الوساطة «السلسة» في التعاملات الأفغانية وحل الخلافات.

وبسبب مقاومة معظم الأطراف لدور الوسيط الخارجي فقد تمت هيكلة المحادثات في قطر بدونه. لذلك كان لا بد من التكتم على المشاركة السياسية غير الأميركية والقطرية، كمشاركة وزارة الخارجية النرويجية مثلاً، إلى درجة تبدو فيها غير مرئية أو مقيدة للغاية، بحيث يتوقع أن تتعامل طالبان مع مختلف الأطراف الأفغانية الأخرى ومع الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية ومجلس السلام الأعلى بشكل مباشر. لكن النقص الصارخ في الثقة بين الأطراف، الذي تسبب بالكثير من المرارة والاتهامات المتبادلة إثر افتتاح طالبان مكتبها السياسي في قطر، يقدم مثالا آخر عن مزالق عملية السلام بدون وساطة فاعلة، تماماً على عكس الحالة الآيرلندية.

٨- خاتمة ومضامين مشاركة قطر في عملية السلام الأفغانية

بعد أكثر من عقدين على إطلاق الحكومتين البريطانية والآيرلندية محادثاتهما السرية لوقف إطلاق النار، يخلص التقييم الشامل لعملية السلام في آيرلندا الشمالية عام ٢٠١٢ إلى أن العملية نجحت فعلاً في في إحلال السلام. فقد أثبتت المؤسسات السياسية الجديدة قوتها ومتانتها، وانخفض مستوى العنف إلى درجة كبيرة، وتم نزع الأسلحة وإصلاح مؤسسات الدولة الأمنية. لكن التقييم يظهر أيضاً أن آيرلندا الشمالية تبقى مجتمعاً مقسماً، كما يوضح تضاعف عدد حواجز الفصل، أو ما يسمى «جدران السلام»، التي تقّسم المجتمع الآيرلندي منذ توقيع اتفاقية الجمعة العظيمة عام ١٩٩٨. مع ذلك، يبقى التقييم العام أن عملية السلام الطموحة نجحت في إحداث تحول جذري في صراع شرس، ووفرت أساسا لإدارة التعايش بين جميع الأطراف دون اللجوء إلى العنف المدمر في العقود الثلاثة السابقة[١].

من حيث بنية النزاع، هناك مايكفي من أوجه الشبه بين الحالتين الأفغانية والآيرلندية لتبرير إقامة تحليل مقارن دقيق. تواجه أفغانستان، مثلها في ذلك مثل آيرلندا، صراعا طويلا ومركبا يشارك فيه لاعبون كثر. وعملية السلام الأفغانية خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ توازي الفترة التي سبقت وقف إطلاق النار في آيرلندا الشمالية بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤. في كلتا الحالتين لم يحقق طرف انتصاراً حاسماً على الآخر؛ وفي كلتا الحالتين أعاد اللاعبون تقييم استراتيجياتهم في ضوء عجزهم عن تحقيق تقدم عسكري؛ وفي كلتا الحالتين ايضاً اشترك المتمردون وممثلو الدولة الرسميون في مفاوضات خاصة لوضع أسس المشاركة في عملية سياسية أوسع وأكمل.

لكن برغم أوجه التشابه البنيوية للصراعين، يُظهر التحليل المقارن اختلافات مهمة في طريقة مقاربة اللاعبين الرئيسيين للتحديات التي واجهت عمليتي السلام. وبما أن المقاربة الأفغانية ما تزال في مراحلها المبكرة، يمكن

(١) ول نولان، «تقرير لجنة مراقبة السلام في آيرلندا الشمالية،» مجلس العلاقات المجتمعية، بلفاست، شباط/ فبراير ٢٠١٢.

للأطراف الفاعلة استغلال الفرصة السانحة للاستفادة من تجارب الحالات الأخرى، كعملية السلام الآيرلندية، في التعامل مع العراقيل التي تعترض مسيرة عملية السلام الخاصة بهم.

والحالة الخطرة التي يعيشها قادة التمرد قد تفسر جانباً مهما من أسباب بطء عملية السلام الأفغانية. في الحالة الآيرلندية، كانت القيادة الجمهورية الفاعلة والملتزمة بإحداث تحول جذري في دور الحركة عاملاً مفتاحياً في تحقيق تقدم في المراحل الأولى لعملية السلام الآيرلندية تحديداً. على النقيض من ذلك، حين تعثرت المفاوضات الأفغانية عام ٢٠١٢، لم يكن ثمة دليل مقنع على أن زعيم طالبان الأعلى، الملا عمر، كان حتى مشاركاً في عملية صنع القرار. في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، أثبتت قيادة طالبان الاحتياطية أنها غير راغبة أو غير قادرة على اتخاذ قرار استراتيجي بالتقدم نحو المرحلة التالية في عملية السلام بدخول المفاوضات. ومن المرجح أن يبقى غياب قيادة تمرد فاعلة ظاهرة مستمرة في عملية السلام الأفغانية.

كذلك تختلف معاملة السجناء اختلافاً جذرياً في كلا السياقين. لم تقدم السلطات البريطانية في آيرلندا الشمالية أية تسويات رئيسة في قضية السجناء في المرحلة الأولى من عملية السلام، لكنها في المراحل التي أعقبت وقف إطلاق النار سمحت بمعاملة السجناء كسجناء سياسين وأصحاب مصلحة في الحل النهائي، بما في ذلك اعتماد برنامج الإفراج المبكر عن المعتقلين. بعكس ذلك، اتبعت السلطات الأفغانية مقاربة عشوائية بعض الشيء في تعاملها مع قضية السجناء، مما أعطى المعتقلين أسباباً لتوقع الإفراج عنهم دون التوصل إلى أي اتفاق أو حل سياسي للنزاع. في أثناء ذلك يبدو أن الحكومة الأفغانية وطالبان على حد سواء لم يظهرا حماساً كبيراً للفكرة المبتكرة بنقل سجناء طالبان من معتقل غوانتنامو إلى قطر كحل وسط. وسوف يعتمد دور السجناء في القسم المتبقي من عملية السلام الأفغانية على ما إذا قررت السلطات التي تعتقلهم اتخاذ قرار واضح بالتعامل مع برنامج الإفراج المبكر كموضوع متعلق بالمرحلة النهائية من التسوية.

لقد جادلت هذه الورقة في أن إعلان الجيش الجمهوري الآيرلندي وقف إطلاق النار عام ١٩٩٤ كان لحظة مفتاحية في عملية السلام في شمال آيرلندا، فقد فتح الباب أمام تطورات كثيرة لاحقة. على النقيض من ذلك، لم يسع أي من اللاعبين الأساسيين في عملية السلام الإفغانية جدياً لوقف إطلاق النار. وفشل مهندسي عملية السلام الأفغانية في التركيز بوضوح على وقف إطلاق النار كهدف مرحلي أدى إلى ضعف شعبية العملية السلمية بين المواطنين الأفغان (بسبب غياب أي آفق على المدى القريب لتحسن الوضع)، وجعل التقدم فيها أكثر صعوبة (بسبب صعوبة التوصل إلى إتفاق سياسي واسع النطاق دون توفر الثقة المتولدة عن وقف إطلاق النار)، وأجّل الحوار الضروري حول عدم شرعية العنف السياسي.

أخيراً، لعبت الوساطة الخارجية دوراً مهماً وإيجابياً في التوصل إلى اتفاق في آيرلندا الشمالية، في حين عارض الممثلون الحكوميون الرئيسيون استخدام هذه الأداة في عملية السلام الأفغانية. لذلك يبقي انعدام الثقة بين الأطراف قضية جوهرية في أفغانستان، بينما قبل مهندسو عملية السلام في آيرلندا الشمالية الوساطة الدولية للتعامل مع هذه القضية تحديدا.

إن حقيقة فشل عملية السلام الأفغانية على ما يبدو في الاستفادة من أي واحد من هذه العوامل الأربعة في التجربة الآيرلندية يشير إلى أن ثمة مجالاً واسعاً للابتكار في العملية السلمية الأفغانية مستقبلا. ونظراً لأن العملية السلمية توقفت، بعد بداية واعدة، يرجح أن تكون هذه الابتكارات ضرورية.

إن قطر كانت وما تزال أحد أكبر داعمي عملية السلام وأكثرهم تطلعاً لإنجاحها عبر استضافتها وفد طالبان على أمل أن يقود ذلك إلى حوار يفضي بدوره في نهاية المطاف إلى قيام مفوضات رسمية بن الفرقاء. وتقدم الأمثلة الأربعة المستقاة من تجربة عملية سلام مشابهة طيفاً واسعاً من الخيارات تساعد أصدقاء عملية السلام وأنصارها، مثل دولة قطر، على تخطي العقبات والعراقيل التي تعترضها. لا يستطيع أي لاعب كان تقديم علاج مباشر لضعف دينامية قيادة التمرد، وعلى قطر البحث عن طرق لمساعدة طالبان على تحمل عيوب ونقائص

قيادتها، ربما بمساعدتها على إجراء مراجعة استراتيجية لمواقفها. ولو استمرت قطر في لعب دور المضيف والوسيط النزيه، حتى في المحادثات غير الرسمية، فسوف تبقى الفرصة سانحة أمامها للمساعدة على وضع وقف إطلاق النار بقوة على أولويات الأجندة السياسية. إن استعداد قطر لاستقبال كبار قادة طالبان الذين أطلق سراحهم من معتقل غوانتنامو يعني أنها قد تطوعت للتو لإيجاد حلول مبتكرة بالنسبة لدور السجناء في عملية السلام الأفغانية. واستضافة قطر مثل هذه الشخصيات يعطي الإمارة فرصة العمل معهم عن قرب أكثر للتفكير الاستراتيجي في مستقبل الحركة وإعادة النظر في قضية الكفاح المسلح. هذا تحديداً ما عمل عليه قادة الحركة الجمهورية الآيرلندية حتى عام ١٩٩٤، في حين لم تكمل قيادة طالبان المقيمة في كويتا هذه المهمة بعد. أخيراً، إذا كانت إمارة قطر على استعداد لتوسيع دورها في مساعدة الأطراف على تحقيق تقدم في المفاوضات وتسهيل سيرها، فيمكنها التعويض عن غياب دور الوسيط الدولي في عملية السلام الأفغانية.

الفصل السابع

العقبات الراهنة أمام المفاوضات
بين طالبان والولايات المتحدة

وحيد مجدا

انهار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٢، وقبيل انهياره قال جورجي أرباتوف مستشار الرئيس الأسبق ميخائيل غورباتشوف لبعض كبار الموظفين الأميركيين أنه بعد زوال الاتحاد السوفياتي «سنفعل شيئاً مروعاً بأميركا: سنترككم بلا عدو».

كان ذلك نذيراً بالتهديدات الجديدة التي تواجه الولايات المتحدة. وبغياب عدو قوي اعتادت أن تقاتله في حروب تقليدية، تحولت الولايات المتحدة إلى مواجهة عدو جديد- المتطرفين الإسلاميين.

علينا أن ندرس صراع الولايات المتحدة مع الحركات الإسلاموية عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى أعقبت نهاية الحرب الباردة مباشرة (١٩٩٠-٢٠٠١)

والمرحلة الثانية امتدت بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١

والمرحلة الثالثة بدأت عام ٢٠١١

في الطور الأول لم يُسمح للجماعات الإسلامية المعتدلة بالوصول إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية، فجبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر وحركة حماس في فلسطين وجماعة الإخوان المسلمين في مصر لم يسمح لها بالمشاركة الفعلية في الانتخابات. وكانت النتيجة تهميش الجماعات الإسلامية المعتدلة وتقوية الجماعات الأصولية بتأثير الجماهير المحبطَة والساخطة. وعليه

فإن ما تسميه الولايات المتحدة «الإرهاب» ليس أكثر من احتجاجات عامة أو انتفاضات حظرتها ومنعتها من ممارسة حقوقها بالطرق القانونية والسلمية.

بدأ الطور الثاني في ٢٠٠١/٩/١١ واستمر حتى عام ٢٠١١، وكثفت الولايات المتحدة فيه جهودها لاجتثاث الجماعات الإسلامية الأصولية التي أسمتها «إرهابية». خصصت الولايات المتحدة أكثر من تريليون دولار لحملتها الهادفة إلى قتل أسامة بن لادن، وهو مبلغ يفوق الإنفاق على أية حملة عسكرية أخرى في تاريخ العالم. لكن نتيجة عقد كامل من الحرب العالمية ضد الإرهاب أثبت مرونة الجماعات الأيديولوجية وقدرتها على المناورة والبقاء. فأي نجاح حققته الولايات المتحدة في سعيها لاجتثاث القاعدة أو طالبان جرى التعويض عنه بالمزيد من المتطوعين الجدد الذين انضموا إلى صفوف الحركتين. ظنت الولايات المتحدة أن المعركة ستبقى داخل حدود أفغانستان، لكن الصراع امتد إلى آسيا الوسطى وأفريقيا، ولم تمتلك الولايات المتحدة وحلفاؤها القدرة على مواصلة هذه الحرب. لقد أثبتت النتائج أن تصعيد الحملات العسكرية لا يخفف حدة التهديد بل يمهد الطريق أمام المزيد من الصراعات. لذلك يتحتم على الولايات المتحدة وحلفائها تعديل سياساتهم تجاه العالم الإسلامي. وقد فعلوا ذلك إلى حد ما للتو، فالولايات المتحدة تعتقد اليوم أن عليها تقوية الإسلاميين المعتدلين لمواجهة التحشيد السياسي والعسكري للأصوليين. وكان تردد الولايات المتحدة في دعم ديكتاتوريين من أمثال زين العابدين بن علي (الرئيس التونسي الأسبق) وحسني مبارك (الرئيس المصري الأسبق) والرئيس اليمني (الأسبق) علي عبد الله صالح، ودورها في دعم شعب ليبيا ضد القذافي، أدى إلى وصول الجماعات الإسلامية المعتدلة إلى السلطة في تلك الدول. ويفترض أن تنسحب هذه التغيرات التي شهدتها السياسة الأميركية في باقي أرجاء العالم الإسلامي على الوضع في أفغانستان إذا استمرت طالبان في النأي بنفسها والابتعاد عن تنظيم القاعدة وباقي التنظيمات الأصولية المتطرفة.

إن كان الأمر كذلك فينبغي على الولايات المتحدة إيلاء المكتب السياسي لطالبان في قطر أهمية كافية للبدء بحملة جدية لإحلال السلام في أفغانستان.

حين وصل الصراع إلى طريق مسدود: كسب القلوب والعقول أم مكافحة الشغب

جاء في دليل مكافحة الشغب الذي وضعه الجنرال الأميركي ستانلي ماكريستال، قائد القوات الدولية المساعدة على إرساء الأمن في أفغانستان: «بدل مكافحة الشغب، علينا كسب قلوب وعقول» الأفغان، وتجنب تأجيج مشاعرهم ضد الولايات المتحدة إلى حد أبعد مما هي عليه الآن. ويطلب الكتيب الصادر في ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٠ من جنود القوات الدولية القتال «بانضباط ونظام» خلال التعرض للهجمات، واستخدام الأسلحة عند الضرورة القصوى، ويذكرهم بأن الولايات المتحدة سوف تنتصر في معركتها دون حرب، فالنصر لا يتحقق بالقتل والأسر فحسب، لأن القوات الدولية إذا استمرت بقتل وجرح وإيذاء المدنيين خلال عملياتها العسكرية، فإنها ستخلق متمردين جدداً يزيد عددهم عن عدد من قتلتهم.

لكن الكثير من الأشخاص النافذين في الولايات المتحدة لم يوافقوا على استراتيجية الجنرال ماكريستال لمكافحة التمرد، وطالبوا الجنرال ديفد بتريوس بإعفاء الجنرال ماكريستال من مهامه القيادية. لم يأخذ بتريوس بنصيحة ماكريستال في تبني استراتيجية مكافحة التمرد واستبدلها باستراتيجية مكافحة الإرهاب، مما تسبب بالمزيد من الخسائر والإصابات في صفوف المدنيين، فأدى بالتالي إلى ازدياد قوة طالبان يوما بعد يوم. كذلك فشلت الاستراتيجية الروسية في أفغانستان للأسباب نفسها.

كان ماو تسي تونغ يؤمن أن الهدف الرئيس لمقاتل حرب العصابات يكمن في الحفاظ على دعم الشعب له. ولأن الولايات المتحدة فشلت في جهودها الرامية لتحقيق هذا الهدف فمن الأفضل لها تبني أسلوب المفاوضات، لأنها لا تستطيع الانتصار على الأفغان الذين يعتبرون الأميركيين وحلفاءهم قوات احتلال.

تتلخص مطالب الولايات المتحدة وحكومة كرزاي من حركة طالبان بما يلي:

- التخلي عن سلاحها ووقف الانتهاكات الأمنية
- قطع صلاتها بالتنظيمات الإرهابية
- قبول الدستور الأفغاني

بتعبير آخر: يتوجب على طالبان الاستسلام دون قيد أو شرط.

أرسل المسؤولون الرسميون الأميركيون مطالبهم إلى المكتب السياسي لطالبان في قطر. أرادت الولايات المتحدة إعلاناً رسمياً من طالبان يدين الإرهاب، لكن طالبان رفضت. ورفض طالبان مبني على اختلافها مع الولايات المتحدة حول تعريف «الإرهاب» و«العالم الإسلامي». من الجهة المقابلة، يعتبر قبول طالبان بالعملية السياسية في قطر بمثابة طلاق الحركة وانفصالها عن تنظيم القاعدة، لأن شبكة القاعدة رفضت إقامة أي اتصالات مع الجانب الأميركي. غير أن الولايات المتحدة أدرجت على قائمتها السوداء جماعة حقاني، التي يقودها مولوي وسراج الدين حقاني، وهي جماعة تنتمي إلى طالبان مما يعني أن الولايات المتحدة أغلقت الباب في وجه المفاوضات مع طالبان.

من جهتها تطالب حركة طالبان الولايات المتحدة بما يلي:

- خروج القوات الأجنبية من أفغانستان
- إطلاق سراح جميع الأسرى
- إزالة أسماء قادة طالبان عن اللائحة السوداء

ابتدعت وسائل الإعلام العالمية صورة طالبان التي لا هم لها في المفاوضات إلا تحرير سجنائها الخمسة. لكن هذا المطلب ليس شرطاً مسبقاً لبدء العملية السلمية بل اختبار لحسن نوايا الطرفين المشاركين في المفاوضات ومحاولة لخلق جو من الثقة بينهما. كذلك رفضت طالبان إجراء أي نوع من المفاوضات مع الحكومة الأفغانية، لكن الولايات المتحدة لا تريد إضعاف حكومة حامد كرزاي التي لا تحظى لتوها بدعم كبير بإقصائها عن عملية السلام.

لماذا فضّلت طالبان قطر كمركز للتفاوض؟

حددت طالبان الشروط التالية للدولة الوسيطة في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة:

١- أن تكون الدولة الوسيطة دولة إسلامية.

٢- ألا تكون الدولة الوسيطة إحدى دول الجوار، لأنه لو نظّمت إحدى دول الجوار هذا الاجتماع فسوف تنازعها الدول الأخرى على النفوذ.ومحاولة التأثير على السياسات الأفغانية، وتنافس المصالح الأجنبية لا يفيد أفغانستان.

٣- ألا يكون للدولة الوسيطة قاعدة عسكرية في أفغانستان، مما يستثني تركيا والإمارات العربية المتحدة اللتين تمتلكان قواعد عسكرية فى أفغانستان.

٤- أن تتمتع الدولة الوسيطة بعلاقات طيبة مع طالبان على الأقل في السنوات العشر الأخيرة.

معارضة باكستان لعملية السلام في قطر

عندما وافقت طالبان على إقامة مكتب سياسي في قطر عام ٢٠١١، شعرت باكستان بالقلق وعقد موظفو الاستخبارات الداخلية الباكستانية عدة اجتماعات مع الولايات المتحدة في محاولة لإضعاف القرار.

في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، وبمساعدة الجماعة الإسلامية، عقدت ندوة في بيشاور بعنوان «الوضع في أفغانستان وآثاره على المنطقة»، شارك فيها بعض كبار ضباط الاستخبارات الداخلية الباكستاني، كالجنرال حامد غول والجنرال أسد دوراني، وكلاهما مديران سابقان لوكالة الاستخبارات الباكستانية. أعلن غول صراحة أن الولايات المتحدة تعمل بمعزل عن باكستان، وأضاف: «إن عملية السلام في قطر فاشلة باعتقادي، فالولايات المتحدة ليست صادقة ولها غرض آخر من وراء العملية». كانت باكستان تهدف إلى تنظيم الاجتماع تحت إشرافها في مكان آخر لمنع استفادة الولايات المتحدة من نتائجه. ولباكستان تاريخ طويل في مساعدة المجاهدين بعد الغزو الروسي،

والأهم من كل ذلك أن باكستان وقعت بالنيابة عن الجهاديين اتفاقية جنيف عام ١٩٨٨ التي حددت تاريخ الانسحاب السوفياتي.

أهداف الولايات المتحدة الإقليمية في أفغانستان

كانت إحدى العقبات الرئيسة أمام عملية السلام في أفغانستان أهداف الولايات المتحدة الغامضة في المنطقة. الرئيس كرزاي نفسه أشار إلى ذلك الغموض في اجتماعه مع المحللين السياسيين إذ قال بأنه متأكد تماماً من أن للولايات المتحدة أغراضا مهمة أخرى في المنطقة، لكنه لا يعرف على وجه الدقة ماهية تلك الأهداف.

يمكن تلخيص أهداف الولايات المتحدة المحتملة على النحو التالي:

- كبح جماح الصين: الصين عملاق اقتصادي ينافس الولايات المتحدة، وإذا لم تستطع الولايات المتحدة لجمه فسوف تصبح الصين قوة عظمى تغيّر شكل العالم وتعيده مجدداً إلى عالم ثنائي القطب. ويمكن لانبثاق الصين كقوة عظمى بميول شرقية استبدال القيم الغربية في العالم، الأمر الذي يشكل كابوساً مرعباً للولايات المتحدة والدول الغربية. وتقع الصين قرب موارد هائلة في أفغانستان وآسيا الوسطى لم تمسها الأيدي بعد، مع العلم أن استخراج المعادن والفحم واحتياطيات الطاقة الأخرى رخيص في الصين ذاتها. كما وقعت الصين مؤخراً عدة عقود لاستخراج النفط والنحاس في أفغانستان، وهي على وشك توقيع اتفاق مع الحكومة الأفغانية لاستخراج الحديد.
- تقع القواعد الأميركية في شرق أفغانستان وتشكل تهديداً للأمن الروسي وحاجزا يحول دون وصول الروس إلى الشرق الأوسط. لهذا السبب قال سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، إن وجود القوات الأميركية غير مبرر في المنطقة، لأن الولايات المتحدة لم تستطع هزيمة الإرهاب بمئة وخمسين ألف جندي، وبالتالي ليس من المتوقع أن تستطيع هزيمته بأعداد أقل مستقبلاً. وعليه فإن للولايات المتحدة مصالح غير معروفة في المنطقة وينبغي عليها توضيح نواياها.

- يمكن أن يشكل وجود القوات الأميركية تهديداً لإيران أيضاً، والتحديات بين الولايات المتحدة وإيران قد تؤثر سلباً على عملية السلام في أفغانستان.
- في عمليات احتواء الصين سوف تلعب الهند أفضل الأدوار في أفغانستان، خصوصاً من حيث استخراج المعادن والفحم واحتياطيات الطاقة. وتشجع الولايات المتحدة الهند على منافسة الصين في أفغانستان، مع أن هذا التنافس سوف يفاقم غضب باكستان.

التحديات أمام تواجد القوات الأميركية على المدى الطويل في أفغانستان

تعتقد الولايات المتحدة أنها بعد توقيع اتفاقات استراتيجية وأمنية مع الحكومة الأفغانية، ستتولى قوات الشرطة والجيش الأفغاني كافة المسؤوليات الأمنية في البلاد بعد عام ٢٠١٤، وتحد بالتالي من الالتزامات والمسؤوليات الأميركية. وبتوقيعها تلك الاتفاقات تريد الولايات المتحدة أن يحترب الأفغان فيما بينهم، بينما تبقى القوات الأميركية آمنة في قواعدها الحصينة فتستطيع الولايات المتحدة في الآن ذاته تقليص حجم إنفاقاتها العسكرية. لكن الولايات المتحدة لا تريد أن تتجنب الصراع مع طالبان للأبد، فالإدارة الأميركية تسعى إلى إيجاد مبرر للمواجهة لا يمكن للكونغرس أن يرفضه. وإدراج جماعة حقاني ضمن لائحة الإرهاب يتيح للبيت الأبيض مهاجمة طالبان متى شاء باعتبارها منظمة راعية للإرهاب، والولايات المتحدة بحاجة إلى تلك المرونة في مهاجمة طالبان كجزء من حربها على الإرهاب.

باختصار، إن وجود القوات الأميركية في المنطقة سيخلق اضطرابات واسعة ويبقي المنطقة غير آمنة، خصوصا من النواحي التالية:

- استمرار الصراع غير المباشر وتفاقمه: عندما يستمر الصراع ستحاول الدول الإقليمية خلق تحديات جديدة أمام المصالح الأميركية، وهذه التحديات ستسبب صراعات غير مباشرة في المنطقة. سيعاني الأفغان بالتالي المزيد من مشكلات التدخل الأجنبي والتداعيات الناجمة عنها.
- السيطرة على أفغانستان عبر التقسيم: حين تضيق الولايات المتحدة ذرعا

بالصراع الأفغاني، ستلجأ إلى الخطة التالية على الطاولة وهي تقسيم أفغانستان حسب «الخطة ب» و«الخطة ج»، وكلاهما خطتان كارثيتان بالنسبة لبلد مغلق لا منفذ له على البحر كأفغانستان. ستخلق هاتان الخطتان بالتالي مشكلات للصين في سعيها لاستخراج الحديد واليورانيوم والغاز والنفط من مصادرها الاحتياطية الثمينة.

النتائج

أفغانستان ساحة حرب دائمة لا ينتصر فيها أحد. تبوأت مكانة خاصة وخطرة في تاريخها إذ هزمت قوة عظمى كالاتحاد السوفياتي، وذاق شعبها الألم والمعاناة في ذلك الاشتباك الدامي. وماضيها الذي مزقته الحروب لا يترك للشعب الأفغاني أفقاً واسعاً للتفاؤل، ويبقي مستقبله ملتبساً وغامضاً. كما يثبت صراع العقود الثلاثة الفائتة حقيقة واحدة حول كل حروب أفغانستان: الجميع خاسرون.

هل فاز المجاهدون حقا حين غادر السوفيات أفغانستان؟ حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك جمهورياته، فشل المجاهدون في تشكيل حكومة وطنية وفي مواجهة صعود طالبان. ونتيجة الصراع الداخلي سيطرت طالبان على السلطة وعلى البلاد، لكنها رفضت قبول باقي الإثنيات فكان فشلها محتوما.

كذلك اعتُبر الغزو الأميركي لأفغانستان بعد ٩/ ١١ نصراً في البداية. لكن استمرار الصراع تسبب في تورط حلف شمال الأطلسي بنزاع طويل الأمد، ويبدو بعد ١١ سنة من القتال أن دول الحلف فقدت الأمل في رؤية أي احتمال لانتصار معقول، وتسعى الآن إلى تطوير استراتيجية خروج مشرّف.

ثمة خياران متاحان أمام الأفغان اليوم:

الخيار الأول، إدراك استحالة تحقيق نصر حاسم لأي من الأطراف المتحاربة اليوم. علينا أن نتعلم تحديداً درسين مهمين من تاريخ الحروب على أرض أفغانستان: أن يتقبل الأفغان بعضهم بعضاً؛ وأن يمتلكوا القدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم.

الخيار الآخر؛ تقسيم بلد مغلق لا منفذ له على البحر كأفغانستان وتوظيف موارده الطبيعية في التطوير الاقتصادي، وهو خيار أقل ما يقال عنه أنه ليس خياراً حكيماً. فالتقسيم يعني خلق حدود جديدة، وإذكاء عداوات قديمة، وتأجيج صراع داخلي لا تستفيد منه إلا دول تسعى إلى استغلال موارد أفغانستان وثرواتها الطبيعية.

عملية السلام في قطر سبيل المفاوضات الداخلية بين الأفغان

حين ظهرت أخبار الإعلان عن افتتاح مكتب سياسي لطالبان في قطر نهاية عام ٢٠١١، أثارت توقعات التوصل إلى سلام في أفغانستان الكثير من الاهتمام والتفاؤل. فقد فشلت قبل ذلك جهود الحكومة لإقامة مجلس سلام أعلى يضم كل الأفغانيين، وللأسف لم تقدم الولايات المتحدة ولا الحكومة الأفغانية خطط سلام مع طالبان لا تتضمن استسلام الحركة بدون قيد أو شرط. أظهر الملا محمد عمر ثقته بعملية السلام في قطر عبر إرسال فريقه السياسي لعقد الاجتماعات التمهيدية، وأعلن في خطاب عيد الفطر اهتمامه بالمفاوضات، وحدد شروط موافقته الرسمية، وهي أساساً الالتزام بالشريعة الإسلامية، دون التخلي عن آفاق السلام مستقبلا.

مع من تجتمع طالبان؟

يتلخص الموقف الرسمي لطالبان بعدم التفرد بالسلطة، فقد أعلن الملا عمر صراحة في الخطاب المذكور: «مرة أخرى، أريد أن أقول لكم أنني لست تواقاً لاستلام السلطة، ولا أرغب في استمرار الصراع الداخلي، لكن جهودنا تنصب على وقف تدخل الدول العظمى ودول الجوار في شؤون بلدنا، فمستقبلنا يجب أن نرسمه بأنفسنا».

يستحيل، إذن، بلوغ هذه النقطة دون مشاركة جميع الأطراف الأفغانية في مفاوضات شاملة. وفي هذه المرحلة يجب أن يصدر خطاب رسمي من طالبان تعلن فيه ترتيب اجتماعات مع معارضيها السياسيين، بمن فيهم حكومة كرزاي، لكن طالبان رفضت التفاوض مع هذه الحكومة حتى الآن. ومن جهتها

تسعى الحكومة الأفغانية إلى التفاوض مع قادة المعارضة، والزعماء القبليين، وبقية الأطراف في اجتماع يخصص لبحث الشؤون الأفغانية الداخلية ويناقش كل القضايا المطروحة، بما فيها تركيبة الحكومة، وتواجد القوات الأجنبية، والمواضيع المتعلقة بمستقبل أفغانستان.

نظراً للوضع الحرج في أفغانستان والعالم اليوم، يتحتم افتتاح مكتب طالبان في قطر بأسرع وقت ممكن، سيما وأن طالبان أجلت الاجتماع مع الولايات المتحدة في شهر نيسان/إبريل الماضي بسبب عدم التزام الإدارة الأميركية بعملية السلام. قيل أيضاً إن الرئيس أوباما لم يكن متلهفاً لمتابعة الاجتماع بسبب انشغاله بالانتخابات الرئاسية. وبما أن أوباما فاز في تلك الانتخابات، نأمل تجدد عملية السلام، فالأفغان ما زالو متفائلين بالتوصل إلى حل سلمي عبر المفاوضات في قطر.

يجب على المجتمع الدولي دعم عملية السلام في قطر

بعد هجمات ٩/ ١١ أصدر مجلس الأمن قرار غزو أفغانستان، ثم شارك أعضاؤه الدائمون في مؤتمر بون الأول، وبعد أن وصلت الحرب في أفغانستان إلى طريق مسدود يتوجب على هذا المجلس الآن لعب دور فاعل في إحلال السلام في البلاد. وقد أعلنت الأمم المتحدة فعلياً أنها ستعقد اجتماعاً في تركمانستان تشارك فيه كل الجماعات الأفغانية، بما فيها طالبان، يكون بمثابة فرصة تتعرف فيها الأطراف بعضها على أفكار بعض حول مستقبل البلاد.

نطالب بأن تلعب منظمة المؤتمر الإسلامي أيضاً دوراً نشطاً في هذه العملية، والأفغان يثمنون عالياً الدور الذي يلعبه علماء المسلمين في هذه المنظمة. أفغانستان بحاجة إلى دعم الدول الإسلامية لإحلال السلام في ربوعها، وتقدر جهود قطر، الدولة المضيفة، وتعاونها وتطالب المجتمع الدولي بدعم عملية السلام في المفاوضات القطرية.

الفصل الثامن

القتل المستهدف وإغراءات تقنية الطائرة بدون طيار: كارثة سياسية واستراتيجية

ليفيا ناسيوس ومارك لوفين

في الشهور القليلة الماضية، أصبح القتل المستهدف بواسطة الطائرات بدون طيار فضيحة اليوم في السياسة الخارجية والمحلية الأميركية. وقد واجهت إدارة أوباما هجوماً عنيفاً بسبب تورط الرئيس المباشر في العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية الأميركية في باكستان واليمن والصومال، حيث تستخدم طائرات قتالية وطائرات تجسس بدون طيار للقيام بمهام الاستطلاع والقتل الموجه في محاولة لـ«قطع رأس» قيادة تنظيم القاعدة في هذه البلدان. والمعروف أن السياسة الرسمية لإستراتيجية مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة تهدف إلى «تدمير تنظيم القاعدة والقضاء عليه» في أفغانستان وباكستان وباقي مناطق آسيا والشرق الأوسط. وتلعب الطائرات بدون طيار دورا مهما في هذا السياق يكمن تحديدا في قتل «الأهداف الثمينة»[١]. لكن سعي وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وهي مؤسسة حكومية أميركية مدنية، لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ أدى إلى قتل مواطنين أميركيين، وإلى توتير العلاقات بين أميركا وحلفائها في تلك المناطق. مايثير الصدمة أن مقاربة وكالة المخابرات المركزية لمكافحة الإرهاب في عهد أوباما لم تختلف كثيراً في تفاصيلها عن

---

(١) ميكا زينكو، «تعديل سياسة الهجوم بالطائرات من دون طيار،» مجلس العلاقات الخارجية (كانون ثاني/يناير ٢٠١٣)، ص: ٩.

عهد سلفه،[1] وهي فضيحة تتصاعد آثارها تدريجيا لتشمل قضايا عدة تتعلق بالقانونين الدولي والمحلي، وبأهداف مكافحة الإرهاب، والسياسة الخارجية، وبالقلق المتزايد جراء التغيرات التي ستدخلها تقنيات حرب الطائرات بدون طيار على أساليب الحرب الحديثة في أنحاء العالم كافة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التقنيات سوف تترك آثارا مهمة على شؤون الأمن والحرب ومكافحة الإرهاب في الحاضر والمستقبل.

تتركز فضيحة استخدام الطائرات بدون طيار بشكل رئيس على البرنامج الذي تديره وكالة المخابرات المركزية الأميركية في باكستان، لكن هذه الطائرات ستبقى قيد الاستخدام على نطاق واسع في أفغانستان أيضاً. وتأثير البرنامج في الدولة الأخيرة يلقي بظلاله على الفضيحة في الدولة الأولى، فحقيقة أن القيادة العسكرية الأميركية في أفغانستان تشرف على استخدام الطائرات بدون طيار تجعلها وكل النتائج العسكرية المترتبة عن هجماتها أقل إثارة للاهتمام من مثيلتها في باكستان، حيث يبدو من المروع حقاً أن تقوم مؤسسة مدنية أميركية بقتل الناس على نطاق واسع خارج مسرح العمليات العسكرية. بالتالي فإن العواقب السياسية للتفاصيل المتوفرة حالياً والمتبدية تباعاً حول برنامج الطائرات بدون طيار الذي تشرف عليه وكالة المخابرات المركزية الأميركية سوف تترك أكبر الأثر على قضايا التشريع والرقابة المتعلقة بهذا البرنامج. لذلك لا يمكن الفصل بين دراسة برنامج الطائرات بدون طيار وبين تجاوزات وكالة المخابرات المركزية الأميركية، تماماً كما يستحيل الفصل بين أمن واستقرار أفغانستان في المستقبل، وبين مستقبل باكستان والمناطق القبلية الخاضعة لإدارتها الفدرالية. لقد تركّز الكثير من اهتمام وسائل الإعلام مؤخراً على الطائرات المقاتلة بدون

(١) هذه وجهة نظر مألوفة في الأدبيات الصحافية والأكاديمية. انظر على سبيل المثال مقال ليلى هدسون وكولن إس. أوينز ومات فلانيز «حرب الطائرات بدون طيار: انفجار ارتدادي من طريقة الحرب الأميركية الجديدة،» مجلس سياسات الشرق الأوسط،١ حزيران/ يونيو (٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني:

http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/drone-warfare-blowback-new-american-way-war

طيار،[1] لكن من المهم إدراك حقيقة أن معظم هذه الطائرات على أرض المعركة تبقى غير مسلحة وتستخدم في مهام المراقبة والاستطلاع.

يتناول الفصل الحالي استخدام الطائرات المقاتلة بدون طيار في أفغانستان وباكستان معا (نظراً لأن هاتين الدولتين مرتبطتان عضوياً في هذا السياق)، والحجج المتعلقة بإساءة استخدامها وتداعيات ذلك على مختلف الصعد. لكن يبقى الموضوع الأساس التكلفة الاستراتيجية الباهظة التي تدفعها الولايات المتحدة نتيجة استخدامها هذه الطائرات وتأثيرها على أهداف مكافحة الارهاب ومكافحة التمرد في باكستان وأفغانستان، وكيف أن تلك التكلفة غالباً ما تضيع في غمرة النقاش السياسي والإعلامي الدائر، إذ ينزع النقد الموجه من قبل وسائل الإعلام والمؤسسة السياسية إلى تجنب الخوض في تبعات التكلفة الاستراتيجية والإنسانية لاستخدامها. إن انعدام النقاش الجدي حول هذا الموضوع سوف يؤثر على مستقبل مهمة حلف شمال الأطلسي (النيتو) في أفغانستان، وعلى مستقبل هذه الدولة ذاتها، كما يؤثر على السياسات الخارجية للولايات المتحدة وعلى التطور الحتمي لأشكال حرب الطائرات بدون طيار مستقبلاً.

سوف يحاول المقال الحالي اختصار الكم الهائل من النقاشات والتقارير الصادرة مؤخراً حول استخدام الطائرات بدون طيار من قبل وكالة المخابرات المركزية الأميركية والجيش الأميركي وحلف شمال الأطلسي، وذلك لتقديم ملخص شامل حول الموضوع. كما يتناول بالبحث أهم نقاط الخلاف وأهم المعلومات المتعلقة بها، مع تقديم فقرات خاصة بظهور تقنية الطائرات بدون طيار، والجدل السياسي المحتدم حولها في واشنطن، ودراسة دورها ومستقبلها بعد نهاية الحرب في أفغانستان. لكن من الضروري البدء بدراسة ماهية الطائرات بدون طيار، وكيفية ظهورها إلى حيز الوجود، وكيفية استخدامها في الوقت الراهن.

---

(١) تستخدم عبارتا «الطائرات المقاتلة بدون طيار» (combat drones) و«الطائرات المسلحة بدون طيار» (armed drones) بطريقة تبادلية في الدراسة الحالية، لكن ثمة تمييز بينهما وبين اصطلاحات أخرى مثل العربات الجوية غير المأهولة (UCAVs).

ما الطائرات بدون طيار؟

يشار إلى الطائرات بدون طيار («درونز» بالإنكليزية) باسم «العربات الجوية غير المأهولة»، إذا كانت غير مسلحة وتنحصر مهامها في المراقبة والاستطلاع، وباسم «العربات الجوية القتالية غير المأهولة» إذا كانت قادرة على إطلاق الصواريخ. كلا النوعين جزء من النزعة التقنية العسكرية الحديثة لـ «أنسلة» (استخدام الإنسان الآلي أو الروبوت) وظائف محددة بهدف الحفاظ على حياة الجنود وعدم تعريضهم للخطر في ساحة المعركة. وقد استخدمت الطائرات بدون طيار في البداية حصرا كأجهزة استطلاع[1] مزودة بكاميرات حساسة، وأنظمة تتبع وملاحقة، وقدرة ميكانيكية على الطيران لمئات الساعات، لكنها في نهاية الأمر، وكما هو متوقع، زودت بالأسلحة.

يسمى أكثر أنواع الطائرات بدون طيار شيوعاً «الطائرة المفترسة» (Predator) وهي طراز مسلح متوسط الحجم قادر على حمل صواريخ «نار الجحيم» (Hell Fire) الموجهة بأشعة الليزر. وعلى نحو دراماتيكي مماثل من حيث التسمية، يطلق على الطراز الأكبر حجماً اسم «الطائرة الحصادة» (Reaper)[2]. يركب نوعا الطائرات المقاتلة بدون طيار فوق طائرة تقليدية وينطلقان منها بسهولة لاستطلاع ساحة المعركة واطلاق الصواريخ. وكانت الحرب في العراق وأفغانستان حقل تجارب وبيئة مناسبة لاختبار هذا النوع من التقنية العسكرية الحديثة،[3] وقد بدأت القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي تجارب ميدانية مؤخرا على نوع متطور (يطلق عليه اسم Switchback) يمزج بين الطائرة والصاروخ ويحولهما معا في النهاية إلى صاروخ صغير واحد ذي

---

(١) هدسون وآخرون، «حرب الطائرات بدون طيار..». مصدر سبق ذكره.

(٢) بيتر دبليو. سينغر، «الإنسالات في الحرب،» دورية ولسون كوارترلي، العدد ٣٣، رقم ١ (خريف ٢٠٠٩)، ص: ٣٤.

(٣) المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية، «الفصل الأول: الحرب في أفغانستان والعربات الجوية غير المأهولة: الدروس والتقنات المتبدية؛ حرب الفضاء الإلكتروني: تقويم البعد العسكري» مجلة ميليتري بالانس (التوازن العسكري) العدد ١١١، رقم ١ (٢٠١١)، ص: ٢٠.

أجنحة متحركة يطلق من أنبوب ثابت وينفجر حسب الأوامر أو لدى إصابته أهدافا مبرمجة مسبقاً[1].

يقود الطائرات بدون طيار العاملة في أفغانستان «ملاحون» يعيشون في قاعدة كريتش لسلاح الجو الأميركي في صحراء نيفادا على بعد آلاف الكيلومترات عن أرض المعركة. ويستخدم هؤلاء الملاحون أجهزة تحكم أشبه بألعاب الفيديو لتوجيه الطائرات، ثم يستمتعون بترف العودة إلى منازلهم وقضاء المساءات مع أفراد أسرهم[2].

شجعت الولايات المتحدة باعتمادها هذه التقنية على نمو صناعة أسلحة جديدة أثارت الكثير من الاهتمام والقلق. ولم تعد الولايات المتحدة وحدها تستثمر الأموال في هذه التقنية، فالعديد من دول العالم الأخرى تمتلك لتوها مثل هذه الطائرات أو تقوم بتصنيعها،[3] والواضح أن صناعات الإنسالات[4] العسكرية تشهد رواجاً كبيراً في الوقت الحالي ويرتبط تاريخا ومستقبلها عن قرب بتاريخ ومستقبل الحروب في العالم.

تقنية الطائرات بدون طيار: موجز تاريخي

تعتبر تقنية الطائرات بدون طيار تاريخياً قمة التطورات التقنية التي شهدها القرن العشرون، ويمكن ربطها مباشرة بالتقدم العلمي العام في العصر الحديث.[5] يصنف بي. دبليو. سينغر، وهو باحث رائد في علوم الإنسالات وتقاناتها، الطائرات بدون طيار على أنها إنسان آلي عسكري، ويشير إلى

(١) سبنسر آكرمن، «الدمج بين الصاروخ/ الطائرة الانتحارية الصغيرة بدون طيار جزء من ترسانة الأسلحة الأميركية في أفغانستان،» مجلة ويرد، عدد ١٣ آذار/ مارس، ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني:

http://www.wired.com/dangerroom/2013/03/switchblade-afghanistan/.

(٢) سينغر، «الإنسالات في الحرب»، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٢ و٣٦.

(٣) نول شاركي، «أتمتة الطائرات العسكرية بدون طيار وانتشارها وحماية المدنيين،» مجلة لو، إنوفيشن أند تكنولوجي (القانون والابتكار والتقنية)، العدد ٣، رقم ٢ (٢٠١١)، ص: ٢٣١.

(٤) الإنسالة تأتي اختصاراً لكلمة: الإنسان الآلي، (المحرر).

(٥) دبليو. سنغر، تواق للحرب، نيويورك، دار نشر بنغوين، ٢٠٠٩، ص: ١٩-٦٥.

الابتكارات العلمية التي أدت إلى تطويرها حتى قبل إسهامات توماس إديسون (T.Edison) ونيكولا تيسلا (Nicola Tesla) اللذين اخترعاها بالشكل الذي نعرفه اليوم[1]. وكان العالم شهد منذ الحرب العالمية الأولى قفزات تقنية نوعية مشابهة أثارت قلقاً كبيراً في مختلف الأوساط، خصوصاً في مجال صناعة الأسلحة، مما يجعل الجدل الحالي حول هذه التقنية المتطورة غير جديد تماماً.

تطورت صناعة الإنسالات العسكرية في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ خلال الخمسين سنة الماضية. وعلى الرغم من الإخفاقات والنكسات العديدة التي واجهتها أحيانا في مسارها الطويل، فإن الدعم المباشر الذي تلقته من وزارة الدفاع الأميركية مكن تقاناتها من اللحاق بركب الأفكار المتطورة في عالم اليوم. في عام ١٩٦٢، حصلت «شركة ريان للصناعات الجوية» على عقد بقيمة ١,١ مليون دولار من الجيش الأميركي لبناء أول طائرة بدون طيار أطلق عليها اسم «سراج الليل» (Fire Fly)، واستخدمت للطيران فوق مناطق جنوب شرق آسيا خلال حرب فييتنام، لكن المشروع برمته تم التخلي عنه لاحقاً. وفي عام ١٩٩١، عادت الطائرات بدون طيار إلى الظهور مجدداً في حرب الخليج الأولى، حيث رافقت إحداها قوات الغزو الأميركي إلى داخل العراق في طلعات جوية ناجحة إلى حد ما. غير أن صناعة هذه الطائرات لم تزدهر عملياً إلا بعد قرار لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأميركي تحويل «ثلث الطائرات المخصصة لشن هجمات خلف خطوط العدو إلى طائرات غير مأهولة،» الأمر الذي أعطاها الدفع الذي احتاجته بتسخير القوة الشرائية والبحثية للجيش الأميركي التي وضعت تلك الصناعة في مساق تطوري أوصلها إلى ماهي عليه الآن[2].

ترافق النضج التقني الذي بلغته تلك الصناعة مع التغيرات السياسية المطلوبة في العقد الأول من القرن الحالي. ويكمن جزء من جاذبية تقنيات العربات الجوية غير المأهولة، وهي لا تشمل الطائرات بدون طيار فحسب بل الإنسالات الأرضية أيضاً، في تأثيره على ازدياد مخاوف الولايات المتحدة

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص: ٥٩.

من حجم خسائرها البشرية في فترة الحرب الباردة. وقد تبدت هذه المخاوف والتغيرات السياسية الناجمة عنها بأوضح صورها في التجارب التي مرت بها الولايات المتحدة في كوسوفو والصومال، وبلغت ذروتها في رفضها التدخل في أعمال الإبادة الجماعية في رواندا والبلقان[1]. جاءت تقنية العربات الجوية غير المأهولة، إذن، استجابة منطقية لرغبة الولايات المتحدة بتقليص فرص تعريض جنودها للخطر إلى الحدود الدنيا في المهام والعمليات الحربية المستقبلية.

ازداد الإنفاق العسكري الأميركي مع نشوب الحرب في العراق وأفغانستان ومع الحرب الكونية على الإرهاب، وازدادت معه فوائد وعائدات صناعة الطائرات بدون طيار. في السنوات الست بعد أحداث أيلول عام ٢٠١١، ارتفعت ميزانية وزارة الدفاع الأميركية بنسبة ٧٤٪، كما تشير الدلائل إلى زيادة «الميزانية السوداء» لهذه الوزارة، وهي ميزانية سرية يذهب قسم كبير من اعتماداتها لتطوير التقانات الإنسالية. وعلى الرغم من أن الرئيس أوباما خفض ميزانية وزارة الدفاع، فإن تمويل تقنيات الطائرات بدون طيار ازداد فعلياً في قطاعات القوات المسلحة الأميركية كافة (القوى الجوية والبحرية وتحديدا قوات مشاة البحرية- المارينز- والجيش الأميركي)، إذ نال كل فرع منها مبلغاً يتراوح بين ١,٥ و٢,٣ بليون دولار حصراً للحصول على طائرات مقاتلة بدون طيار[2]. ومع ازدياد الطلب على هذه التقنية يتوقع أن ينمو سوق صناعة الطائرات بدون طيار في العقد القادم ليبلغ ١١,٣ بليون دولار سنوياً[3].

حسب السجلات المتوفرة، قامت الطائرة «المفترسة» بدون طيار بأول مهمة قتل مستهدف في شهر تشرين ثاني/نوفمبر عام ٢٠٠١. حدث ذلك في أفغانستان وكان الهدف محمد عاطف، وهو قائد عسكري بارز في تنظيم القاعدة[4]. أمر الرئيس جورج دبليو بوش بعد ذلك بأول هجوم لطائرة مقاتلة

(١) المصدر السابق، ص: ٥٩.

(٢) شاركي، «أتمتة الطائرات..."، سبق ذكره، ص: ٢٣٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ميكا زينكو، «عشرة أشياء لم تعرفها عن الطائرات بدون طيار» مجلة السياسة الخارجية، ١٩٢ (شباط/فبراير- نيسان/إبريل ٢٠١٠)، ص: ١.

بدون طيار على باكستان عام ٢٠٠٨ [١]. وفي بداية عام ٢٠٠٩، قتلت الطائرات بدون طيار حوالي نصف أبرز عشرين قائداً من قادة تنظيم القاعدة.[٢] في العام المنصرم، بلغت نسبة هجمات الطائرات بدون طيار في العمليات العسكرية في أفغانستان ٩٪ من مجموع الهجمات الجوية الكلية.[٣] ومع الاحتمال في أن يزداد اعتماد القوات المسلحة الأميركية بشكل مطرد على الطائرات بدون طيار في المستقبل، احتدم النقاش العام أخيراً حول الموضوع وبدأ يكشف الآثار المترتبة على هذه التقنية.

سياسات الطائرات بدون طيار

إن اكتشاف التفاصيل المتعلقة بمقاربة وكالة المخابرات المركزية لاستراتيجية مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس أوباما أظهر مدى تشابهها مع المقاربة في عهد سلفه[٤]. ونظراً لأن الرئيس أوباما خاض حملته الانتخابية كمرشح مبدئي يعارض وجود معتقل غوانتنامو، ويناهض الحرب على العراق، ويقدم سياسات خارجية أكثر نزوعاً إلى السلم، شكلت هذه المعلومات بالطبع صدمة قوية لكل الفئات الليبرالية التي كان لخطابه وقع في نفوسها. كما ازدادت المخاوف من أن تجاوزات السلطة، وتخبط أجهزة الاستخبارات في عهد إدارة بوش، لم يتم التغلب عليها بل تحولت إلى أشكال جديدة تبقى مثار شكوك أخلاقية وإستراتيجية.

---

(١) خدمة أبحاث الكونغرس، «الحرب في أفغانستان: الاستراتيجية والعمليات وقضايا تهم الكونغرس» (R٤٠١٥٦)، شباط/ فبراير (٢٠١١)، ص: ٥٢. (كتبته كاثرين ديل) واقتبس بتاريخ ٤ نيسان/ إبريل ٢٠١٣ على الموقع الإلكتروني: http://opencrs.com/

(٢) ميرفي ورادسان، «الاجراءات القانونية الواجب اتخاذها» ص: ٤٠٧.

Murphy and Radsan, “Due Process ” 407.

(٣) نوا شاتشمن، «الاحصاءات العسكرية تكشف عن مركز حرب الطائرات بدون طيار في الولايات المتحدة،» ويرد، العدد ١١ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٢.

(٤) هدسون وآخرون، سبق ذكره.

لمحة موجزة عن الجدل السياسي في الولايات المتحدة حول الطائرات بدون طيار

بدأ الجدل السياسي في واشنطن حول عمليات القتل المستهدف بطائرات من غير طيار مع جلسات الاستماع لتعيين جون أو. برينان رئيسا لوكالة المخابرات المركزية الأميركية. تسرب إلى أجهزة الإعلام في تلك الفترة تقرير رسمي يلخص الحجج القانونية التي استندت إليها الحكومة في تبرير استخدامها الطائرات بدون طيار لقتل أعضاء القاعدة من مواطني الولايات المتحدة، بعد أن كانت الإدارات المتعاقبة تعارض نشر الوثيقة بكامل تبريراتها القضائية[1]. نشطت وسائل الإعلام إثر هذا الكشف وطالب ممثلو الحكومة الإدارة الأميركية بمنحهم حق الوصول إلى المزيد من المعلومات، وسرعان ما تبين أن هجمات الطائرات بدون طيار والقتل المستهدف بإدارة وكالة المخابرات المركزية الأميركية كانت تتم دون أي إشراف دقيق من قبل الكونغرس الأميركي.[2] وعلى الرغم من أن الصحافيين كانوا يكتبون تقاريرهم حول هذا البرنامج لسنوات طويلة فقد تفجرت القضية تماماً أمام الرأي العام خلال جلسات الاستماع تلك.

اقتضى الأمر بعض الوقت ليدرك الكونغرس مدى خطورة الوضع، وحتى اليوم ما يزال النقد الموجه من قبل السياسيين قاصراً بعض الشيء، إذ يبدو السياسيون منقسمين بين ولاءاتهم الحزبية وبين عواقب وتبعات هذه الفضيحة. بعض الديمقراطيين انتقد الرئيس جهاراً، لكن معظمهم لجأ إلى رسائل احتجاج مكتوبة وعديمة القيمة عملياً، في حين تأثرت ردود أفعال الجمهوريين على النقيض من ذلك بتأييدهم سياسات مكافحة الإرهاب. بعد اعتقال (عمر) فاروق عبد المطلب، الإرهابي سيء السمعة الذي حاول تفجير طائرة أميركية بشحنة متفجرة مخبأة في ثيابه الداخلية عام ٢٠٠٩، وبخّ نائب الرئيس الأسبق ديك تشيني الرئيس أوباما؛ لأن مثل هذا الإرهابي لا يستحق حتى قراءة حقوقة وقت

---

(١) ديفد كار، «نقاش مفتوح حول الطائرات بدون طيار» صحيفة نيويورك تايمز، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٣.

(٢) المصدر السابق.

اعتقاله، مع أن ذلك إجراء ضروري لسير المحاكمات في القضاء الأميركي.[1] لقد أصبح حتى حكم القانون والإجراءات القضائية الاعتيادية امتيازاً عظيماً لعملاء القاعدة المعتقلين بنظر بعض السياسيين المحافظين.

على الرغم من هذا التباين في السياسات، لم ترتفع حدة النقد المباشر كثيراً بل اتخذت شكلاً مختلفاً. في شهر آذار/ مارس ٢٠١٠، عرقل السناتور راند بول جلسة استماع الكونغرس لتعيين السيد برينان في منصبه بحجة معارضته استخدام الطائرات بدون طيار على الأراضي الأميركية، مع أن ذلك لا علاقة له ببرينان ولا بوكالة المخابرات المركزية الأميركية. وجهة نظر راندل بول في الحقيقة لا تتطرق لموضوع استخدام الطائرات بدون طيار خارج الولايات المتحدة، وبالتالي يمكن القول إنها حولت النقاش بعيداً عن آثار برنامج القتل المستهدف لوكالة المخابرات المركزية.[2] وتظهر لمحة موجزة لنقاش الموضوع في وسائل الإعلام الأميركية تمحوره حول الاستخدام الداخلي، في حين جرى التعتيم على اعتبارات السياسة الخارجية، ولم تحظ انعكاساته على حقوق الانسان والتكلفة الاجتماعية بعيدة الأمد لشعوب تعيش رعبا حقيقيا من هذه الطائرات إلا على اهتمام عرضي.

في أواخر شهر آذار/ مارس ٢٠١٣، أثمرت شهور من النقد أخيراً عن أثر ملموس. قالت ديان فنستاين، رئيسة لجنة الاستخبارات في الكونغرس، للصحفيين المجتمعين في كابيتول هيل إن اللجنة راقبت برنامج الطائرات بدون طيار الذي تديره وكالة المخابرات المركزية الأميركية، واطلعت على المعلومات الاستخبارية التي تحصل عليها وعلى آليات صنع القرار فيها، وإن لديها كامل

---

(١) مارتن إيفانز، «المتآمر النيجيري استخدم نفس نوع المتفجرات الذي استخدمه 'مفجر الحذاء'»، صحيفة الصنداي تيليغراف، ١٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.telegraph.co.uk/news/uknews/terrorism-in-the-uk/6895728/Nigerian-plotter-used-same-explosive-as-shoe-bomber.html.

(٢) غارت إيفانز، «هل سأل راند بول الأسئلة الخطأ في محاولته تعطيل التصويت على قانون الطائرات بدون طيار؟» أتلانتك ريفيو، ١٥ آذار/ مارس ٢٠١٣. متوفر على الموقع الالكتروني:
http:// http://www.theatlantic.com/politics/archive/2013/03/did-rand-paul-ask-the-wrong-questions-in-his-drone-filibuster/274033/.

الثقة بعمل الوكالة، في حين وجهت نقدها بدلاً من ذلك إلى البرنامج الذي تديره وزارة الدفاع الأميركية. في ضوء هذه التصريحات يثير قرار إدارة الرئيس أوباما نقل برنامج الطائرات بدون طيار من إشراف وكالة المخابرات المركزية الأميركية ووضعه في عهدة وزارة الدفاع الكثير من الاستغراب. ثمة تكهنات بأن ذلك يخفف الضغط السياسي على وكالة المخابرات المركزية ويرفع عن كاهل الإدارة مسألة شرعية البرنامج برمته. لكن تلك الخطوة، مع ذلك، تبقى مخالفة لتقديرات السيناتور فينستاين[١].

الانتقادات المركزية: الشفافية والقتل المستهدف

الشفافية والشرعية قضيتان تقعان في صلب كارثة استخدام الطائرات بدون طيار. وكلتاهما تقوضان الاعتقاد السائد بالميزات الاستراتيجية لهذه الطائرات، إذ لا يمكن التشكيك شرعا بفعالية استخدام هذه الطائرات طالما بقيت التكلفة المدنية الحقيقية مخفية عن الأنظار. في عهد الرئيس أوباما ازدادت وتيرة استخدام الطائرات بدون طيار أضعافاً مضاعفة، فإدارته فضلت بأغلبية ساحقة استخدام الطائرات المقاتلة بدون طيار في العمليات العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب، مما يفسر ارتفاع عدد الهجمات في باكستان وحدها إلى ٣٣٤ هجمة في الفترة الواقعة بين شهري حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ وتشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢. ويأتي اختيار الرئيس أوباما للسيد برينان مديراً قادماً لوكالة المخابرات المركزية الأميركية تأكيداً لهذه السياسة، إذ غالباً ما يوصف برينان بأنه نجمها الأول والمستشار المفتاحي وراءها[٢]. يصعب في هذا السياق تحديد الأرقام الحقيقية للإصابات العسكرية والخسائر المدنية على حد سواء، إذ تبقى حتى

---

(١) كارلو مونوز، «سعي البيت الأبيض إلى وضع الطائرات المقاتلة بدون طيار التي تديرها وكالة المخابرات المركزية تحت إشراف وزارة الدفاع الأميركية يثير القلق» ذي هيل ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٣، على الموقع الالكتروني:

http://thehill.com/blogs/defcon-hill/policy-and-strategy/290049-white-house-plan-to-let-pentagon-take-over-cia-armed-drones-sparks-concern.

(٢) جو بيكر وسكوت شين، «'لائحة القتل' السرية تتحول إلى اختبار لمبادئ أوباما وإرادته» صحيفة نيويورك تايمز ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٢.

الأرقام الرسمية مضللة أحياناً أو مجرد «تكهنات محسوبة،»[١] في حين يصعب إلى أبعد الحدود الوصول إلى معلومات دقيقة ومفصلة من الحكومة الأميركية، كما يصعب بالدرجة نفسها الوثوق بها[٢].

حواجز على طريق الوصول إلى المعلومات

يتكئ أنصار استخدام الطائرات بدون طيار في أغلب الأحيان على الحجة القائلة بأن دقتها تزداد باطراد، مما يبقي حجم الخسائر بين المدنيين طفيفاً ومتناقصا باستمرار. ويجري التعامل مع هذه الحجة على أنها حقيقة واقعة تساعد على تبرير شن المزيد من الهجمات، مع أن مدى «الدقة الجراحية» الذي بلغته يبقى موضع خلاف[٣] يسهم في تفاقمه انعدام الشفافية وندرة المعلومات اللذان يبطلان هذه الحجة من أساسها.

وزارة الدفاع الأميركية لا تحصي أعداد الخسائر في صفوف المدنيين جراء هجمات الطائرات بدون طيار في أفغانستان أو باكستان.[٤] ولا تتوافر بالطبع إحصاءات رسمية من وكالة المخابرات المركزية الأميركية لسرية معلوماتها. ما هو معروف يقتصر على أن الطريقة الحالية لحساب أعداد الضحايا المدنيين تعتمد على تصنيف الذكورالقادرين على حمل السلاح، أو في عمر التجنيد، باعتبارهم

---

(١) مايكل بويل، «تكاليف ونتائج حرب الطائرات بدون طيار،» مجلة الشؤون الدولية ٨٩، رقم ١ (٢٠١٣)، ص: ٦).

(٢) سباستيان أبوت، «تسليط أضواء جديدة على أعداد القتلى في حرب الطائرات بدون طيار،» وكالة أنباء الأسوسيتد برس، ٢٦ شباط/ فبراير (٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني:
http://news.yahoo.com/ap-impact-light-drone-wars-death-toll-150321926.html.

(٣) كما يجادل بويل في مقاله «تكاليف ونتائج حرب الطائرات بدون طيار،» سبق ذكره؛ وجيفري أ. سلوكا، «الموت من الأعلى- العربات المسلحة غير المأهولة وخسارة التأييد لها في القلوب والعقول،» مجلة ميليتاري ريفيو، عدد (أيار/ مايو-حزيران/ يونيو ٢٠١١)، ص: ٧٢.

(٤) أكد معاون نائب المجلس العام لوزارة الدفاع، مكتب المستشار العام، صحة هذا في رد مكتوب للمؤسسة الاتحادية للدفاع عن الحريات المدنية بتاريخ ٣٠ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠. يمكن الحصول على نص الرسالة على الموقع:
http://www.aclu.org/files/assets/Herrington_ltr_30_Dec_10_re_civ_deaths_-_to_be_re-sent_march_16_2011.pdf.

«متشددين» ما لم تثبت الدلائل براءتهم بعد وقوع الحادث،[1] وهذا يقلل من حجم الخسائر في صفوف المدنيين ويضخم نجاحات القتل المستهدف[2].

موضوع ساخن آخر هو توفر المعلومات حول العمليات العسكرية التي تقوم بها الطائرات بدون طيار في أفغانستان بإدارة وزارة الدفاع الأميركية. قبل فترة قريبة، في شهر آذار/ مارس ٢٠١٣ على وجه التحديد، أزالت قيادة سلاح الجو الأميركي الإحصاءات المتعلقة بعدد الهجمات الجوية التي تشنها الطائرات القتالية بدون طيار في أفغانستان.[3] وعللت القيادة المركزية الأميركية إجراءها بأن هذه الاحصاءات «تركز بشكل غير متكافئ على الأمور الحركية للطائرات الموجهة عن بعد». في الحقيقة، يمكن القول إن القيادة المركزية الأميركية لم تكن مرتاحة لكيفية استخدام هذه الإحصاءات (عن عدد الهجمات وعدد الصواريخ التي أطلقت فيها) في إثارة فضيحة الطائرات بدون طيار».[4] ويقدر مكتب الصحافة الاستقصائية بأن ضحية مدنية واحدة سقطت مقابل كل أربعة أو خمسة مشتبهين بالانتماء إلى تنظيم القاعدة جرى قتلهم في باكستان وأفغانستان واليمن والصومال.[5]

---

(١) كما ورد في تقرير بيكر وشين، «'لائحة القتل السرية،» مصدر سبق ذكره.

(٢) شكك الصحفيون بالحصيلة الرسمية لأعداد الضحايا المدنيين مقارنة بنتائج الأبحاث الميدانية التي أجروها. انظر أيضا مقال أبوت في الأسوسيتد برس أعلاه. للمزيد من المعلومات عن الضحايا المدنيين لعمليات المخابرات المركزية الأميركية السرية، راجع قاعدة البيانات الشاملة لمكتب الصحافة الاستقصائية على الموقع الالكتروني:

http://www.thebureauinvestigates.com/category/projects/drone-data/.

(٣) بريان إيفرستين وآرون متا، «القوات الجوية تزيل عدد الهجمات بالطائرات الموجهة عن بعد من ملخص (الأعمال القتالية)،» إيرفورس تايمز، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٣.

(٤) بريان إيفرستين وآرون ميتا، «وزارة الدفاع: يجب أن تطلب أجهزة الإعلام بيانات الهجمات بطائرات من دون طيار،» ديفنس نيوز، ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٣.

(٥) كما ورد في اقتباس لويس آربور عن مكتب الصحافة الاستقصائية في مقاله «غير مأمولة وخطرة،» السياسة الخارجية، ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٢، على موقع:

http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/05/18/drones_uav_dangerous

تركز بيانات هذه المنظمة على الهجمات بدون طيار خارج مسارح العمليات العسكرية، أي إنها لا تتابع الهجمات في أفغانستان أو العراق.

استهداف العدو: تفضيل التكتيك على الاستراتيجية

تثير قضية القتل المستهدف الكثير من الأسئلة: ما نوعية المعلومات الاستخباراتية المستخدمة في عملية اتخاذ القرار باعتبار أحد المشتبهين «هدفا مشروعا»؟ ومن يقرر في نهاية المطاف ما إذا كان شخص ما هدفاً مشروعاً أو إنساناً بريئاً؟ في أغلب الأحيان تعتبر اللجنة الأمنية القومية الهيئة الرسمية المخولة صلاحية تحديد هذه الأهداف، لكن على الرئيس أوباما نفسه اتخاذ قرار شن الهجوم بطائرات من دون طيار، أو العدول عنه إذا كان من المتوقع أن يؤدي إلى خسائر في صفوف المدنيين تفوق المعدل الوسطي، أو حين لا تكون المهمة الاستطلاعية واضحة مئة بالمئة.[1] لذلك يجد الرئيس نفسه في موقف حرج يهدد بخرق القوانين الدستورية والمحلية والدولية مجتمعة. كما يصعب تقدير التبعات القضائية والقانونية حين تكون عملية اتخاذ القرار وتنفيذه ذات طبيعة تكتنفها سرية وغموض مسائل الأمن القومي.[2]

يطلق مايكل بويل على منهجية التمييز بين الضحايا المدنيين والمتشددين اسم «الذنب بالمشاركة والارتباط»، ويقتضي ذلك تصنيف الذكور الراشدين ممن بلغوا سن حمل السلاح ضمن فئة «المتشددين» إلى أن يثبت العكس (بعد وقوع الحادثة)، ويرتبط بهم كل الأفراد المحيطين بهم، كأهالي قريتهم أو أفراد أسرهم الذين يعتبرون بالتالي محاربين محتملين. هذه المقاربة تخرق بوضوح «مبدأ الحصانة الممنوحة لغير المحاربين، وهو مبدأ يقع في صلب القوانين الدولية لحقوق الإنسان».[3] إن استخدام القتل الموجه من قبل دولة ما مثار جدل قضائي وقانوني، وإدارة الرئيس أوباما، ومن قبلها إدارة الرئيس بوش، تلجأ باستمرار إلى استغلال ثغرات قانونية وتضييق آفاق التعريف القانوني للحرب،[4] فالقتل المستهدف يبقى تعريفاً «قتل عن سابق عمد وإصرار... ويقع

---

(١) بيكر وشين، «لائحة القتل»، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر السابق.

(٣) بويل، «تكاليف حرب الطائرات بدون طيار ونتائجها» ص: ٦.

(٤) شاركي، «أتمتة الطائرات العسكرية.."»، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٣٢.

خارج الأطر القضائية والقانونية، وتمارسه دولة بحق شخص محدد ليس في عهدتها ولا ضمن نطاق صلاحياتها»[1].

لكن حتى لو افترضنا جدلاً أن القتل المستهدف بطائرات من غير طيار فعال إلى هذا الحد على الصعيد العملياتي، فهل هو مفيد أيضاً على المستوى الاستراتيجي؟ يجادل العديد من الباحثين بعكس ذلك تماماً[2]، وبأنه ما يزال على الطائرات بدون طيار إثبات فعاليتها كمقاربة استراتيجية لمكافحة الإرهاب؛ لأن تصفية قائد مجموعة إرهابية لا يعني بالضرورة وقف النشاطات الإرهابية لتلك المجموعة.[3] في باكستان، أدى الانتهاك المتكرر لسيادة الدولة وظهورها بمظر الضعيف والخائف أمام القوة الأميركية المتفوقة إلى الإضرار بشرعية الحكومات الباكستانية المتعاقبة. وقد جرى تقويض شرعية هذه الحكومات الحليفة تحديداً في المناطق التي تحتاج فيها إلى بناء نفسها كقوة منافسة للجماعات المتطرفة المسيطرة على تلك المناطق. لذلك لا يبدو مستغرباً أن يدين الساسة الباكستانيون استخدام الطائرات بدون طيار علنا ويؤيدونها في السر، كما لا ينبغي استغراب الاحصاءات القائلة بأن «٧٤٪ من الباكستانيين اليوم يعتبرون الولايات المتحدة عدواً لهم». هذه الاحصاءات تعكس مدى ارتفاع مشاعر العداء لأميركا في تلك الدولة الحليفة،[4] الأمر الذي يناقض بشكل مباشر الأهداف الرسمية للاستراتيجية القومية لمكافحة الإرهاب التي تتبناها إدارة الرئيس أوباما.[5]

---

(١) ريتشارد ميرفي وأفشين جون رادسن، «الاجراءات القانونية والقتل الموجه للارهابيين،» كاردوز لو ريفيو ٣١، رقم ٢ (٢٠٠٩)، ص: ٤٠٥.

(٢) انظر المقالات الواردة في هذا العمل لبويل وكارفن وسولكا وزينكو.

(٣) ستيفن كارفن، «المشكلة في القتل الموجه،» سكيوريتي ستديز (مجلة دراسات أمنية) ٢١، عدد ٣ (تموز/يوليو ٢٠١٢)، ص: ٥٢٩-٥٥٥.

(٤) بويل، «تكاليف حرب الطائرات بدون طيار ونتائجها،» مصدر سبق ذكره، ص: ١٦.

(٥) البيت الأبيض، «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب،» واشنطن دي. سي.، حزيران/يونيو ٢٠١١، على موقع:

http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/counterterrorism_strategy.pdf, (4 April, 2013, pp. 8-9).

تعتمد الولايات المتحدة إلى حد بعيد على تعاون حكومتي أفغانستان وباكستان لإنجاح استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب، لكن الواضح أن استخدام الطائرات المقاتلة بدون طيار ترك آثاراً سلبية على علاقات الولايات المتحدة بهاتين الدولتين. قد لا تكون لهذه الحرب تكلفة اجتماعية تذكر داخل الولايات المتحدة، لكن تكلفتها باهظة في أفغانستان وباكستان حيث يعيش السكان حالة رعب حقيقي من الطائرات المقاتلة بدون طيار، التي أسهمت من جهة في إنجاح مهمة تنظيمي القاعدة وطالبان بتجنيد أعداد أكبر من السكان المحليين، وقدمت لهؤلاء السكان من الجهة المقابلة مجموعة مظالم جديدة حفزت كراهيتهم للولايات المتحدة وانضواءهم في صفوف القاعدة وطالبان وبقية التنظيمات المتطرفة.[١] إن حجم القتل المستهدف الذي يحدث الآن بواسطة الطائرات بدون طيار يبرر كل الاهتمام الحالي بهذه الأسلحة،[٢] ويدعو إلى التساؤل عما إذا كانت تلك الطريقة الوحيدة لبناء دولة مستقرة في أفغانستان والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفدرالية الباكستانية. لكن أفغانستان تطرح مجموعة تحديات تختلف عن مثيلتها في باكستان، فمهمة حلف شمال الأطلسي هناك تلتزم رسميا بهدفي بناء-الأمة والحفاظ على أمن واستقرار الدولة الأفغانية. لذلك تناقش الفقرة التالية آثار سياسة استخدام الطائرات بدون طيار في أفغانستان.

طائرات بدون طيار فوق أفغانستان

يتركّز دور الطائرات بدون طيار في أفغانستان، بعكس دورها في باكستان، على مكافحة التمرد وفق الأهداف التي حددتها قوة المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (إيساف/ISAF) بقيادة حلف شمال الأطلسي. وكان الحلف قد ضم الطائرات بدون طيار، المسلحة منها وغير المسلحة، إلى ترسانته

---

(١) راثمان إندورثي، «استراتيجية إدارة أوباما في أفغانستان،» المجلة الدولية للسلام العالمي ٢٨، عدد ٣ (أيلول/ سبتمبر)، ص: ١١.

(٢) انظر قاعدة بيانات مكتب الصحافة الاستقصائية عن الطائرات بدون طيار وعدد القتلى في باكستان والصومال واليمن.

واستخدمها في عملياته العسكرية في أفغانستان[1] فكان تأثيرها وما يزال شديد الوقع على السكان.[2] لكن بسبب الصلات الوثيقة بين تنظيم القاعدة وطالبان من جهة، وبين نشطاء فاعلين في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفدرالية الباكستانية من جهة أخرى، فإن التغطية الإعلامية لعمليات وكالة المخابرات المركزية الأميركية في باكستان تشمل بانتظام تغطية عملياتها في أفغانستان أيضا. لهذا تبقى التقارير الإعلامية عن نتائج استخدام الطائرات بدون طيار في أعمال مكافحة التمرد في أفغانستان غير واضحة في أغلب الأحيان. أي إن الأجهزة الإعلامية والدراسات الأكاديمية نادراً ما تميز بين سياسات استخدام الطائرات بدون طيار في هاتين الدولتين، وهو خلط يبدأ وينتهي عادة بحقيقة أن وزارة الدفاع الأميركية هي التي تشّغل الطائرات بدون طيار، وليس وكالة المخابرات المركزية.

على اعتبار أن الحرب الأفغانية بدأتها الولايات المتحدة الأميركية ذاتها، تبقى مصالح الأمن القومي الأميركي وكيفية تأمينها مركز الجدل الدائر حول الاستراتيجية المستقبلية في أفغانستان. لقد تخلت الولايات المتحدة عن استراتيجية التورط العسكري على نطاق واسع لمصلحة استراتيجية قيل في أجهزة الإعلام أنها «أخف وطأة».[3] وتعتمد هذه الاستراتيجية الثانية في استخدامها العنف على الطائرات المقاتلة بدون طيار كإحدى الوسائل الأساس،[4] مع أن ثمة حدوداً مفروضة على هذه الفكرة فالقوة المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (أيساف)، مثلاً، لاتستهدف الأبنية أبداً، لاحتمال وقوع إصابات

---

(١) آربور، «غير مأهولة وخطرة،» مصدر سبق ذكره.

(٢) للمزيد من التفاصيل راجع كريس وودز، «الطائرات بدون طيار تسبب صدمة جماعية للمدنيين: أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة،» مكتب الصحافة الاستقصائية، أيلول/ سبتمبر ٢٥ ٢٠١٢، على الموقع:
http://www.thebureauinvestigates.com/2012/09/25/drones-causing-mass-trauma-among-civilians-major-study-finds/.

(٣) ديل، خدمة أبحاث الكونغرس، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٢.

(٤) ديفد كاتز، «إصلاح حرب القرية،» مجلة ميدل إيست كوارترلي (ربيع ٢٠١١)، على موقع:
http://www.meforum.org/2881/afghanistan-village-war.

بين المدنيين[1] (مما يشير إلى معايير أعلى للحد من الأضرار الجانبية تفوق مثيلتها لدى وكالة المخابرات المركزية الأميركية)، ولا تسمح بشن هجمات عبر الحدود بواسطة طائرات بدون طيار[2].

مستقبل أفغانستان: التكاليف والفوائد

أُجبرت القيادة العسكرية الأميركية مؤخراً على التسليم بأن تكتيكات مكافحة التمرد القائمة على «قطع رأس» قادة تنظيمي القاعدة وطالبان قد أدت إلى ردود أفعال وأعمال انتقامية عنيفة، وإلى زيادة عدد المتطوعين في صفوف هذين التنظيمين، وإلى نتائج عكسية للأهداف الاستراتيجية المرجوة منها عموماً[3]. لذلك بُذلت جهود أكبر لتقليص عدد الإصابات بين المدنيين، لكن الآثار السلبية لعمليات وكالة المخابرات المركزية الأميركية في باكستان انعكست على استراتيجيات قوة المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان والهادفة إلى اجتذاب «قلوب وعقول» السكان المحليين فحدت بالتالي من النتائج الإيجابية التي عملت قوة المساعدة الدولية على تحقيقها[4].

ما تزال الولايات المتحدة رسميا تعتبر الطائرات بدون طيار، سواء المسلحة أم غير المسلحة، تقنية متقدمة أكثر أمانا وأكثر جدوى اقتصادية في ساحة المعركة، وصنفت الطائرات التي يجري التحكم بها عن بعد ضمن فئة الأسلحة والمعدات شديدة الفعالية.[5] علاوة على ذلك، ونظراً للتخفيضات في ميزانية الدفاع وقرب انتهاء الحرب الأفغانية، توفر الطائرات بدون طيار أسلوباً أقل تكلفة لمحاربة القاعدة والتنظيمات المعادية الأخرى. كما إن الرأي

---

(١) جوزف سينغ، «هل تفوق التكلفة الاستراتيجية لسياسة أوباما في استخدام الطائرات بدون طيار المكاسب قصيرة الأمد؟» مجلة السياسة الخارجية، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، على موقع:
http://ricks.foreignpolicy.com/posts/2012/06/27/are_the_strategic_costs_of_obama_s_drone_policy_greater_than_the_short_term_gains_0.

(٢) كاتز، «إصلاح حرب القرية،» سبق ذكره.

(٣) سلوكا، «الموت من الأعلى،» سبق ذكره، ص: ٧٢

(٤) هدسون وآخرون، «حرب الطائرات بدون طيار،» سبق ذكره.

(٥) المصدر السابق.

العام الأميركي لا يطيق حروباً طويلة الأمد في الوقت الراهن، ولذلك لا يبدو مستغرباً أن تبقى النشاطات العسكرية في المستقبل تعتمد إلى حد بعيد على هذه الإنسالات العسكرية[1].

أعلن حلف شمال الأطلسي أن دوره في أفغانستان سوف يتغير جذرياً حال انقضاء الجداول الزمنية التي حددتها قوة المساندة الدولية لنقل المهام العسكرية والأمنية إلى الجيش والشرطة الأفغانية. وعلى الرغم من أن الرسالة العلنية الرئيسة هي أن قوات حلف النيتو «سوف تنتقل» من المهام القتالية إلى مهام التدريب والتوجيه والدعم بحلول عام ٢٠١٥، فإن ثمة عامل ضغط آخر على إستراتيجية الحلف. ويقتضي هذا العامل بعيد الأمد، بين جهود أخرى، العمل العسكري المستمر ضد طالبان في المناطق التي تسيطر عليها والتي سوف يستهدفها الحلف على الدوام بغرض إلقاء القبض على قادة طالبان أو قتلهم.[2]

من الأهمية بمكان التفكير بالإطار القانوني والقضائي الذي سوف يجري استخدامه مستقبلا لاستمرار الأعمال القتالية في أفغانستان والمناطق القبلية المتاخمة لها. وقد اعتمدت الإدارة الأميركية في ذلك على تأويلها للإطار القانوني الوارد في عقيدة «الحرب على الإرهاب»، التي تنص على أن تحتفظ الولايات المتحدة بحق «استخدام القوة المميتة ضد الأعداء في دولة أجنبية، بموافقة تلك الدولة أو حين لاتستطيع أو لاترغب، باتخاذ الاجراءات اللازمة». كما تحتفظ الولايات المتحدة بحق التعامل مع التهديدات المرتبطة بالإرهاب بشكل مستقل عن باقي دول العالم.[3] ويتناقض المنطق العام لعقيدة الحرب على الإرهاب هذه مع سيادة الدول المعنية التي عانت تجارب تاريخية طويلة مع الاستعمار.

سوف تبقى أفغانستان تناضل ضد الجماعات المتطرفة وضد اللاعبين الخطرين الآخرين في المنطقة، عبر خطط محلية وإقليمية ودولية. وستبقى

(١) آربور، «غير مأهولة وخطيرة،» سبق ذكره.
(٢) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، «الفصل الأول..».، سبق ذكره، ص: ١١.
(٣) آربور، «غير مأهولة وخطيرة،» سبق ذكره.

استحالة الفصل بين باكستان وأفغانستان شوكة استراتيجية دائمة في خاصرة حلف شمال الأطلسي، وعقبة أمنية رئيسة في وجه المصالح الأميركية بمكافحة الإرهاب. إن ملاحقة حركة طالبان وشبكة حقاني وتنظيم القاعدة تورط الولايات المتحدة في باكستان، خصوصاً في المناطق القبلية الخاضعة لإدارتها الفدرالية. ونظراً لازدياد تورط هذه الجماعات المتطرفة بدورها في الصراع في أفغانستان، واكتسابها بالتالي خبرات ثمينة تستخدمها ضد الحكومة الباكستانية، لا يبدو مفاجئاً أن تشن وكالة المخابرات المركزية الأميركية عمليات سرية في المناطق القبلية. بمعنى آخر، يرتبط مصير باكستان وأفغانستان معاً إلى حد ما نتيجة الاهتمامات الأمنية الأميركية بهذه التنظيمات المتطرفة.

كذلك تتعرض العلاقات الباكستانية-الهندية للخطر جراء تنافس الدولتين على النفوذ في أفغانستان لدرجة أن «السياسيين الباكستانيين بدؤوا يتحدثون عن حل الصراع في أفغانستان باعتباره أكثر أهمية من قضية كشمير في تحديد علاقات بلادهم مع الهند».[1] ولو وضعنا هذه الصورة الأكبر في الذهن لتبين لنا أن إيجاد الاستقرار في أفغانستان قضية تزداد إلحاحاً اليوم من أكثر أي وقت مضى.

عندما يحين الموعد النهائي عام ٢٠١٤ وتتحقق الوعود بالانسحاب من أفغانستان، سيكون من الضروري مراقبة النشاطات العسكرية التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي. الرئيس أوباما نفسه قال في خطاب له إن عام ٢٠١٤ سيكون نهاية الحرب في أفغانستان،[2] لكن حلف شمال الأطلسي على ما يبدو سيبقى يلعب دوراً غامضاً ومثيراً للجدل في هذه الدولة.

بلا شك ستكون أولوية الحلف حماية القوات المتبقية في أفغانستان، بالإضافة إلى الأغراض الكثيرة الأخرى المرتبطة بمهمته هناك. وستلعب

(١) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، «الفصل الأول..".، سبق ذكره، ص: ١٠.

(٢) كاتلين سابوتشيك، «الرئيس أوباما والطريق إلى الأمام في أفغانستان،» مدونة البيت الأبيض، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١، على موقع:
http://www.nytimes.com/2012/07/15/sunday-review/the-moral-case-for-drones.html?_r=0.

الطائرات بدون طيار دوراً فاعلاً في تحقيق هذه الأهداف بغض النظر عن طبيعة تلك المهمة. وعلى اعتبار أن حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة يقدمان القدوة للعالم من حيث الالتزام بالقانون الدولي وقواعد النزاع المسلح، فستكون لشرعية وقانونية أعمالهما، وتأويلاتهما للقوانين النافذة، عواقب مهمة ودائمة على مستوى العالم أجمع[١].

الخاتمة

إن سياسات استخدام الطائرات بدون طيار في النزاعات المختلفة موضوع يكتنفه الغموض والشك والتعقيد. ويمكن أن تترتب عنه آثار وخيمة إذا ترك بلا ضوابط ومراقبة لصيقة من قبل القوى الكبرى في العالم. بلا شك، ثمة إغراءات عديدة تدفع الولايات المتحدة للاستمرار في استخدام هذه الطائرات كما فعلت في العقد الأخير، فمقارنة بما يسمى «القصف الاستراتيجي على طريقة درسدن،» تتسبب الطائرات بدون طيار بخسائر جانبية أقل. لكن ذلك، بالإضافة إلى حقيقة أنها رخيصة وتؤمن الحماية للجنود الأميركيين، لا يعني بالضرورة أنها توفر أسلوب العمل الاستراتيجي الصحيح بالنسبة لإدارة أوباما[٢].

لذلك يتوجب على إدارة أوباما التركيز على المشكلات بعيدة- الأمد، فحكومتا أفغانستان وباكستان لن تصبحا أبداً شريكين فاعلين في حماية المصالح الأمنية الأميركية مادام شعباهما وجماهير ناخبيهما ينظران إلى الولايات المتحدة باعتبارها عدواً[٣]. هذا الأمر ببساطة مستحيل على المدى البعيد. إلى متى إذن ستبقى الولايات المتحدة تستخدم القتل المستهدف؟ إن «قطع رأس» قادة تنظيم القاعدة يؤدي على الدوام إلى ظهور أفراد آخرين يحلون محلهم في نهاية المطاف. وهل ستتمكن الولايات المتحدة من التراجع كليا عن مناطق نفوذها

---

(١) آربور، «غير مأهولة وخطيرة،» سبق ذكره.

(٢) سكوت شين، «التبرير الأخلاقي لحرب الطائرات بدون طيار،» نيويورك تايمز، ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢، على موقع:

http://www.nytimes.com/2012/07/15/sunday-review/the-moral-case-for-drones.html?_r=0.

(٣) بويل، «تكاليف حرب الطائرات بدون طيار ونتائجها،» سبق ذكره، ص: ١٦.

الحالية في أفغانستان وباكستان خلال بضع سنوات أم بضعة عقود؟ على الرئيس أوباما أن يوازن بين أهداف مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد في باكستان وأفغانستان وبين المظالم المحققة لسكان هذين البلدين، مع أن الضغوطات المحلية، كتخفيض الميزانية والكراهية العامة للحرب، تحدد خياراته حالياً. لقد ازداد بوضوح قلق اللاعبين الدوليين من استخدام الطائرات بدون طيار في العقد الماضي، الأمر الذي شكل سابقة خطيرة من حيث حجم وكثافة استخدام تلك الطائرات في النزعات المختلفة. كذلك يضيف انتشار هذه التقنية بين جيوش العديد من دول العالم طبقة جديدة أخرى من القلق والشكوك.

منذ أن مُنعت وكالة المخابرات المركزية الأميركية من تشغيل الطائرات بدون طيار،[1] قد تكون إدارة أوباما في خضم عملية إعادة نظر بسياساتها. ويبدو أن اهتمام وسائل الإعلام، والنقد الذي وجهه الكونغرس فيما بعد، قد أثرا على سياسة استخدام الطائرات بدون طيار، ولربما سوف تطرأ تحسينات على ضوابط وشروط وقواعد استعمالها في المستقبل. ومع خطط التغيير هذه قد يخضع البرنامج الذي تديره وكالة المخابرات المركزية الأميركية للقواعد العسكرية وخبرة الجيش الأميركي في الالتزام بالقوانين الدولية. وإذا كان الرئيس أوباما جاداً في تغيير سياسة استخدام الطائرات بدون طيار فمستقبل مهمة قوة المساندة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان تشكل فرصة سانحة لتحسين سجله في هذا المجال، عبر تصحيح بعض أسوأ أعراف ومعايير حرب الطائرات بدون طيار، مثل تفضيلها السياسات المحلية والمكاسب التكتيكية قصيرة الأمد على الاستراتيجيات الأمنية بعيدة الأمد. إذا ضاعت هذه الفرصة السانحة قد يترسخ النموذج الخطر والسائد اليوم في أفغانستان وباكستان ليصبح مظهراً ثابتاً من مظاهر استخدام الطائرات بدون طيار لأعوام طويلة قادمة.

---

(١) مونروز، «سعي البيت الأبيض...» مصدر سبق ذكره.

ثبت المراجع

آبوت، سباستيان. «تسليط أضواء جديدة على أعداد القتلى في حرب الطائرات بدون طيار،» وكالة أنباء الأسوسيتد برس، ٢٦ شباط/ فبراير (٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني:
http://news.yahoo.com/ap-impact-light-drone-wars-death-toll-150321926.html

آكرمن، سبنسر. «الدمج بين الصاروخ/ الطائرة الانتحارية الصغيرة بدون طيار جزء من ترسانة الأسلحة الأميركية في أفغانستان،» ويرد، عدد ١٣ آذار/ مارس، ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني:
http://www.wired.com/dangerroom/2013/03/switchblade-afghanistan/.

آربور، لويس. «غير مأهولة وخطرة،» السياسة الخارجية، ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٢، على موقع:
http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/05/18/drones_uav_dangerous

بيكر، جو وسكوت شين. «'لائحة القتل' السرية تتحول إلى اختبار لمبادئ أوباما وإرادته،» صحيفة نيويورك تايمز ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٢.

بويل، مايكل. «تكاليف ونتائج حرب الطائرات بدون طيار،» مجلة الشؤون الدولية ٨٩، رقم ١ (٢٠١٣، ص: ٦.)

كار، ديفد. «نقاش مفتوح حول الطائرات بدون طيار،» صحيفة نيويورك تايمز، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٣.

كارفن، ستيفاني «المشكلة في القتل الموجه،» سكيوريتي ستديز ٢١، عدد ٣ (تموز/ يوليو ٢٠١٢)، ص: ٥٢٩-٥٥٥.

كونغرس. خدمة أبحاث الكونغرس، «الحرب في أفغانستان: الاستراتيجية والعمليات وقضايا تهم الكونغرس» (R٤٠١٥٦)، شباط/ فبراير (٢٠١١)، ص: ٥٢. (كتبته كاثرين ديل) واقتبس بتاريخ ٤ نيسان/ إبريل ٢٠١٣ على الموقع الإلكتروني:
http://opencrs.com/

إبس غارث. "هل سأل راند بول الأسئلة الخطأ في محاولته تعطيل التصويت على قانون الطائرات بدون طيار؟"، أتلانتك ريفيو، ١٥ آذار/ مارس ٢٠١٣. متوفر على الموقع الالكتروني:
http:// http://www.theatlantic.com/politics/archive/2013/03/did-rand-paul-ask-the-wrong-questions-in-his-drone-filibuster/274033/.

إيفانز، مارتن. «المتآمر النيجيري استخدم نفس نوع المتفجرات الذي استخدمه 'مفجر الحذاء'"، صحيفة الصنداي تيليغراف، ١٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.telegraph.co.uk/news/uknews/terrorism-in-the-uk/6895728/Nigerian-plotter-used-same-explosive-as-shoe-bomber.html.

إيفرستين، بريان وآرون متا. «القوات الجوية تزيل عدد الهجمات بالطائرات الموجهة عن بعد من ملخص (الأعمال القتالية)،» إيرفورس تايمز، ٨ آذار/ مارس ٢٠١٣.

-------------------- . "وزارة الدفاع: يجب أن تطلب أجهزة الإعلام بيانات الهجمات بطائرات من دون طيار،" ديفنس نيوز، ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٣.

غانون، كاثي. هجمات الطائرات الأميركية بدون طيار تتسبب بهروب القرويين: تقرير،» صحيفة هفنغتون بوست ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٣، على الموقع
http://www.huffingtonpost.com/2013/03/28/us-drone-strikes-afghanistan_n_2970777.html.

هدسون، ليلى وكولن إس. أوينز ومات فلانيز. «حرب الطائرات بدون طيار: انفجار ارتدادي من طريقة الحرب الأميركية الجديدة،» مجلس سياسات الشرق الأوسط،١ حزيران/ يونيو (٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني:
http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/drone-warfare-blowback-new-american-way-war

راثمان إندورثي، «استراتيجية إدارة أوباما في أفغانستان،» المجلة العالمية للسلام العالمي ٢٨، عدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ٢٠١١)، ص: ١١.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، «الفصل الأول: الحرب في أفغانستان والعربات الجوية غير المأهولة: الدروس والتقنات المتبدية؛ حرب الفضاء

الإلكتروني: تقويم البعد العسكري» مجلة ميليتري بالانس (التوازن العسكري) العدد ١١١، رقم ١ (٢٠١١)، ص: ٢٠.

doi: ١٠٨٠, ١٠/ ٥٥٩٨٣١, ٢٠١١, ٠٤٥٩٧٢٢٢.

كاتز، ديفد. «إصلاح حرب القرية،» مجلة ميدل إيست كوارترلي (ربيع ٢٠١١)، على موقع:
http://www.meforum.org/2881/afghanistan-village-war.

مونوز، كارلو. «سعي البيت الأبيض إلى وضع الطائرات المقاتلة بدون طيار التي تديرها وكالة المخابرات المركزية تحت إشراف وزارة الدفاع الأميركية يثير القلق،» ذي هيل ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٣، على الموقع الالكتروني:
http://thehill.com/blogs/defcon-hill/policy-and-strategy/290049-white-house-plan-to-let-pentagon-take-over-cia-armed-drones-sparks-concern.

سابوتشيك، كاتلين. «الرئيس أوباما والطريق إلى الأمام في أفغانستان،» مدونة البيت الأبيض، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١، على موقع:
http://www.whitehouse.gov.blog/2011/06/22/president-obama-way-forward-afghanistan.

شين، سكوت. «التبرير الأخلاقي لحرب الطائرات بدون طيار،» نيويورك تايمز، ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢، على موقع:
http://www.nytimes.com/2012/07/15/sunday-review/the-moral-case-for-drones.html?_r=0.

شاتشمن، نوا. «الاحصاءات العسكرية تكشف عن مركز حرب الطائرات بدون طيار في الولايات المتحدة،» ويرد، العدد ١١ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٢
Noah Shachtman, "Military Stats Reveal Epicenter of U.S. Drone War". *Wired*, November 11, 2012.

شاركي، نول. «أتمتة الطائرات العسكرية بدون طيار وانتشارها وحماية المدنيين،» مجلة لو، إنوفيشن أند تكنولوجي (القانون والابتكار والتقنية)، العدد ٣، رقم ٢ (٢٠١١)، ص: ٢٣١.

سينغر، بيتر دبليو. «الإنسالات في الحرب، «مجلة ولسون كوارترلي، العدد ٣٣، رقم ١ (خريف ٢٠٠٩)، ص: ٣٤.

---------------. تواق للحرب، نيويورك، دار نشر بنغوين، ٢٠٠٩.

جوزف سينغ، «هل تفوق التكلفة الاستراتيجية لسياسة أوباما في استخدام الطائرات

بدون طيار المكاسب قصيرة الأمد؟» مجلة السياسة الخارجية، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، على موقع:
http://ricks.foreignpolicy.com/posts/2012/06/27/are_the_strategic_costs_of_obama_s_drone_policy_greater_than_the_short_term_gains_0.

سلوكا، جيفري أ. «الموت من الأعلى- العربات المسلحة غير المأهولة وخسارة التأييد لها في القلوب والعقول،» مجلة ميليتاري ريفيو، عدد (أيار/ مايو-حزيران/ يونيو ٢٠١١)، ص: ٧٢.

البيت الأبيض، «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب،» واشنطن دي. سي.، حزيران/ يونيو ٢٠١١، على موقع:
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/counterterrorism_strategy.pdf, (4 April, 2013, pp. 8-9).

وودز، كريس. «الطائرات بدون طيار تسبب صدمة جماعية للمدنيين: أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة»، مكتب الصحافة الاستقصائية، أيلول/ سبتمبر ٢٥ ٢٠١٢، على الموقع:
http://www.thebureauinvestigates.com/2012/09/25/drones-causing-mass-trauma-among-civilians-major-study-finds/.

زينكو، ميكا. «تعديل سياسة الهجوم بالطائرات من دون طيار» مجلس العلاقات الخارجية (كانون ثاني/ يناير ٢٠١٣).
Micah Zenko, "Reforming U.S. Drone Strike Policies," Council on Foreign Relations, (January 2013): 9.

W. Singer, Wired for War (New York: The Penguin Press, 2009): 19-65

----------. "عشرة أشياء لم تعرفها عن الطائرات بدون طيار،" مجلة السياسة الخارجية، ١٩٢ (شباط/ فبراير- نيسان/ إبريل ٢٠١٠)، ص: ١.

الفصل التاسع

الانفصال ليس صعباً: لمَ لا يستحق الإبقاء على تحالف الولايات المتحدة-باكستان كل هذا العناء

حسين حقاني

يمكن القول، بعبارة ملطّفة، إن إدارة العلاقات الأميركية-الباكستانية لم تكن بالأمر السهل على واشنطن. فطوال عقود، سعت الإدارة الأميركية إلى تغيير البؤرة الاستراتيجية للسياسة الباكستانية وتحويلها من التنافس مع الهند والبحث عن مزيد من النفوذ في أفغانستان إلى حماية استقرارها الداخلي والاهتمام بتطورها الاقتصادي. لكن باكستان لم تغير سلوكها كثيراً برغم اعتمادها الكبير على الدعم العسكري والاقتصادى الأميركي. واليوم تتهم كل دولة الأخرى بأنها حليف فظيع- ولعل كلتيهما على حق.

من جهتهم، يميل الباكستانيون إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة دولة متنمرة. باكستان- حسب رأيهم- بأمس الحاجة إلى المساعدات الأميركية، لكن واشنطن لا تقدمها إلا لماماً، تحجبها حيناً وتبعدها أحياناً حين يريد موظفوها في واشنطن فرض تغييرات على سياسة إسلام آباد. كما يعتقد الباكستانيون أن الولايات المتحدة لم تقدر جميل آلاف الجنود ورجال الأمن الباكستانيين الذين قضوا في محاربة الإرهاب في السنوات القليلة الماضية، ولم تفجع بعشرات آلاف الباكستانيين المدنيين الذين قتلهم الإرهابيون. ويدرك الكثير من الباكستانيين، بمن فيهم الرئيس آصف زرداري ورئيس الجيش الجنرال أشفاق كياني، أن باكستان خرجت أحياناً عن نص التعاليم الأميركية، لكنهم يجادلون في أن باكستان ستكون حليفاً أفضل لو أظهرت الولايات المتحدة حساسية أكبر تجاه مصالح إسلام آباد الإقليمية.

من جهة أخرى، يرى الأميركيون في باكستان حليفاً جاحداً تلقى ما قيمته ٤٠ بليون دولار من المساعدات الاقتصادية والعسكرية منذ عام ١٩٤٧، منها ٢٣ بليون دولار لمكافحة الإرهاب في العقد الماضي وحده. ومن وجهة نظرهم، أخذت باكستان الدولارات الأميركية بابتسامة مخادعة، حتى وهي تطور سراً أسلحة نووية في الثمانينيات، وتنقل الأسرار النووية إلى الآخرين في التسعينيات، وتدعم الجماعات الإسلامية المتطرفة مؤخراً. وبرأي عدد متزايد من كوادر مجلس الشيوخ ومجلس النواب وكتاب المقالات الافتتاحية في الصحف الأميركية، مهما فعلت الولايات المتحدة فلن يمكنها الاعتماد على باكستان كحليف موثوق، في حين فشلت كميات هائلة من المساعدات الأميركية في إنعاش الاقتصاد الباكستاني وتنشيطة.

العملية السرية التي قتلت أسامة بن لادن في آبوت آباد في نيسان/ أبريل ٢٠١١ وصلت بالعلاقات الأميركية-الباكستانية إلى مستوى منخفض أكثر من المعتاد، مما جعل الحفاظ على وهم الصداقة بين البلدين أصعب من أي وقت مضى. عند هذه النقطة، وبدلاً من متابعة الكفاح إلى هذه الدرجة من الاستماتة ولتلك الفترة الطويلة لقاء منافع قليلة للطرفين- بعض المال لباكستان، وتعاون استخباراتي محدود للولايات المتحدة، ومكاسب حربية تكتيكية قليلة للطرفين- يتوجب على الدولتين الإقرار بأن مصالحهما ببساطة لا تتلاقى بما يكفي لجعلهما شريكين وحليفين قويين. إن مواجهة هذه الحقيقة يعطي واشنطن حرية أكبر في السعي لتقصي سبل جديدة للضغط على باكستان وتحقيق أهدافها في المنطقة كدولة عظمى، في حين تستطيع باكستان أخيراً متابعة طموحاتها الإقليمية التي إما أن تنجح تماماً وبشكل نهائي أو تعلِّم المسؤولين الباكستانيين، وهو الاحتمال الأرجح، محدودية قوة دولتهم.

طلب صديق

من المغري الاعتقاد أن توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان لم يكن على هذه الدرجة من السوء. صحيح أن شعبي الدولتين اليوم يكرهان أحدهما الآخر، ففي استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب عام ٢٠١١، كانت

الباكستان من بين أقل الدول المحببة لدى الأميركيين، مثلها في ذلك مثل إيران وكوريا الشمالية، بينما أظهر استطلاع أجراه معهد بيو عام ٢٠١٢ أن ٨٠٪ من الباكستانيين ينظرون إلى الولايات المتحدة نظرة سلبية، وأن ٧٤٪ منهم يعتبرونها عدواً. ولعل خير ما يمثل هذه الصداقة المتدهور باطراد تهديد واشنطن بقطع المساعدات عن باكستان، والدعوات المتزايدة في إسلام آباد للدفاع عن سيادة باكستان ضد الغارات التي تشنها الولايات المتحدة بطائرات من دون طيار.

لكن العلاقة بين الولايات المتحدة وباكستان لم تكن يوماً جيدة. في عام ٢٠٠٢، وهي الفترة التي يمكن اعتبارها قمة التعاون الأميركي-الباكستاني في محاربة الإرهاب، أظهر استطلاع بيو أن ٦٣٪ من الأميركيين لديهم آراء سلبية عن باكستان، مما جعلها خامس أكثر دولة يكرهها الأميركيون، بعد كولومبيا والمملكة العربية السعودية وأفغانستان وكوريا الشمالية. قبل ذلك في عام ١٩٨٠، وبعد الغزو السوفياتي لأفغانستان بفترة وجيزة، أظهر استطلاع أجراه معهد هاريس أن غالبية الأميركيين ينظرون إلى باكستان نظرة سلبية، رغم حقيقة أن ٥٣٪ منهم يدعمون قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية للدفاع عنها ضد الشيوعية. وفي الخمسينيات والستينيات، لم تظهر باكستان في استطلاعات الرأي الأميركية لكن الرؤساء الباكستانيين اشتكوا مراراً من سلبية الصحافة الأميركية تجاههم.

ونفور الباكستانيين من الولايات المتحدة ليس جديداً أيضاً. في عام ٢٠٠٢، أظهر استطلاع بيو أن ٧٠٪ من الباكستانيين يستنكرون سياسات الولايات المتحدة، وهو موقف سلبي حتى قبل تعاون الولايات المتحدة وباكستان في مجالات الحرب على الإرهاب. في مقال له في عدد أيلول/ سبتمبر من مجلة كونفلكت ريزوليوشن (حل الخلافات) عام ١٩٨٠، حلل شوكت النغمي، أحد كبار الموظفين الحكوميين الباكستانيين، الكلمات المفتاحية المستخدمة في الصحافة الباكستانية بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٩، ووجد دلائل على عداء باكستاني مستحكم تجاه الولايات المتحدة منذ بداية دراسته. ويذكر أنه في عام ١٩٧٩ أحرق حشد غاضب سفارة الولايات المتحدة في إسلام آباد،

ونقلت الصحافة تقارير عن هجمات على المباني الرسمية الأميركية حتى في الخمسينيات والستينيات.

منذ قيام دولة باكستان وحتى الآن حاولت الدولتان إخفاء مصالحهما المتباينة وحقيقة انعدام الثقة بين شعبيهما عبر الصداقات الشخصية على أعلى المستويات. في عام ١٩٤٧، واجه قادة باكستان مستقبلا مجهولاً حين لم تكترث غالبية دول العالم بالدولة الباكستانية الوليدة- طبعاً باستثناء جارتها العملاقة الهند التي اتخذت موقفاً عدائياً لا هوادة فيه. وكان تقسيم الهند البريطانية أعطى باكستان ثلث جيش المستعمرة السابقة ولكن سدس مصادر دخلها فقط. ولذلك، منذ نشأتها، تحملت باكستان أعباء جيش هائل العدد لا تطيق الإنفاق عليه، بوجود أعداء محيطين كثر لا بد من تدميرهم.

شجع بعض الموظفين الرسميين والباحثين البريطانيين- مثل السير أولاف كارو، حاكم المقاطعة الحدودية الشمالية-الغربية قبل التقسيم (مقاطعة خيبر-باختونخوا الآن)، وإيان ستيفنز، رئيس تحرير مجلة الستيتسمان- الآباء الباكستانيين المؤسسين على الاحتفاظ بجيش كبير حمايةً للدولة الوليدة من جارتها الهند. وبسبب انعدام القدرة على تمويل ذلك الجيش، لجأ القادة الباكستانيون إلى الولايات المتحدة، ظنا منهم أن واشنطن على استعداد لدفع ولو جزءاً من الفاتورة المترتبة، نظرا لموقع باكستان الاستراتيجي المهم على تقاطع الطرق المؤدي إلى الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

لم يسافر محمد علي جناح، مؤسس الدولة الباكستانية وأول حاكم عام لها، ولا معظم مساعديه في العصبة الإسلامية، الحزب السياسي الرئيس في باكستان، إلى الولايات المتحدة ولم يعرفوا الكثير عنها. ولإشغال منصب سفير باكستان في الولايات المتحدة اختاروا من بينهم شخصاً، ميرزا أبو الحسن أصفهاني، كان قد طاف الولايات المتحدة منتصف الأربعينيات لحشد التأييد لقيام دولة إسلامية مستقلة في جنوب آسيا. في رسالة بعث بها إلى محمد علي جناح في شهر كانون أول/ نوفمبر ١٩٤٦، شرح أصفهاني ما يعرفه عن التركيبة النفسية الأميركية: «لقد تعلمت أن الأميركيين يعولون كثيراً على الكلمات المعسولة والانطباعات الأولى،» كتب أصفهاني، «فهم يميلون إلى حب أو كره

فرد أو منظمة ما بسرعة وتلقائية». وقد بذل المحامي وخريج جامعة كيمبردج أفضل ما لديه لترك انطباع حسن لدى الأميركيين، وعرف بين النخب في واشنطن بسعة اطلاعه وأناقة ملبسه.

في باكستان حاول جناح إقامة صداقة وطيدة مع بول إيلنغ، السفير الأميركي المعين حديثاً في العاصمة كراتشي. وفي إحدى اجتماعاتهم اشتكى جناح من القيظ الشديد وعرض بيع مقره الرسمي للسفارة الأميركية، فأرسل له إيلنغ أربع مراوح للسقف وتجاهل عرضه. كذلك دأب جناح على إعطاء مقابلات للصحفيين الأميركيين، وأشهرهم مارغرت بوركي-وايت الكاتبة في مجلة لايف. «أميركا تحتاج باكستان أكثر مما تحتاج باكستان أميركا،» قال جناح للصحفية الأميركية. «باكستان محور الكون والقطب الذي يدور حوله الوضع المستقبلي لهذا العالم». وقد ألمح جناح، كباقي الرؤساء الباكستانيين من بعده، إلى أمله في أن تغدق الولايات المتحدة المال والسلاح على باكستان؛ وكغيرها من الأميركيين بعدها، أعربت بوركي-وايت عن شكوكها في إمكانية تحقق ذلك، إذ لمست وراء التبجح قلقاً و«إفلاساً فكرياً... لأمة تستمد حرارة حيويتها الزائفة من جذوة تعصب ديني قديم تؤججه مجددا لإشعال حريق في المنطقة».

إن عداء الباكستانيين العميق والغريزي لأميركا اليوم يجعل من الصعوبة بمكان تذكر مدى الجهد الذي بذله جناح وسفراؤه في الضغط على الولايات المتحدة في السنوات الأولى للاعتراف بباكستان وإقامة صداقة معها. لكن الأميركيين لم يقتنعوا، فجورج كينان، مستشار وزارة الخارجية مثلاً، لم ير قيمة لاتخاذ باكستان حليفاً. وعندما قابل أول رئيس وزراء باكستاني، لياقت علي خان، عام ١٩٤٩ أجاب كينان على طلب خان دعم الولايات المتحدة باكستان ضد الهند بقوله: «يتحتم على أصدقائنا ألا يتوقعوا منا أشياء لا نستطيع القيام بها». وقد انعكست رسالة كينان في حجم المساعدات البائس الذي أرسلته أميركا للدولة الوليدة، فمن مبلغ بليوني دولار طلبها جناح في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، لم يصله إلا عشرة ملايين، انخفضت إلى أكثر من نصف مليون دولار بقليل عام ١٩٤٨، وإلى صفر عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠.

إخوة في السلاح

حصلت باكستان أخيراً على ما أرادت مع انتخاب دوايت آيزنهاور رئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٥٢، إذ تبنى وزير خارجيته جون فوستر دالاس فكرة مقايضة المساعدات الأميركية بدعم باكستان للمصالح الاستراتيجية الأميركية. اعتبر دالاس باكستان حلقة حيوية في المنظومة التي أوجدها لتطويق الاتحاد السوفياتي والصين. كما راقت لدالاس المعادي بشراسة للشيوعية فكرة وجود جيش كبير من الجنود المحترفين وضباطهم الأكفاء الذين دربهم البريطانيون على جانب الحق والصواب في الحرب الباردة. «لا بد لي من بعض المقاتلين الحقيقيين في جنوب آسيا،» قال دالاس للصحافي والتر ليبمان عام ١٩٥٤، «والآسيويون الوحيدون القادرون على الحرب فعلياً هم الباكستانيون،» أضاف متأثراً بالتوصيفات السابقة التي أقنعته أن الجنود الباكستانيين مقاتلون أشداء.

كذلك كان محمد علي بوغرا، الذي استلم منصبه كسفير باكستان الجديد في واشنطن عام ١٩٥٢، تواقاً لتمتين علاقات الصداقة بين البلدين. ونجح كسابقه في توثيق صلاته مع النخب الأميركية تحديداً، وخصوصاً دالاس الذي كان لتوه حذراً من القيادة الهندية بسبب قرارها الحفاظ على عدم انحيازها في الحرب الباردة. حرص بوغرا على تعريف دالاس والصحافيين والساسة الأميركيين الذين كان يلعب معهم البولينغ في واشنطن بحقيقة مشاعره الخاصة المعادية للشيوعية. وفي أثناء ذلك كلف دالاس الجنرال آرثر رادفورد، رئيس هيئة الأركان المشتركة، باكتساب ود واحترام كبار الشخصيات الباكستانية، خصوصاً قائد الجيش الجنرال محمد أيوب خان الذي حكم البلاد في نهاية العقد. كان لأيوب خان دور فعال في تعيين بوغرا رئيساً لوزراء باكستان عام ١٩٥٣، بعد انقلاب القصر، على أمل أن تسرّع صداقة بوغرا مع الأميركيين تدفق السلاح والمعونة الاقتصادية إلى باكستان. وقد بدأت المساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية تتزايد بسرعة فعلا ووصلت بنهاية عقد الخمسينيات إلى ١,٧ بليون دولار.

لقاء ذلك، دفعت الولايات المتحدة باكستان للانضمام إلى نوعين من الترتيبات الأمنية المعادية للاتحاد السوفياتي: منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا

في عام ١٩٥٤، وحلف بغداد (وأطلق عليه لاحقا منظمة المعاهدة المركزية) عام ١٩٥٥. ولكن منذ البداية كان ثمة بوادر مشكلات، فقد تبددت بسرعة أية أفكار عن انضمام باكستان الكامل إلى أي من تجمع الحلفين في حالة الحرب، إذ رفضت باكستان (كدول عديدة أخرى) الإسهام في رصد الكثير من الأموال أو تقديم أية قوات عسكرية للمنظمتين. سافر دالاس إلى باكستان عام ١٩٥٤ بحثا عن قواعد عسكرية تستخدمها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي والصين، وفي طريق عودته حاول إخفاء خيبة أمله من عدم تحقيق تقدم فوري. وفي مذكرة كتبها للرئيس آيزنهاور بعد الرحلة، وصف دالاس العلاقات الأميركية الباكستانية بأنها «استثمار» لا تجد الولايات المتحدة نفسها «في وضع يسمح عموما بطلب عوائد محددة عليه في الوقت الحالي». لكن- حسب دالاس- إن وجود الولايات المتحدة في باكستان يسمح لها بتوسيع نفوذها وزيادة تأثيرها بمرور الزمن حتى بلوغ درجة «الثقة والصداقة» يوماً ما.

من جهته، افترض أيوب خان أنه حالما يتم تزويد الجيش الباكستاني بالأسلحة الحديثة- ظاهرياً لمحاربة الشيوعية- فيمكنه استخدامها ضد الهند، دون إحداث صدع كبير في العلاقات مع الولايات المتحدة. وقد أقر أيوب خان في مذكراته بأن «الأهداف التي أرادت القوى الغربية من حلف بغداد تحقيقها كانت مختلفة تماماً عن الأهداف التي وضعناها في تصورنا». لكنه جادل في أن باكستان «لم تخف سر نواياها أو مصالحها» وأن الولايات المتحدة عرفت أن باكستان قد تستخدم أسلحتها الجديدة ضد جارتها الشرقية. مع ذلك، حين اختبرت باكستان نظرية أيوب خان عام ١٩٦٥ بالتسلل إلى كشمير والتسبب بحرب شاملة مع الهند، علق الرئيس ليندون جونسون تزويد الطرفين بقطع الغيار العسكرية. ردت باكستان على القرار عام ١٩٧٠ بإغلاق قاعدة لوكالة المخابرات المركزية في بيشاور كانت أجّرتها للحكومة الأميركية عام ١٩٥٦ لإطلاق رحلات التجسس بطائرات يو٢ (مع أن باكستان اتخذت القرار بإغلاق القاعدة فور انتهاء حرب عام ١٩٦٥، لكنها فضلت ببساطة عدم تجديد العقد بدلا من إنهائه بشكل دائم).

تراجعت العلاقات الأميركية-الباكستانية بعد إيقاف المساعدات العسكرية، لكن لم ييأس أي طرف من محاولة إيجاد أرضية مشتركة تجمعهما. وافق خليفة أيوب خان في رئاسة الدولة الباكستانية، الجنرال آغا محمد يحيى خان، على العمل كوسيط بين الولايات المتحدة والصين، وسهل رحلة كيسنجر السرية إلى بيجينغ عام ١٩٧١، وكان كيسنجر آنذاك مستشار الرئيس نيكسون لشؤون الأمن القومي. لاحقاً في العام نفسه، أظهر نيكسون تقديره للمساعدة الباكستانية بوقوفه إلى جانب باكستان الغربية ضد انفصاليي باكستان الشرقية وأنصارهم الهنود خلال الحرب الأهلة التي أدت إلى قيام دولة بنغلادش. وقد قللت الولايات المتحدة من أهمية المذابح التي ارتكبتها باكستان الغربية في باكستان الشرقية، وحاول نيكسون تجاوز الكونغرس لتوفير بعض المعدات لقوات باكستان الغربية. لكن ذلك لم يوقف تقسيم الدولة. ومع قيام حكومة مدنية يرأسها ذو الفقار علي بوتو بتهدئة الأمور في الدولة الجديدة والأصغر حجما، أبقت باكستان والولايات المتحدة على مسافة بينهما. خلال زيارة نيكسون لباكستان عام ١٩٧٣، عرض عليه ذو الفقار علي بوتو قاعدة عسكرية مطلة على بحر العرب لكن نيكسون رفض. ومع بداية دفء العلاقات مجددا ورفع واشنطن حظر تصدير السلاح عن باكستان منتصف السبعينيات، كانت باكستان قد سعت لتوها إلى الحصول على الدعم الاقتصادي من الدول العربية الواقعة إلى غربها، والتي اغتنت حديثا بتدفق دولارات النفط.

خارج القاعدة

المرة التالية التي حاولت فيها باكستان والولايات المتحدة العمل سوية كانت على توسيع حركة تمرد صغيرة نسبياً في أفغانستان بطلب من الولايات المتحدة. بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لتعديل النتيجة بعد أدائها الضعيف في فيتنام، ولتصفية حساباتها مع الاتحاد السوفياتي باستنزاف قواته العسكرية في أفغانستان، وذلك باستخدام المجاهدين الأفغان الذين دربتهم وكالة المخابرات الباكستانية (آي. إس. آي.) وموّلتهم وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي. إيه.). «لقد

أصبح الاتحاد السوفياتي على حدودنا»، قال حاكم باكستان العسكري الجنرال ضياء الحق لصحافي أميركي في مقابلة أجراها معه عام ١٩٨٠. «ألم يعد للعالم الحر أي اهتمام بباكستان؟» بعد ذلك بفترة وجيزة، فاجأ الجنرال ضياء حتى مستشار وزارة الخارجية الأميركية، روبرت ماكفارلين، بسؤاله: «لِمَ لا تطلب منا منحكم قواعد في باكستان؟»

لم تكن الولايات المتحدة مهتمة بالحصول على قواعد في باكستان، لكنها بالتأكيد أرادت استخدام باكستان كنقطة انطلاق لحركة التمرد ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان. ولذلك لم تكتف الولايات المتحدة بتسريب الأسلحة والمال عبر الحدود الباكستانية إلى المجاهدين، بل زادت أيضاً المساعدات الأميركية لباكستان أربعة أضعاف. في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات طالبت باكستان الولايات المتحدة مرارا بتزويدها بطائرات إف ١٦، واستطاعت إدارة ريغان إيجاد طريقة لتلبية طلبها، وحثت الكونغرس على رفع الحظر المفروض على المساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية لدول تسعى إلى امتلاك تكنولوجيا نووية أو تعمل على نقلها للآخرين. في مقالة كتبها في صحيفة نيويورك تايمز، علل مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمن الدولي، جيمس بكلي، هذا الكرم الأميركي بأنه «يعالج المصادر التحتية للقلق الذي يدفع أمة مثل باكستان إلى السعي لامتلاك قدرات نووية أصلاً». وهكذا وصلت الدفعة الأولى من الطائرات المطلوبة إلى راولبندي عام ١٩٨٣.

لكن كما حدث في حرب عام ١٩٦٥ بين الهند وباكستان، كذلك أدى القرار السوفياتي بسحب قواته من أفغانستان عام ١٩٨٩ إلى كشف التوترات الكامنة تحت سطح العلاقات الأميركية-الباكستانية، إذ سرعان ما ظهرت خلافات بين واشنطن وإسلام آباد حول من يقود أفغانستان ما بعد الغزو السوفياتي. وقد أدت هذه الخلافات مجدداً إلى إنهاء الهدنة غير المعلنة بين الدولتين. بالطبع، أرادت باكستان بسط أوسع نفوذ ممكن لها في أفغانستان، اعتقادا منها أن وجود أفغانستان صديقة بجوارها يوفر لها عمقاً استراتيجياً في حربها مع الهند. ومن جهتها أرادت الولايات المتحدة حكومة أفغانية مستقرة وغير شيوعية تستطيع إعادة أفغانستان إلى وضعها السابق كقوة إقليمية هامشية.

للمرة الأولى أيضاً أصبح دعم باكستان للإرهاب قضية حساسة. في رسالة بعثها إلى رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف عام ١٩٩٢، حذر نيكولاس بلات السفير الأميركي في باكستان من أن الولايات المتحدة على وشك إعلان باكستان دولة راعية للإرهاب. «إذا استمر الوضع على ما هو عليه»، قال السفير، «فقد يجد وزير الخارجية نفسه مضطراً بحكم القانون إلى وضع باكستان على قائمة الحكومة الأميركية للدول الراعية للإرهاب في العالم... عليكم اتخاذ خطوات عملية لوقف المساعدات الباكستانية للفئات المتطرفة، وعدم السماح بوجود معسكرات تدريب لها في باكستان وآزاد كشمير (القسم الذي تسيطر عليه باكستان في كشمير)». كان ذلك في الحقيقة تهديداً فارغاً، لكن الولايات المتحدة وجدت طرقاً أخرى لمعاقبة حليفها السابق. في عام ١٩٩١ قطعت الولايات المتحدة المعونة العسكرية عن باكستان بعد أن فشل الرئيس جورج إتش. دبليو. بوش في التأكيد للكونغرس بأن باكستان تفي بالتزاماتها في عدم انتشار الأسلحة النووية. وبين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨ فرضت الولايات المتحدة عقوبات صارمة على باكستان بسبب استمرار نشاطاتها وتجاربها النووية. كما فرضت المزيد من العقوبات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ردا على الانقلاب العسكري الذي جاء بالجنرال بيرويز مشرف إلى السلطة. مع ذلك انتعشت المساعدات المدنية في تلك الفترة.

معنا أم ضدنا؟

بقيت المرارة تلوّن العلاقات بين البلدين حتى عام ٢٠٠١، حين سعت واشنطن إلى العمل مع إسلام آباد ثانية بعد أحداث ٩/ ١١، على أمل أن تستطيع باكستان هذه المرة حل مشكلاتها الداخلية وتغيير اتجاهها الاستراتيجي مرة وإلى الأبد. لكن لم يتوفر لدى عموم الشعب الباكستاني أو النخب العسكرية التي تمتلك سلطة صناعة القرار في البلاد حماس كبير لتقبل الولايات المتحدة أو تبني رؤيتها للمنطقة. من الجهة المقابلة، قضى الدبلوماسيون الباكستانيون معظم وقتهم في الولايات المتحدة يردون على انتقادات الكونغرس حول تعامل باكستان المزدوج وخداعها فيما يتعلق بقضايا الإرهاب والإرهابيين. استلم منصب السفير في واشنطن خلال تلك الفترة أولاً مليحة لودهي، وهي صحافية سابقة، ثم أشرف كازي، وهو

موظف محترف في السلك الدبلوماسي. عمل كلاهما على تقديم باكستان على أنها دولة المواجهة الرئيسة في الحرب على الإرهاب، وذلك عبر الوصول إلى أجهزة الإعلام الأميركية وحشد تأييد جماعات الضغط في الكونغرس، بمساعدة مجتمع الأميركيين الباكستانيين الذي تنامى نفوذه في الولايات المتحدة. وبدعم من إدارة الرئيس جورج دبليو. بوش، استطاع السفيران تفنيد الانتقادات الموجهة لباكستان والحصول على موافقة الكونغرس على حزم هائلة من المساعدات. لكن المشككين، كالصحافي سليغ هاريسون مثلاً، أشاروا إلى أن باكستان «تبيع سياسة رديئة عبر بائعين جيدين». خَلَفَ هذين البائعين جنرالان متقاعدان، جيهانغير كرامت ومحمد علي دوراني، حاولا العمل عن قرب أكثر مع الموظفين العسكريين الأميركيين والتأكيد لهم بأن التقارير عن الدعم الباكستاني المستمر لطالبان أفغانستان مبالغ فيها. من الجهة المقابلة، تحدث آنتوني زيني علنا عن فائدة التواصل مع الباكستانيين «جندي لجندي»، وزيني كان قائد القيادة المركزية الأميركية إبان انقلاب مشرف، وقد أبقى على صلاته الوثيقة بمشرف حتى بعد تقاعده. مع ذلك لم يستطع السفراء-العسكر التغلب على الكتابات السلبية في الصحافة الأميركية حول تورط باكستان في أفغانستان.

في تلك الفترة ركز سفراء الولايات المتحدة إلى باكستان على إقامة علاقات وثيقة مع الجنرال مشرف. وحين ضعفت سيطرة مشرف في نهاية العقد، حاولت آن بيترسون، سفيرة الولايات المتحدة إلى باكسان بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠، التواصل مع الساسة الباكستانيين المدنيين والاجتماع بقادة جميع الأحزاب الرئيسة في البلاد. كما أقام الأدميرال مايك مَلن، رئيس هيئة الأركان المشتركة، علاقة شخصية مع رئيس الجيش الباكستاني، الجنرال أشفاق كياني. عقد مَلن ستة وعشرين اجتماعاً مع كياني خلال أربع سنوات، وكثيراً ما وصفه بـ«الصديق». لكن مع انتهاء فترة قيادته عبّر مَلن عن خيبة أمله لأن لا شيء نفع في تغيير بؤرة تركيز كياني: «إن خيار الحكومة الباكستانية، وعلى وجه الخصوص الجيش الباكستاني والاستخبارات الباكستانية، باستخدام التطرف والعنف كوسيلة سياسية،» قال مَلن في خطاب ألقاه أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ عام ٢٠١١، «لا يعرض للخطر آفاق شراكتنا الاستراتيجية

فحسب، بل أيضاً الفرصة المتاحة أمام باكستان لتصبح أمة محترمة ذات نفوذ ومصالح إقليمية مشروعة».

في النهاية، انهار نظام مشرف خلال فترة تولي باترسون ومَلن مهامهما وتسلمت السلطة في باكستان حكومة مدنية. سعت الإدارة الجديدة برئاسة زرداري منذ البداية إلى إحداث نقلة نوعية في العلاقات الأميركية-الباكستانية وتحويلها إلى ما أسماه «شراكة استراتيجية». أراد زرداري حشد دعم شعبي وسياسي في باكستان لمحاربة الإرهاب، بعد أن أعلنت الولايات المتحدة التزامها طويل الأمد بأمن واستقرار باكستان وبتقديم رزمة مساعدات أجنبية تتضمن المزيد من المعونات المدنية على امتداد عدة سنوات. في الآن ذاته، تم التفاهم على أن تسعى الدولتان إلى العمل معاً للتوصل إلى حل نهائي ومقبول من كل الأطراف للمشكلة الأفغانية.

حاولت بصفتي سفير باكستان في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١ تنفيذ هذه الأجندة والعمل على مد جسور التواصل بين الطرفين. رتبت عشرات الاجتماعات بين القادة المدنيين والعسكريين في البلدين، وكان كبار المسؤولين الأميركيين- بمن فيهم جيمس جونز، مستشار الأمن القومي؛ وهيلاري كلنتون، وزيرة الخارجية؛ وليون بانيتا، مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية ووزير الدفاع لاحقاً- كرماء في الوقت الذي خصصوه لهذه الاجتماعات المطولة. كما عمل السناتور جون ماكين والسناتور ديان فنستاين والسناتور جوزف ليبرمان على تفصيل العناصر المختلفة لاستراتيجية الشراكة بين الدولتين، في حين قضى السناتور جون كيري ساعات لا حصر لها في بناء نماذج أولية للمفاوضات الأفغانية. وقبل وفاته عام ٢٠١١ سافر ريتشارد هولبروك المبعوث الخاص لإدارة أوباما في رحلات مكوكية بين العاصمتين، يشرح السياسات الأميركية للمسؤولين الباكستانيين من جهة، ويسعى إلى ضمان دعم الكونغرس للسياسات الباكستانية من الجهة الأخرى. قضينا أنا وهولبروك ساعات طويلة معا في العديد من عطلات نهاية الأسبوع، حين يصادف أن تكون زوجتانا خارج واشنطن. كنا نذهب إلى السينما أو نجتمع على الغداء في

جورجتاون، ونتحدث طويلا حول تأمين انسحاب أميركي من أفغانستان بدعم باكستاني. كان الرئيس باراك أوباما على قناعة بأن القوات المسلحة الباكستانية تمتلك مفتاح الاستقرار في المنطقة، فأرسل إلى القيادة الباكستانية رسالة طمأنة تؤكد أن الولايات المتحدة تريد أن تساعد باكستان على الشعور بالأمان وعلى تحقيق التقدم والرفاهية، لكنها لن تقبل بحال من الأحوال دعم باكستان للجماعات الجهادية التي تهدد أمن الولايات المتحدة.

على الرغم من ذلك، في نهاية المطاف، لم تنجح كل هذه المحاولات لبناء شراكة استراتيجية بين البلدين، فالقادة المدنيون لم يستطيعوا إزالة عدم الثقة المستحكم بين الجيشين ووكالتي الاستخبارات الأميركية والباكستانية. كما إن انعدام السيطرة المدنية الكاملة على الجيش والاستخبارات في باكستان يعني، كالعادة، سعي الدولتين لتحقيق أغراض متباينة. ولا بد من الاعتراف بأن الأمور ما كانت لتختلف كثيرا حتى لو سيطر المدنيون بشكل كامل على الجيش والاستخبارات، فالأسهل للضعفاء دوما إعطاء حلفائهم ما يريدون بمعزل عن الرغبات الشعبية، سواء كانت قواعد طائرات يو٢ أو طائرات بدون طيار أو تسليح المجاهدين الأفغان.

انتهت فترة عملي سفيرا لباكستان في الولايات المتحدة فجأة في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١، بعد أسابيع قليلة من اتهامي زوراً من قبل رجل أعمال أميركي من أصول باكستانية باستخدامه كوسيط في طلب المساعدة الأميركية لإفشال محاولة انقلاب عسكري في باكستان فور انتهاء الغارة الأميركية التي قتلت ابن لادن. الاتهام كان باطلاً وبلا معنى، فبحكم موقعي كسفير كنت على اتصال مباشر بالمسؤولين الأميركيين ولم أكن بحاجة لوساطة رجل أعمال مثير للجدل كي ينقل مخاوفي من تهديد الجيش للحكم المدني في باكستان. لقد أثبتت الواقعة، إن كان ثمة حاجة للإثبات، أن توثيق الصلات مع الأميركيين موقف لا يتمتع بشعبية واسعة في باكستان، وأن هناك رغبة عامة في الدوائر الإعلامية والقضائية والاستخباراتية الباكستانية للتشكيك بكل من يحاول إصلاح العلاقات المتوترة مع الشريك الأميركي.

حتى النهاية المريرة

بالنظر إلى كل هذا التاريخ من الفشل، حان الوقت لإعادة التفكير فيما إذا كان الإبقاء على التحالف بين الولايات المتحدة وباكستان يستحق كل ذلك العناء. الولايات المتحدة سوف لن تقبل، في المستقبل المنظور على أقل تقدير، بمساواة باكستان مع الهند، ولا برؤية الجيش الباكستاني لبلده كقوة بارزة في جنوب آسيا. والمساعدات الأميركية وحدها، من الجهة المقابلة، سوف لن تغير أولويات إسلام آباد الاستراتيجية. طبعا، مع تنامي قوة الديمقراطية الباكستانية، قد يستطيع الباكستانيون يوما فتح نقاش جدي وواقعي حول ماهية المصالح القومية الباكستانية وسبل تحقيقها. لكن حتى ذلك الحوار قد لا ينتهي وفق الشروط التي تفضلها الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال، حسب استطلاع للرأي أجري عام ٢٠١٢، ما تزال غالبية الباكستانيين ترى الهند الدولة الأكثر تهديدا لها (٥٩٪)، رغم أن معظمهم يفضلون تحسن العلاقات بين الدولتين (٦٩٪).

بعد أن وصلت العلاقات الأميركية-الباكستانية إلى طريق مسدود اليوم، يتحتم على الدولتين تقصي سبل جديدة لبناء علاقة لا تقوم على التحالف. لقد عاشت الدولتان مثل هذه العلاقة عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ حين أغلقت باكستان خطوط العبور إلى أفغانستان، رداً على هجوم شنه حلف شمال الأطلسي بطائرة من دون طيار على الحدود الباكستانية-الأفغانية وأدى إلى مقتل ٢٤ جندياً باكستانياً. لكن ذلك لم يعق جهود الحرب الأميركية، فسرعان ما وجدت الولايات المتحدة طرقاً أخرى لدخول أفغانستان. كان ذلك بالطبع أكثر تكلفة اقتصادية، لكن مرونة الولايات المتحدة أظهرت لإسلام آباد أن مساعدتها ليست لاغنى عنها بالدرجة التي كانت تظن. وإدراك هذه الحقيقة يجب أن يكون في صلب العلاقة الجديدة. كما ينبغي على الولايات المتحدة الابتعاد عن الغموض في تحديد مصالحها والعمل وفقها دون الإفراط في القلق من ردة فعل إسلام آباد.

والاعتدال الجديد في العلاقة بين البلدين سوف يحفز في النهاية عملية إعادة تفكير شاملة. سوف تتابع الولايات المتحدة فعل ما ترى عليها فعله في المنطقة لتحقيق أمنها الخاص، كالاستمرار في شن هجمات الطائرات بدون

طيار ضد من تشتبه بأنهم إرهابيون، مما سيثير غضب الباكستانيين في إسلام آباد وراولبندي حيث مقر القيادة العسكرية الباكستانية. وقد يثير القادة العسكريون الباكستانيون بعض الصخب والضجيج حول إسقاط طائرات أميركية بدون طيار، لكنهم سيفكرون ملياً قبل الإقدام على ذلك فعلياً، بسبب الاحتمالات اللاحقة في تصعيد حدة العداء مع الأميركيين. ونظرا لموقفهم الضعيف (والذي سيزداد ضعفاً مع توقف المساعدات العسكرية الأميركية)، ربما ستحجم باكستان عن مواجهة الولايات المتحدة وتحديها بشكل مباشر.

حالما تدرك نخب الأمن القومي حدود قوتها قد تسعى الدولة الباكستانية في النهاية إلى تجديد شراكتها مع الولايات المتحدة- لكن هذه المرة بقدر أكبر من التواضع والوعي بما تستطيع وما لا تستطيع فعله أو الحصول عليه. يمكن أيضا، مع أن هذا أقل احتمالاً، أن يحدد القادة الباكستانيون ما الذي يجيدون فعله بأنفسهم ودون الاعتماد على الولايات المتحدة، كما اعتادوا أن يفعلوا في العقود العديدة الماضية. في تلك الحالة ستنتهي أيضاً الإحباطات وخيبات الأمل المتبادلة جراء تبعية باكستان المترددة للولايات المتحدة. وآنذاك سيستطيع الدبلوماسيون في كلا البلدين تكريس جهودهم لتفسير مواقفهم الراهنة، وفهم مواقف الطرف الآخر، بدل الاستمرار في تكرار سرديات متناقضة حول أخطاء العقود الستة الماضية. وحتى لو لم يؤد انفكاك التحالف إلى نهاية دراماتيكية، فإنه سيحرر البلدين ويمكنهما من اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصعبة التي حاول كل طرف حتى الآن تجنبها من حيث طريقة التعامل مع الآخر. سوف تكتشف باكستان ما إذا كانت أهداف سياستها الإقليمية في التنافس مع الهند واحتوائها قابلة للتحقيق دون دعم الولايات المتحدة. والولايات المتحدة بدورها ستستطيع التعامل مع قضايا مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية دون تحمل عبء الاتهامات الباكستانية بالخيانة. إن صدقَ الطرفان في تحديد المكانة الحقيقية للروابط التي تجمعهما قد يساعد حتى في زيادة انسجامهما وتعاونهما بشكل أفضل وأسهل. في كل الأحوال، لا يمكن للعلاقات بين البلدين أن تكون أسوأ مما هي عليه الآن، مع تعلق الطرفين بفكرة تحالف لا يؤمن أي منهما حقيقة به. في بعض الأحيان، يبقى السبيل الأفضل للتقدم في علاقة ما الاعتراف بأنها انتهت في تمظهراتها وتجسداتها الراهنة.